البرنامج الإسلامي



جمال البنا

يتساءلون " أين البرنامج " " أين البرنامج "

ها هو ذا

البرنامج الإسلامي

جمال البنا

فهرس

فهرس .... - ٣ -
مقدمة .... - ٤ -
عالم ممزق .... - ٨ -
أولاً : الأساس الإيماني .... - ١٢ -
ثانيا : الدولة والحكم والنظام السياسي .... - ٣٤ -
١-تبديد شبهات .... - ٣٥ -
٢- وأساسيات الحكم في الإسلام..................... - ٤٦ -
٣- المبادئ العامة للدولة الإسلامية .... - ٥٣ -
٤- السلطة التشريعية.............................. - ٦٢ -
٥- الإمام والسلطة التنفيذية........................ - ٧٣ -
٦- السلطة القضائية.............................. - ٧٧ -
٧- الموقف من الاشتراكية .... - ٨٩ -
٨- الموقف من القومية............................ - ١٠٤ -
٩- إذا أريد تثبيت المجتمع العربي.. .... - ١١٥ -
ثالثًا : السياسة الاقتصادية....................... - ١٢٥ -
النظرية الإسلامية للإقتصاد......................... - ١٤٤ -
رابعا : قضايا المجتمع .... - ١٥٧ -
أ- الصحافة.................................. - ١٥٨ -
ب – السياسة التعليمية.......................... - ١٦٥ -
ج – الفنون والآداب............................ - ١٧١ -
المرأة.. - ١٨٩ -

مُقَدِّمَة

بسم ا   الرحمن الرحيم

والحمد   والصلاة والسلام على رسول ا

طلب إلي بعض الأخوة من مصر والجزائر والسودان واليمن، وبعض الجاليات الإسلامية في أوربا، كتابة برنـامج إسلامي يتسم بالشمول والانفتاح على تحديات العصر، أو كما اقترح البعض **"مانفيستو إسلامي"....**

وقد كانت المطالبة بالبرنامج الإسلامي من الصـيحات التي ارتفعت بوجه خاص في مصر عقب دخول "الإسلاميين" انتخابات إبريل ١٩٨٧، واعتبرت المعسكرات السياسية فـي مصر أن شعار "الإسلام هو الحل" الـذي رفعتـه الهيئـات الإسلامية نوع من الديماجوجية، أو الفـرار مـن إصـدار برنامج.

والحق أن البرنامج الإسلامي كان موضوعا لكتابـات عديدة يبدو أنها لم تصل إلى المعسكرات السياسية الأخـرى، وفي أوائل الأربعينات كتب الإمام الشهيد حسن البنا رحمـه ا   كتيبا موجزا ومركزا بعنوان "مشكلاتنا في ضوء التطبيق

الإسلامي" تعرض فيه للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما كانت قضية الشورى والحكم، وقضية الاقتصاد والربا، وقضية المرأة. موضوعات لكتابات عديدة وزاخرة، ونجد في كتاب واحد متوسط الحجم أصدرته دار الوفاء بالمنصورة تحت عنوان "إعلان دستوري إسلامي" للدكتور علي جريشة نصا مقترحا لدستور إسلامي، ثم نموذج لدستور وضعه مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عام ١٣٩٧ – ١٩٧٧، ثم نموذج لدستور وضعه الدكتور مصطفى كمال وصفي، وأخيرا نموذج لدستور إسلامي أقرَّه المجلس الإسلامي في لندن؛ فهذه أربعة نماذج لدستور إسلامي في كتاب واحد من ١٦٨ صفحة.

ونحن نعترف بأن معظم- وإن لم يكن كل- هذه الكتابات أحادية النظرة؛ بمعنى أنها لا تلحظ الاعتبارات الأخرى العديدة التي تكتنف الحل المقترح، لأنها اعتمدت على النقل، وأنها تتسم بطابع من السذاجة والسطحية، وأنها لا تؤمن بالحرية أو الديمقراطية إيمانًا موضوعيا، وقد يماثل إيمانها بهذين إيمان الشيوعيين.. ولعل أفضلها هو ما كتبه الإمام الشهيد حسن البنا على إيجازه؛ ففيه نلمس نبض الديمقراطية

الذي نفتقده في غيره، ولكننا لا نشير هنا إلى القيمة العلميـة لهذه الكتابات، **ولكن إلى حقيقة أن الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،لم تكن مهملة في المكتبة الإسلامية المعاصرة.**

وقد تعرَّضنا في كثير من كتبنا، وبوجه خاص "**بيـان رمضان**" و"**نحن ودعوتنـا**" و"**الأصـول الفكريـة للـدعوة الإسلامية**" و"**الدعوات الإسلامية المعاصرة: مـا لهـا ومـا عليها**" لكثير من جوانب البرنامج المطلوب.

مع هذا كله فإن المطالبة بإصـدار برنـامج إسـلامي توضح أن هناك حاجة لمعالجة الموضوع من جديد، وإصدار وثيقة باسم "البرنامج الإسلامي" حتى لا ندع تعلة لمـدعٍ، أو سبيلاً لمتسائل، وتكون ردا على المطالبين.. أين البرنـامج، فها هو ذا البرنامج.

وقد كانت الفكرة الأساسية فيه أن يأخذ شـكل نقـاط محددة، كما لو كانت مواد في قانون. دون شرح لأن الشرح قد يطغى على التحديد المطلوب، ولكن ارتؤي مـن ناحيـة أخرى أن النقاط المحددة دون شرح لن تكون واضحة، وقـد تسمح بلبس، فاضطررنا إلى شرح بعض النقاط، خاصة في

البرنامج الاقتصادي. واستشهدنا فيما أثبتناه هنـا بمقتطفـات عديدة من كتبنا السابقة التي أشرنا إليها آنفًا.

ومع أن الكتاب يحمل اسم "البرنامج الإسلامي" فمـن الواضـح أنـه كـذلك مـن وجهـة نظـر كاتبـه، التـي لا تحجر بالطبع على غيرها وإن آمنت أنها المثلى.

**ولِكُلٍ وجهةٌ هو موليها فَاستَبِقُوا الْخَيراتِ**

جمال البنا

القاهرة:

صفر – ١٤١٢

سبتمبر – ١٩٩١

عالم ممزق

يقف العالم اليوم ممزقًا؛ فقد فُجِـعَ فـي مثلـه العليـا القديمة، وأصبح يجابه مستقبلاً مجهولاً لا نلمح فيـه بارقـة أمل، وإنما تكتنفه النذر. ففي أوائل القرن العشـرين، بـدت الديمقراطية كما لو كانت شفاء من كل داء، ولكن ربع قـرن من تطبيقها أظهر النظم الديكتاتوريـة فـي أكثـر دولتـين أوربيتين ديمقراطية: ألمانيا وإيطاليا، وعصفت النظم النازية والفاشية بالديمقراطية، وأظهرت أن في الديمقراطية نفسـها داء عياء يسمح بقيام هـذه الـنظم ويمكنهـا مـن القضـاء على الديمقراطية. وقبل هذا، في منتصـف القـرن التاسـع عشر، عندما كشف المفكـرون والمصـلحون والإنسـانيون فجور الرأسمالية الصاعدة واسـتغلالها للأطفـال والنسـاء والعمال ونهبها لثروات أفريقيا وآسـيا.. أملـوا الخـلاص فيها تقدم به ماركس من شرعة ظن أنهـا شـرعة العـدل، والقضاء على شرور الرأسمالية. وقامت بالفعل دولة ادعـت أنها دولة العمال والفلاحين، وبدا وكأن الاتحـاد السـوفيتي سيصرع الرأسمالية، ويحفر قبرها.. ولكن النتيجـة كانـت

العكس؛ فبعد نصف قرن من الحكم تزعزع الاتحاد السوفيتي ثم تهاوى، واستسلم للرأسمالية المدججة بالحرية والعلم والتكنولوجيا.

فهل قُضِي على البشرية أن تستعبد مرة أخرى للرأسمالية.. وأن تصبح رعية للشركات العملاقة متعددة الجنسية واقتصادها الاستعماري الربوي.. هل قُضِي عليها أن تشهد مرحلة ثانية للفجور الرأسمالي، يفوق مرحلة فجورها الأول.. هل قُضِي عليها أن تشهد بعد أن طوت صفحة فراعنة مصر وقياصرة روما "وبناة الإمبراطورية" قوة طاغية حطمة. اسمها الرأسمالية العالمية تتقاسمها كأسواق، وتفرض على شعوبها نوعا جديدا من "السخرة".

كلا.. وألف كلا..

إن سقوط الماركسية لا يعني نجاح الرأسمالية وإنما هو يعني أن أخطاء الماركسية كانت أكبر من أخطاء الرأسمالية.. وليست البشرية مستعدة لأن تقبل الدنية أو تتحمل أوزار الرأسمالية وخطاياها.. وخطاياها كالجبال؛ لأن لدينا البديل وهو الذي يطرحه هذا "المانفيستو".

إن معظم الناس ينسون أن الإسلام ظهر في وقت تقاسمت العالم فيه دولتان كبيرتان، فرضتا عليه التبعية الذليلة، والحكم الطبقي، وسيطرة الطغاة.. وحرمتا الجماهير أوليات العدالة، وأبقيتاها في ظلمات الفاقة والجهالة مثقلة بأعباء الأعمال المرهقة.. التي لا تدع لها وقتًا أو صحة أو فرصة للتأمل والفكر، ونصبتا القياصرة والكياسرة آلهة يملكون حق الحياة والموت.. جاء الإسلام فقضى على هذه النظم ودمرها تدميرا، وأحل محل النظام الطبقي بحواجزه العالية وطرقه المسدودة ما بين عامة الشعب.. والمناصب العليا أو الفئات المميزة شرعة المساواة المطلقة بين الناس جميعا لا فرق بين أسود وأبيض، ذكر وأنثى، غني وفقير، وضيع وشريف؛ فالناس جميعا سواسية يتفاضلون بالتقوى والعمل لا بالأحساب والأنساب، وأحل محل حكم الاستبداد والاستغلال شرعة "**الكتاب والميزان**"..العلم والعدل، وانفسحت الآفاق كلها أمام المستعبدين في الأرض فأصبحوا الوارثين، وأصبحوا الولاة..لا يقف أمامهم "حاجز" اللون أو وضاعة النسب.. فكلهم "عدول" يسعى بذمتهم أدناهم وقضى الإسلام قضاء مبرما على المجتمع الطبقي

وأرستقراطياته الموروثة، وحرم كل صور تقديس وتـوثين الحكام، وجعلها نوعا من الكفر والشرك.

تلك هي إضافة الإسلام التي جعلت الشعوب تؤمن به.. وتدخله أفواجا ولم تكن فيما جاء به من صلاة أو صيام؛ لأن العبادات موجودة في الديانات كلها، وإنما الجديد هو الـروح التحررية، ومبادئ العدالة والمساواة التي أبرزها الإسلام.

إن الإسلام اليوم مدعو للقيام بهذا الدور مرة أخرى.. وإنه لقدير عليه لو فُهم حق الفهم، ولو تخلص من الغشاوات التي كادت أن تطمس معدنـه، وتخفـي جـوهره.. وهـذا «المانفيستو» يعرض الإسلام كدعوة انتهاض وتحرر، كمـا كان عندما نزل القرآن ودعا إليه محمد..

أولاً

الأساس الإيمانــي

يقوم الإسلام على أساس إيماني.

ونعني بالإيمان الإسلامي أعلى درجة من درجات الاقتناع؛ اقتناع يشترك فيه العقل والقلب والوجدان، وتستسلم له الحواس.

وما لم يتوفر الأساس الإيماني، فلن تتحقق النتيجة المرجوة حتى لو أقمنا الشعائر، وطبقنا الشريعة (بمعنى الحدود والتعزير) لأن أثر الشعائر يقتصر على الفرد، ولأن تطبيق الشريعة لن يكون إلا نوعا من تطبيق العقوبات الرادعة التي كانت موجودة في كثير من النظم القديمة.

إن الإيمان في الدعوات هو كالروح في الأجساد، هو الذي يكسبها الحياة، ويجعل لها إرادة وإيجابية ويدفعها للعمل والسير، ويحميها من الضعف والوهن والتآكل، ويذيب الاختلافات ويصهر الأنانيات في بوتقته، ويصدر عنها عدوان الآخرين وافتيات المفتاتين.

ولعل هذا هو الفرق بين الإيمان والإسلام، الـذي دق على المتقدمين.

ويضم الأساس الإيماني:

أ – الإيمان با

إن نقطة الانطلاق في الإيمان الإسلامي هي الإيمـان با تعالى؛ فهذا الإيمان يضع خطأ فاصـلاً بـين الـدعوة الإسلامية والدعوات الأخرى. قدر ما يطبع الدعوة الإسلامية بطابعها المميز الذي يصل من القوة والعمق بحيث يكون هو "نواة" الحضارة السلامية كلها، التي تختلف بفضـل تميزهـا به عن الحضارات الأخرى.

فالمجتمع الأوربي يظهر في فجر التاريخ في الحضارة اليونانية الوثنية التي تجعل الإنسان "مقياس الأشياء" وترفعـه فتجعله إلها، وتجعل الآلهة بشرا وأناسي؛ وحاول الفلاسـفة – وهم المنظرون في هذا المجتمـع– سـقراط وأفلاطـون وأرسطو، ومن قبلهم طاليس وهيرقليطس وديمـوقريطس.. إلخ، وضع نظام اجتماعي وسياسي فحملت محاولاتهم وهـم عباقرة البشرية، آثار القصور البشري، والانحياز ِلما تهـوى

الأنفس. وجمهورية أفلاطون، التي وضـعها لتمثيـل فكـرة العدل أقرب إلى الظلم منها إلى العدل. كما نجد في أرسـطو المنظر الأول لحضارة الاستعلاء الأوربي.

وكان لا بد أن يقع هؤلاء الفلاسفة في خطئهم؛ لأنهـم فقدوا المعيار الموضوعي المطلـق الـذي يعصـمهم مـن الانحياز. وكان لا بد أن يستمر هـذا القصـور فـي كـل ما أثمرته الحضارة الأوربية الوثنية التي واصلت البقاء تحت شعار "الإنسان مقياس الأشياء" عند اليونان بحيـث أصـبح "الإنسان غاية في ذاته" عند الفيلسوف الألماني كانط. وانظر إلى القانون الروماني، وقانون نابليون، والقـانون السـوفيتي فتجد القصور والبعد عن الموضوعية؛ فالأول وضِعَ لحساب روما، والثاني لحساب الطبقة المالكـة الصـاعدة، والثالـث لحساب الحزب الشيوعي. وكل ما يصدر عن أوربـا يتسـم بطابع التحيز واللاموضوعية.

وقد يقول قائل.. إن أوربا تؤمن بالمسـيحية، وفيهـا أعظم سلطة دينية في العالم هي الفاتيكـان. ولكـن الحقيقـة أن أوربا لم تؤمن أبدأ بالمسيحية الحقة، ولكنها جعلت منهـا صورة من بروميثيوس اليوناني والثلاثي الهليني الذي أبدعـه

البطالمة في مصر، وقت ظهور المسـيحية ونقلـه القـديس بول اليوناني الروماني. ومع هذا فقد نحوها جانبـا بحيـث لا تُذْكَر إلا نصف ساعة يوم الأحد، أو أخذوا منهـا سـتارا لجرائمهم، وأين هو المسيحي حقًا في المجتمع البرجـوازي أو الشيوعي في أوربا.

فضلاً عن أن الكنيسة المسيحية أخطأت خطًا جـذريا عندما اعتبرت أن العهد القديم – أي التوراة المحرَفة – جزءا لا يتجزأ من المسيحية، وكانت المسيحية هي آخر دين يقبـل شيئًا كهذا، فما قام المسيح إلا لإصـلاح بنـي إسـرائيل.. وما كانت قومته إلا ثورة على الفريسيين والأحبار، ولكنـه الخبث اليهودي الذي توصل إلى ذلك، وأفسد على المسـيحية نقاءها.

معنى الإيمان با تعالى:

لم تقدم كتب التوحيد وعلم الكلام الصورة الجوهريـة لمدلول كلمة "ا " تعالى؛ لأنها عالجتهـا بطريقـة المنطـق اليوناني الصوري، في حين أن ما يمنح الإيمـان عاطفتـه المتأججة هو تفاعله مع القلب والوجدان، وهو مـا يتحقـق بقراءة القرآن وتدبره، وليس بمطالعة كتـب علـم الكـلام

السطحية الركيكة الباردة.. **وكانت نتيجة ذلـك أن المسـلم النمطي لم يتعرف على الإيمان با ؛ وبالتالي فقد الإيمـان الإسلامي القوة الدافعة، وأصبح إيماننا غثًا صوريا وشكليا.**

والمفروض أن يؤمن المسلم با تعالى باعتباره المثل الأعلى الحي، الخالق، رمز القيم والكمالات، إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه، وأنه تعالى أصل الحق والعدل والرحمة والسلام والعلم والحكمة والعزة وغيرها من القـيم التي اتخذ لنفسه أسماء منها.

ولكي نقرب للذهن أثر التعرُّف على ا تعـالى بهـذه الصفة على نفس المؤمن نقول إننا عندما نفتح الشباك في يوم مشرق تتدفق أشعة الشمس ويمتلئ المكـان نـورا ودفئـا؛ ينعكس هذا علينا فنشعر بالنور بعد الظلمة، والـدفء بعـد البرد، وكلما نقترب من هذه الشمس يزداد وهجها وحرارتها ويزداد شعورنا بها. وا تعالى – وهو أعلى من كل تمثيـل وتشبيه – هو خالق الشموس كلها وذاته العلية كأنها شـمس الشموس، وما إن يلم شعاع منها بالنفس حتى يضيئها ويدفئها وينير أمامها السبيل.

الإيمان با تعالى عن طريق ما وصـف بـه نفسـه في القرآن الكريم، أو خلال الأسماء الحسني، يوصلنا للإيمان با "الفعال" "الخالق" ، "أصل القيم العليا".. ومع كل تعـرُف على هذه القدرة والحكمة والقيم فإن شـعاعا منهـا يختـرق النفس الإنسانية فيحيي مواتهـا ويرفـع خسيسـتها وينيـر ظلماتها.. ويضرم فيها الحماس والإيمان.

عندما يؤمن المسلم با كأصل للحق والعدل.. كيـف يجيز لنفسه أن يظلم ويستغل؟.. وإذا آمن با كأصل للوفـاء والصدق كيف يكذب ويخون؟.. وإذا آمن بأن الأعمار بيـد ا . كيف يجبن أو يستخذي استبقاء للحياة؟!..

إن الإيمان با تعالى كأصل للقـيم يخلـق الإنسـان "المعنوي" خلقًا جديدا ويجعله يقترب إلى عالم المثل.. فـإذا غلبه الضعف البشري المحتوم تاب وأناب، وكفر عن السيئة بالحسنة؛ وبذلك تؤدي سيئاته نفسها إلى حسـنات.. وهـذا هو تفسير إلا من تَاب وآمن وعمِلَ عملاً صالِحا فأُولئِـك يبدلُ ا ُ سيئَاتِهم حسنَاتٍ وكَان ا ُ غَفُورا رحِيما.

والمسلم الذي يؤمن بالله تعالى عن طريق تدبره للقرآن الكريم يتكون في نفسه ويتعمق بقدر تعمقه في تدبر القرآن:

(أ) مثل أعلى مستمد من تصوير القرآن المعجز لله تعالى، وأنه أصل القيم والمُثُل والحقيقة الموضوعية المطلقة وخالق كل شيء..

(ب) شعور بالسمو والاعتزاز بالانتماء إلى هذا المثل الأعلى، ورغبة في القربى منه وابتغاء الوسيلة إليه.

(ج) ضمير ينشأ عن هذين (أ ، ب) ويستمد قيمه من المثل الأعلى الأعظم، ودوافعه من التقرب إلى الله دون طمع في شكر عاجل أو خوف من عقاب ماثل.

(د) إدراك أنه لم يخْلَق سدى أو يوجد عبثًا، وأن للحياة الإنسانية غاية ورسالة، وأن نهايتها بالموت لا تعني الفناء، وإنما هي بداية لحياة أخرى..

(ه) علامات على الطريق– في شكل التوجيهات القرآنية – تكفل الهداية وتحول دون الانحراف وتكبح جوامح النفس.

(و) روح جهادية بين الخير والشر، العدل والظلم، الهدى والضلال ينتصر بفضلها المـؤمن علـى الضـعف والإغراء.

(ز) لمسة من لمسات الجمال، وإشراقه مـن إشـراقات الإبداع الفني متأتية من النظم القرآني المعجز، وهو الأصل في الموسيقى والآداب والفنون.

قارن الأثـر الإيجـابي الحـي للتعـرف علـى ا عن طريق القرآن، وإلهاماته، بالأثر الذي يقدمه علم الكـلام "إن ا تعالى هو واجب الوجود، وهو عين الموجود، ويجب له القدم ومعناها عدم الأولية، والبقاء، ومعناها عدم الآخرية، والمخالفة للحوادث ومعناها عدم المماثلة لشئ؛ لأن المماثلـة تقتضي حدوثه.. إلخ.

إن ا تعالى قد حسم هذه القضية التي استنفدت مـن علماء الكلام أعمارا.. وتطلبت مجلدات في خمـس كلمـات **ليس كمثله شيء** و **لا تدركه الأبصار**

الإيمان بالرسول

يمثل الإيمان بالله المثل العليا والقيم المطلقة، ويمثـل الإيمان بالرسول العنصر البشري تجاه هذه القيم وتفاعلـه معها بحيث يتحول إلى أعمال وسلوك وخلق بالصورة التي عبرت عنها السيدة عائشة حين وصـفت خلـق الرسـول "كان خلقه القرآن".

ذلك إن الإسلام يعني بالفرد، كما يعنـي بـالمجتمع، بل لعل عنايته بالمجتمع إنما جاءت لتيسر للأفراد إصـلاح أنفسهم؛ فالقلب البشري هو ملاذ الإسلام. والإسلام يختلف عن النظم السياسية التـي تحـاول أن تصـلح الأوضـاع متجاوزة الأفراد، أو ما هو أسوأ، علـى حسـاب الأفـراد. إن الإسلام يصلح المجتمع والوضع عبر إصلاحه للأفراد.

ومن أجل هذا جعل الإسلام الإيمان بالرسـول مكمـلاً للايمان بالله واستهدف أن يوجد أمـام المسـلم "الأسـوة" و"القدوة" التي يضعها نصب عينيه ليقتبس منها ويسـتهدي بهديها حتى لا يظن أن القيم الإسلامية لا تـدرك أو ينظـر إليها باعتبارها قيم نظرية فحسب.

والمسلم عندما يـؤمن بالرسـول كجـزء لا يتجـزأ من الإيمان بالعقيدة، فإن هذا يستتبع احتراما وتوقيرا، وحبا جارفًا للرسول صلوات ا وسلامه عليه حبا لا يستكمل معه الإيمان الا عندما يفوق حب الرسول حـب الفـرد لنفسـه. وهذه العاطفة التي يحسها كل مسلم بدرجات متفاوته تدفعه لأن يحتذي قدر الطاقة حـذو الرسـول؛ فيطيـع أوامـره، ويجتنب نواهيه، ويتصف بما اتصف به من خلـق رفيـع، حتى يمكن القول إنه ليس مسلما من لم ير فـي الرسـول الأسوة والقدوة والمثل البشري الأعلى، وعمليا فإن الرسول هو رأس "الكومنولث" الإسلامي العالمي،.

وقد وصلت شخصيته من القوة والتأثير درجة ربطت الملايين من المسلمين في الشرق والغرب علـى اخـتلاف اللغات والبلاد، ووحدت ما أسميناه "الكومنولث" كما أوجدت المسلم النمطي بصورة ليس لها مثيـل، ونقطـة الضـعف الوحيدة في هذه العاطفة التي تملكت المسلمين، ووحـدتهم جميعاً أنها تركزت حول الشعائر العبادية.. وليس الخلـق.. فالمسلمون جميعا يصلون النوافل التي كان يصليها الرسول كما لو كانت صلاة مفروضة، ويصومون تطوعا كما لو كان

مفروضا بحكم اتخاذهم الرسول أسوة لهم، ولو أنهم جعلوا من خلقه الرفيع من سماحة، وصدق، وإخلاص، وكرم وشجاعة.. هدفًا لهم لتقدم المسلمون عما هم عليه بمراحل، ولعل السبب في التركيز على الشعائر، وليس على "التعامل" أو الخلق هو أن المسلمين نظروا إلى الرسول من زاوية "السنة" وليس من زاوية "السيرة"، وهي نقطة سنعود إليها في فقرة تالية.

ولا يقتصر أسلوب إصلاح "الأسوة" على الفرد؛ إذ يمكن أن يكون من أكبر أساليب إصلاح الأوضاع عندما يأخذ به الفرد المسئول. كرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء. فما إن يأخذ نفسه بما أخذ الرسول نفسه كحاكم من تجرُّد وتقشف وإخلاص.. إلخ. حتى يؤدي إلى إصلاح الأوضاع بصورة تفوق كل ما يفعلونه؛ لأن هذا أسلوب عملي مباشر، والجماهير تصدقه وتثق فيه بعد أن سئمت ما تسمعه من دعاوى وأقاويل هي في وادٍ، والحقيقة في وادٍ آخر. **إن فعل رجل واحد يؤثر في ألف رجل – أكثر مما يؤثر قول ألف رجل في رجل واحد.**

مكونات الإسلام

الأسلام كدعوة يضم ثلاثة مكونات رئيسية.

المكون الأول: العقيدة. وهي الإيمان با تعالى وبالرسول وبخلود الروح والحساب والعقاب، وتتبعها الشعائر العبادية التي يراد بها التقرب إلى ا تعالى.

المكون الثاني: الشرعية. وهي تضم كل ما ينظم العلاقات والصلات ما بين الناس بعضهم بعضا، أو ما بينهم وبين الحكومة، وبالتالي فهي تضم (أ) الحكم والنظام السياسي (ب) النظام الاقتصادي (ج) القوانين مدنية أو جنائية.

المكون الثالث: العمل. وما يتسم به هذا العمل من طابع معين من صدق في القول، ووفاء بالوعد، وإتقان للعمل، وصلة رحم، والالتزام بالعدل.. إلخ.

وهو يقف ما بين العقيدة والشريعة – وهو – من ناحية ثمرة لها، كما أنه من ناحية أخرى مصداق الإيمان، ومعيار الثواب والعقاب في الآخرة.

والعقيدة تقوم على الإيمـان، وهـي أعلـى درجـة من درجات الاقتناع والتسليم ومحلها القلب. والشريعة تقوم على المصلحة ومحلها العقل. وكل ما يتعلق بالعقيدة فإنـه يمت إلى الحرية بسبب، وكل ما يتعلق بالشريعة فإنه يمـت إلى العدل بسبب.

وترتبط المكونات الثلاثة بعلاقات تكميلية، وتعويضية، معينة تؤلف "آلية" خاصة بها، فالحسنات يـذهبن السـيئات، والمؤمن يدرك بحسن خلقه درجة القائم الصـائم، وإصـلاح الفرد يؤدي إلى إصلاح المجتمع، وإصلاح المجتمع يـؤدي إلى إصلاح الفرد، وحقوق العمال هـي واجبـات أصـحاب الأعمال، كما أن حقوق أصحاب الأعمـال هـي واجبـات العمال.. وهلم جرا.

الأصلان العظيمان:

الأصلان العظيمان هما **القـرآن والرسـول** إن كـل ما يتعلق بالقيم والمبـادئ. والأصـول الأسـلامية توجـد في القرآن، وكل ما يتعلق بالممارسات والأعمال والتصرفات توجد في الرسول، من أجل هـذا آثرنـا تعبيـر "الرسـول" على التعبير المشهور وهو "السنة" وهناك سبب آخـر هـو

أن السنة كأصل تشريعي. إنما جاء لتقريـر القـرآن ذلـك، فالسنة ملحقة بالقرآن من الناحية التشريعية ولكن السنة تقـدم الرسول كأسوة وقدوة، ولأهمية هذا العامـل فـي الإيمـان الإسلامي من ناحية، وفي تقدم الأمة الإسلامية مـن ناحيـة أخرى آثرنا تعبير الرسول.

وكل ما جاء غير هذين، أو بعد هذين، فإنـه لا يعـد من الإسلام المنزل، ولا يأخذ صفة التحليل والتحريم اللـذين لهما قداسة التنزيل، وإنما يكـون مـن اجتهـادات الائمـه والفقهاء.

كما أن كل التفسيرات التي وضِعت للقـرآن لا تعـدُ ملزمة في شئ، ومن قلب الأمور أن نحكمها فـي القـرآن؛ إذ المفروض أن نحكم عليها بالقرآن، ومعروف أنها تتضمن إسرائيليات عديدة وأحاديـث ضـعيفة، وأبـاح المفسـرون أن يدَّعوا نسخ مئات من الآيات المثبتة في المصحف.. وآخر تفسير ظهر في الحقبة الأخيرة، وأكثرهـا أنتشـارا يمكـن أن يقال إنه تفسير بالرأي الذي نهى عنه الرسول. **والتفسير الوحيد الذي لا يمكن الطعن فيه، ويتعين الأخذ به هو تفسير القرآن نفسه، فالقرآن يفسر بعضه بعضا.**

كما أن السنة النبوية تعرَضت للوضع، وزحف عليهـا الخطأ والنسيان والرواية بالمعنى، وهي كلها توجب الحيطة؛ حتى لا ندع للوضاعين سبيلاً للزج في الدين بما ليس منـه، والضابط الأمثل للسنة هو القرآن، والمقاصد العليا للشريعة، وما يتفق مع خلق الرسول ﷺ ويقال على المحدثين ما قيـل على المفسرين، فليس شرطًا أن ما وضـعوه مـن معـايير أو ضوابط، وما انتهوا إليه من أحكام يعد ملزما؛ لأنه لـيس إلا اجتهادا بشريا.. مورس في وقت معين وفي مناخ معين، ويمكن أن يخطئ ويصيب.

والحقيقة المؤسـفة أن المسـلمين اليـوم لا يؤمنـون بالإسلام، كما نزل على محمد، ولكنهم يؤمنون به كما صاغه الأسـلاف والفقهـاء وأئمـة المـذاهب بفكـرة أن هـؤلاء – وهم أقرب إلى عهد الرسول- أدنى إلى الصواب وأقـدر على الحكم، وهي افتراضات لا تؤخذ على إطلاقها؛ فقـرب العهد ليس معيارا للقـدرة علـى المعرفـة، وقـد يظهـر في المتأخرين من هم أقدر من المتقدمين، خاصة وقد وضـع العصر الحديث في أيديهم من الوسائل ما لم يكـن متيسـرا للاسلاف . **وعلى كل حال فالتقليد مذموم حتى لو أصـاب،**

والاجتهاد مطلوب حتى لو أخطأ. ولـم يـأمر الرسـول ﷺ أصحابه أن يقلدوه صراحة إلا في أمرين هما الصلاة والحج "صلوا كما رأيتموني أصلي" "خذوا عني مناسككم" وفي مقابل هذا فإنه كرر النهي عن السؤال وقال "ذروني ما تركتكم".

لحق بالأساس الإيماني:

(أ) لقد، أكدنا ونؤكد مرة أخرى، **أن الأساس الإيماني هو الشرط الذي** يسبق، ويكون المجتمع الإسلامي والدولة إسلامية والاقتصاد الإسلامي. فإذا لم يوجد، فلا شئ من هذا يمكن أن يوجد، بالرغم من وجود المساجد وممارسة الشعائر أو حتى تطبيق الشريعة.

ووجود دولة إسلامية واقتصاد إسلامي، ومجتمع إسلامي دون هذا الأساس هو – من باب التشبيه والتقريب – كوجود دولة ماركسية واقتصاد ماركسي دون إيمان بالماركسية نفسها.

وبقدر عمق فهم هذا الأساس في النفوس بقدر ما يسهل تحقيق البرنامج الإسلامي، وبقدر سطحيته بقدر ما يصعب، فإذا انعدم فلا نجاح أو تقدم، ولكن تيه وتخبط. وهذا هو الواقع في معظم الدول العربية والإسلامية – لأن الأساس

الإيماني للماركسية هو "رد الفعل" لوجوه النقص في الأساس الإيماني للديمقراطية الرأسمالية – على ماسنوضحه عند الحديث عن الجانب الاقتصادي. وهذان الأساسان غريبان على النفسية العربية الإسلامية؛ ولهذا لم يكسبا عمقًا واقتصرا على طبقة من المنتفعين الحزبيين أو المثقفين ثقافة اشتراكية. وسيظل الإخفاق ما ظلت الشعوب بعيدة عن أساسها الإيماني.

إن طريق النهضة أمامنا قريب من طريق نهضة اليابان – أي التوصل إلى الأساس الإيماني للشعب، والبناء عليه. والأساس الإيماني الإسلامي أكثر ثراء وخصبا وعمقًا من أي أساس إيماني آخر، فضلاً عن أنه الأساس الإيماني الوحيد لشعبنا.

(ب) إننا نمنح الأولوية للإحساس الإيماني لأن أي تطبيق للمبادئ الإسلامية دون الإيمان بالقيم الإسلامية سيكون عقيما، **فالإيمان أولاً والتطبيق ثانيا،** وهذا هو الترتيب الطبيعي الذي تحقق في الإسلام، وفي الدعوات الأخرى، ذلك أن تقديم الإيمان سيوفر لنا الدعاة المؤمنين المخلصين، كما سيوفر لنا تجاوب عامة

الشعب المؤمنين، وبذلك تنجح الدعوة من طرفيها: طرف الدعاة (أو القادة) وطرف الجمهور والشعب، وإذا تحقق الإيمان للدعوة والقادة دون الشعب لم تصادف الدعوة الفهم والتجاوب فتضطر إلى أسلوب القسر والفرض والإجبار(كما فعل البلاشفة في الاتحاد السوفيتي في أعقاب ثورتهم أكتوبر سنة ١٩١٧).

فالخطة المثلى هي الدعوة حتى تتجاوب الأغلبية؛ وعندئذ يمكن نجاح التطبيق. أما قبل تجاوب الأغلبية فسنقع في المخاطر والأخطار التي وقع فيها لينين وأشياعه في الاتحاد السوفيتي. وقد يتصور البعض أن دولة كمصر تتخذ من الإسلام دينًا، ويتعالى الأذان من مساجدها التي تمتلئ بالمصلين – ولا يختلف قانونها عن الشريعة إلا في مسائل معدودة، يمكن أن تكون في التصنيف الأيديلوجي دوله إسلامية **ولكن عدم وجود الأساس الإيماني يجعلها أقرب إلى البرجوازية منها إلى الإسلام.**

(ج) وقد يتساءل البعض هل هذا الأساس الإيماني يجعل مسلمي اليوم مثل المسلمين الأوائل عهد الخلافة

الرشيدة مثلاً، والرد نعم مع تحفظات بعضها يتعلق بالقيادة النابغة التي ترود الطريق وتتقدم الجماهير. وبعضها يتعلق بمدى خلوص فهم الأساس الإيماني من الغشاوات والتراكمات التي غطت جوهر الإسلام وأثقلت خطوه. وهو أمر صعب للغاية، وقد استراح منه المسلمون الأول الذين لم يزحم صفاء تلقيهم للقرآن وتفاعلهم معه التفاسير. وسمعوا الحديث كلمات حية من شفتي الرسول قبل أن يزحف عليها الوضع أو تتصرف فيها الألسن، أما اليوم فقد ساد الاعتـقاد بأن الإسلام هو التراث والسلف.

(د) وهذا ما ينقلنا إلى نقطة هامة، تلك هي أن الإيمان الذي يحكم العالم الإسلامي اليوم يقوم على قاعدة نقلية لا يفسح مجالاً لحرية الفكر، أو إعمال العقل وبالتالي لن تتحقق نهضة. والدعوة الإسلامية اليوم كطفلة غريرة تتعلق بأذيال أمها، وإذا فقدت هذه الأذيال تاهت وتفرقت بها الطرق. وليس أدل على عجزها، وكلال همتها، ووهن عزيمتها من أن منتهى همها، وأقصى أملها هو أن تكون "سلفية" دون أن يخطر ببالها أن

تكون قرآنية؛ لأن هذا يكلفها عناء البحث والتحليل والفهم. ولا حتى "سنية" لأن معالجة السنة، وإن كان أسهل من معالجة القرآن. إلا أنها أيضا تتطلب عناء وفكرا، وقد فقدت الدعوة الإسلامية الحديثة كل أصالة، وكل قدرة. وقبلت متطوعة أن يفكر لها الآباء والأجداد، وأن تنظر إلى مشاكل العصر وتحدياته "بعيون ميتة" على حد تعبير "جارودي" دون أن يتطرق إليها أن هذا يخالف توجيهات القرآن الصادعة، ويتنافى مع أوليات السلامة والصحة الموضوعية في معالجة الأمور.

أن الكارثة الحقيقية ليست هي أن يحال بين الدعوات الإسلامية والحكم، ولكن أن يسلم لها الحكم فورا. فلو تحقق هذا لفشلت فشلاً ذريعا، ولكانت  **فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**  لأن هذا الفشل سيحسب على الإسلام.

لقد آن للدعوة الإسلامية أن تعلم أنها لا تستطيع مجابهة تحديات العصر، التي تتطلب أقصى درجات الشجاعة والأصالة الفكرية بهذه الروح السلبية الاتكالية التي تتلمس حلاً لكل مشكلة فيما قال السلف، أو تضمنته الأحكام.

(هـ) إننا لا ندعو إلى قطع الصلة بالماضي، وأوربا اليوم لم تقطع صلتها بعالم اليونان القديم، وقد استعار مفكروها أسماء وتعبيرات الميثودجيا اليونانية لنتائج أبحاثهم في عالم النفس، أو الطبيعة، ولا تزال فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو تدرس بعناية. ولكن أوربا لم تجعل هذا وحده هو حظها من الفكر. فليس هو إلا رافدا من روافد عديدة تصب في الفكر الأوربي. وما من تلميذ ابتدائي، فضلاً عن عالم جامعي، يقصر علمه على ما كان يعلمه أرسطو أو أفلاطون أو إقليدس أو أرشميدس. أما الحال عندنا فهو نقيض ذلك؛ فكتابات السلف وحدها هي الأصل، والماضي يستوعب الحاضر، ويمكن لكتابات السلف أن تكون أحد روافد الفكر الإسلامي، لا أن تكون وحدها إجمال الفكر. ومن المؤكد أن معظم ما جاء بهذه الكتابات لم يعد صالحا لمعالجة قضايا العصر؛ لأنه خضع لعوامل بيئية مختلفة تماما، فضلاً عن القصور البشرى مما لا يجعله – ضرورة أساسا صالحا يتعين الأخذ به، حتى وإن لم نعدم فيه القليل الطيب.

ثانيًا

الدولة والحكم والنظام السياسي

١- تبديد شبهات

أ- قد يكون ضروريا قبل الحديث عن موضوع الدولة والنظام السياسي أن نبدد وهما عريقًا يسيطر على الفكر الإسلامي الحديث، "هذا الوهم العزيز والأثير هو أن الدولة الإسلامية هي "**دولة العبادة والفضيلة**" وإنما قلنا إنه وهم؛ لأن الدولة هي أعجز جهاز يمكن أن يقوم بدور فعال في هذين المجالين بالذات (العبادة.. والفضيلة) وكل من يقرأ آيات القرآن الكريم يلمس أنه يتقدم بخطابه إلى الإنسان أو الناس أو المؤمنين، ولم يتقدم أبدا بخطابه إلى جهاز أو هيئة، مع أنه قد تحدث عن الأمة الإسلامية مراراً. وحتى مثل هذا النص **الذِين ِإن مكناهم ِفي الأرض َأقَاموا الصلاَةَ وآتَوا الزكَاةَ وَأمروا ِبالْمعروفِ ونَهوا عن الْمنْكَر..ِ** فإن من الواضح أن الخطاب فيه هو إلى "المؤمنين" وقد يتصور قائل أنه ليس ثمة فرق بين "المؤمنين" و "دولة" المؤمنين، وأن الأمة هي مجموعة أفراد، فما يسري عليهم يسري عليها، وهذا خطأ لأن الدولة – كدولة – لها شخصيتها الاعتبارية وتختلف كثيرا عن مجموعة الأفراد وتحكمها

ضرورات التمثيل الجماعي مما يلـم بـه أي دارس لعلـم الاجتماع. وماذا يمكن أن تفعله الدولة – كدولـة – لتحقيـق العبادة. إنها لا يمكن أن تسوق الناس سوقًا إلى المساجد؛ لأن الصلاة يمكن أن تؤدى في البيوت، ولأن التوقيت مـا بـين صلاة وأخرى ينفسح من بداية وقت إلى نهايته، وقد يقتصـر الأمر على إغلاق المحال أوقات الصـلاة – كمـا يحـدث في السعودية، وهذا إجراء هزيل يمكن أن تقوم به مجـالس الحكم المحلي والبلديات التي تنظم أوقات العمل وفتح المحال وإغلاقها، كما يمكن أن تصل اليه الحركة النقابية الإسـلامية باتفاق مع أصحاب الأعمال. وهو بعد كل هذا إجراء شـكلي أو رمزي في حقيقة الحال، وإذا جعلت الدولة من التلفزيـون مثلاً منبرا للخطابة والوعظ وتلاوة القرآن، فإن الناس بكـل بساطة سـتغلقة؛ لأن التلفزيـون وسـيلة مرئيـة تحكمهـا الضرورات والعوامل المنبثقة من ذلك، ولـيس فـي رؤيـة المقرئين بعمائمهم، وأعناقهم الغليظـة وبطـونهم البـارزة، ما يغري على الرؤية أو يساعد على الخشـوع. ولا ريـب في أن هذا الاسلوب محله "الراديو" وإذا زاد فـي الراديـو عن حده سيغلقه الناس أيضا بعد أن يكونـوا قـد اسـتمعوا

إلى ما يمكن لهم استيعابه. ولا يمكن للدولة أن تتحكم في الفنون من موسيقى أو تمثيل أو سينما، إلا في حدود ضيقة جدا، وإلا أوجدت سوقًا سوداء لها، ودخلت معها في متاهة

ففكرة أن الدولة الإسلامية هي دولة العبادة والشعائر وهم خاطئ لا بد أن نتحرر منه، وأن نعلم أن دور الدولة في هذين بالذات لن يكون فعالاً، وإنما يكون دور الدولة فعالاً عندما تحقق العدل؛ فتأخذ من الغنى لتعطي الفقير، وتخضع إرادة القوي لحق الضعيف، وتذيع وتنشر العلم والثقافة والمعرفة والمهارات. وعلى الدعوات الإسلامية أن تعلم أن العبادة والفضيلة ليست هي كل القيم للدولة الإسلامية، فبالإضافة إليها هناك العدل والحرية والمعرفة والمساواة. وكلها قيم لا تقل عن العبادة أو الفضيلة، وتستطيع الدولة أن تكون فعالة فيها.

إن تعزيز الفضيلة وأداء الشعائر هي رسالة الأفراد المؤمنين والهيئات المتطوعة التي تعمل لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، ولكنها ليست مهمة الدولة أو الحكومة؛

لأنها غير مهيئة للعمل في هذا المجـال، وإذا عملـت فيـه فستفسده وسيفسدها.

(ب) هناك فجوات واسعة في الفكر الإسلامي التقليدي لا بد من التصدي لها منها:

١- لم تحظَ الجوانب الشـعبية والجماهيريـة والإنسـانية والتحريرية والانتهاضية مـن المفكـرين الإسـلاميين بالاهتمام الذي يتناسب معها، في حين أن هذه الجوانب بالذات هي من أبرز عناصر حيوية الإسلام، ولا بـد لأي برنامج إسلامي أن يعطي هذا الجانب الإسـلامي حقه، وأن تكون الرؤية الإسلامية شاملة.

٢- يماثل ذلك جانب كرامـة الإنسـان. فكـلام العلمـاء التقليديين عن هذا، كلام أجوف يعطـى مـن طـرف اللسان دون أن يكون له مدلول أو عمـق أو إيمـان، وليس له وجود تطبيقي فـي المجـالات الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية. إن الإنسان العبد كاد أن يمحي الإنسان الخليفة، إننا كلنا عباد ا ، ونحن لا نسـتنكف من هذا، وكل من – وما – في الكون – عبد ا ؛ لأن ا تعالى هو الذي خلقنا جميعا. ولأن انعدام هذا معناه

أن لا يكون هناك إله أو أن يكون الإنسان نفسه إلهـا، وكلها بدائل لا تستقيم. ولكن ا تعالى تفضلاً منـه – أضفى على الإنسان تكريما خاصا عندما جعله خليفة له على الأرض، وفضله على الملائكة وجعلها تسجد له، وسخر له قوى الكون، وخصه برسالات الأنبياء، وليس من تكريم أفضل مما جاء في القرآن الكريم **هو الذي يصلي عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور وكان بالمؤمنين رحيما* تحيتهم يوم يلقونـه سـلام وأعد لهم أجرا كريما** ٤٣ – ٤٤ (الأحزاب)

**ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم فـي البـر والبحـر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثيـر ممـن خلقنـا تفضيلاً** ٧٠ الإسراء

**جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري مـن تحتهـا الأنهار خالدين فيها أبدا رضي ا ُ عنهم ورضوا عنه ذلـك لمن خشي ربه** البينة ٨

وهذا التكريم للإنسان الذي انفرد بـه الإسـلام ممـا لا يكاد يكون له أثر في الأدبيات الإسلامية.. أو وقائع الحياة الإسلامية. والمجتمع الإسلامي اليوم هو أكثـر المجتمعـات

إذلالاً للفـرد، واسـتهانة بكرامتـه، وأبعـد المجتمعـات عن الحرية. والقيود والسدود تحاصر الفرد المسلم ولا تـدع له متنفسا.

٣- أخيرا فإن جانب "المستقبل" يكاد يكون مجهـولاً لـدى المسـلمين، والفكـرة العامـة لـديهم عـن الإسـلام أنه "ماضوي" والهيئات الإسلامية المعاصرة ماضـوية تعيش بقلبها وعقلها في الماضي البعيد. ولا تكاد تعيش حاضرها، فضلاً عن مستقبلها، في حين الإسلام ذهب في مستقبليته إلى الغاية التي ليس وراءها مذهب؛ لأنه يقوم على أساس جعل الدنيا بأسرها مجالاً للعمل فـي سبيل حياة مستقبلية هي "الحياة الآخرة". وهذا المنطـق يجعل الإسلام مستقبليا، ويجعل المسلم يضـع نصـب عينه المستقبل. ولا يمكن أن نصل إلى المستقبل البعيد قبل أن نمر بالمستقبل القريب. مستقبل الحيـاة الـدنيا، ولا يمكن للمسلمين أن يتجاهلوا المستقبل، أو يظنوا أن العمل للحياة الآخرة هو أداء الشعائر العبادية من صلاة أو صيام.. إلخ. فلو كان كذلك لفاقتهم الملائكة الـذين ليس لهم من عمل إلا التسبيح والتهليل. وقد وضـع ا

النواميس والسنن التي تربط ما بين الحاضر والمستقبل وتوجد بينهما علاقة وثيقة لا يمكن تجاهلها؛ فتجاهل المستقبل تجاهل للسنن التي أقام ا عليها الكون والمجتمع، وبالتالي فيفترض أن يكون المسلم أحرص من يعرف تطورات المستقبل – ويعد نفسه لِما سيكون عليه القرن السادس عشر الهجري، أو الواحد والعشرون الميلادي.

٤- من الخطأ الجسيم أن نعمل لتحقيق الأساس الإيماني بالقوة، أو أن نلجأ إلى "إرهاب إيماني" إن الإيمان لا يتأتي إلا بالإقناع والحكمة والموعظة الحسنة. وحتى عند استخدام هذه الوسائل، فيجب أن لا يشط بنا الخيال لنتصور إمكانية تحول كل أو معظم الناس إلى الدرجة المطلوبة من الإيمان وما سيحدث هو إن بعض الناس لن يتجاوبوا مع متطلبات الإيمان، وإن الإغلبية الباقية ستؤمن بدرجات متفاوتة يغلب أن تكون أقل من المستوى المطلوب؛ لأن قوى الفتنة والإغراء وغلبة الأثرة والأنانية والقصور وحكم الأمر الواقع تفرض نفسها على الأغلبية. ولكن إيمان الأغلبية بحد أدنى

يعوضه إيمان قلة – هي الدعاة – بالدرجة المطلوبة، ونحن نقبل هذه الحقيقة، حقيقة وجود حد أدنى من الإيمان لدى الأغلبية وحد أقصى لدى الأقلية، ونعتقد أن هذا يكفي – كخطوة أولى- على طريق إقامة مجتمع إسلامي ودولة إسلامية، وإن عناصر القوة ستغلب عناصر الضعف؛ لأن بذرة الإيمان – حتى عندما يكون في حده الأدنى- لا بد وأن يكون لها أثرها خاصة عندما يوجد جانب الأغلبية صاحبة الحد الأدنى، أقلية من الدعاة صاحبة الحد الأعلى. وبالنسبة للجماهير العريضة (الأغلبية) فقد يكون المهم هو أن يوجد لديها (وعي) بحيث يشعر المواطن الإسلامي بأنه لم يخلق عبثًا، وأن له بحكم إيمانه بالله والرسول رسالة، وأن عليه التزاما، وأن هذا الوعي يكفي كبداية على الطريق الصحيح، ويفترض أن يقوم الدعاة بدفع هذا الوعي وشحنه بالمضمون الذي قد تعجز الجماهير عن تبينه أو القيام به. بحيث يقوم كل واحد بما يمكنه بحكم ظروفه وأوضاعه وقدراته دون ضغط أو قسر أو تحكم، وفي الوقت نفسه ينتفي أن يتحول إيمان

الجماهير إلى مستنقع راكد أو بيئة وبيلة أو استسلام ذليل.

وعلى الجميع أن يعلموا أن العمل العام بصفة عامة لا يمكن أن يكون "مشفيا" منضبطًا بصورة هندسية حادة وباتة بحيث يتحقق "المثال" وتمضي المسيرة دون أمت أو انعطاف. إننا لا نستطيع أن نجعل يد الإصلاح تمضي كسكين في قالب زبد؛ إن هذا لا يتحقق أبدا فالمجتمع جسم "عضوي" حي يتلبس فيه اللحم بالعظم ويترابط بعلاقات معقدة؛ مما يجعل عملية الانضباط متفاوتة.

من أجل هذا فإن الانضباط في الدولة الإسلامية المعاصرة سيكون أقل مما يتصوره المتشددون، وقد يكون نسبيا وسيقف عند النقطة التي يتضح فيها أنه سيولد من الشر أكثر مما أريد تفاديه؛ لأن حكمة الضبط عندئذ تنتفي.

وهذه الملابسات كلها توضح أهمية "الدعاة"، وأن عليهم أن يعلموا بكل همة وإخلاص، لكن دون محاولة قسر أو إرهاب وأن لا يثقلوا على الجماهير بأكثر مما تطيق، وأن لا يحملونها على فضل عقولهم كما كان عمر بن الخطاب  يقول عندما عزل بعض أتقى ولاته.

٥- من الاخطاء الفاحشة التي يقع فيهـا بعـض الـدعاة الاسلاميين الخلط ما بين الدولة والمجتمع. فهناك مهام لا يمكن إلا للدولة القيام بهـا، كالـدفاع. والسياسـية الخارجية، وتطبيق القانون، وسـك العملـة وجبايـة الضرائب إلخ.. وهناك مهام أخرى لا تستطيع الدولـة أن تقوم بها. كالأمر بالمعروف والنهي عـن المنكـر وتعزيز الفضائل والقيام ببعض الخدمات الاجتماعيـة إلخ.. لأن هذه المهام تقوم على إيمان الأفراد ودوافـع الضمير، ولا يمكن للدولة بأجهزتها الإدارية والقمعيـة أن تقوم بها، ولكن يقوم بها الأفراد المؤمنون والهيئات المتطوعة – أي المجتمع الذي ينفسح لها – كما نفسـح لغيرها من دعاة الفنون والادب، أو غيرها مما تـدعو إليه النفوس التي يتفاوت إيمانها ما لم يكن هناك قسـر أو إلزام، وإنما هو اختبار. وما لم تقع فـي محظـور صريح فلا يجوز التدخل فيها أو تحديها ولو بـدعوى سد الذريعة الذي يمكن أن يفتح بابا لالتهام الحريـات كلها.

٢ – أساسيات.

وضع الإسلام المبادئ العامة والأساسية للحكم أو النظام السياسي كما نقول، ولكنه ترك التفاصيل والجزئيات والجوانب الإجرائية للمجتهدين الذين يكون عليهم أن يراعوا المتغيرات ويلحظوا المستجدات.

والحكم في الإسلام جزء من الشرعية التي تستهدف العدل وتلحظ المصلحة، وتقوم على النظر العقلي وإعمال الفكر، على ما أوضحنا في فقرة "مكونات الإسلام" وأحكامها معللة، لا تعبدية، خاصة وقد استثنينا من إطارها ما يتعلق بالعقيدة والعبادة،

٢- وأساسيات الحكم في الإسلام

أ – ليس الحكم في الإسلام غاية في حد ذاته، ولكنه "أمانة" بالتعبير النبوي، أو مسئولية بتعبيرنا. تستهدف توفير احتياجات الحياة المادية من طعام وشراب وكساء وخدمات للأفراد.. إلخ وإتاحة الأمن والطمأنينة في المجتمع والقرآن يشير إلى هذين الجانبين **أطْعمهم من جوع وآمنَهم من خَوفٍ**. ويتحدث عن القرية التي كانت آمنة مطمئنة بأيتها رزقها رغدا، فلما كفرت بأنعم ا أذاقها ا لباس الجوع والخوف، فالقرآن يقرن ما بين نظام الإسلام.. وبين توفير الحاجات المادية التي رمز لها بتوفير بالطعام وتحقيق الأمن والسلام في المجتمع.

وقد استقر الفقه الإسلامي على أن "المصالح" تضم ثلاثة أنواع "ضرورية" لا تقوم حياة الفرد والمجتمع إلا بها "وحاجية" لا تتيسر الحياة وتخلو من العسر والحرج إلا بها "وكمالية" أو "وتحسينية" لا تكمل الحياة ويتم نظامها إلا بها، ومسئولية الحكم توفير هذه الثلاثة. يضاف إليها توفير الأمن وتحقيق العدل بين الناس بحيث لا يطغى الحاكم على

المحكوم، ولا يستعبد القوي الضعيف، ولا يستغل الغني الفقير وهذه الأهداف هي ما أعلنها أبو بكر وعمر في أول خطاب لهما.

٣- لما كان الحكم أمانة ومسئولية، فيفترض أن لا يكون مطلوبا كغاية في حد ذاته ولا يعطاه من يطلبه أو يحرص عليه "إنا لا نولي أمرنا هذا من طلبه"[١] "إن أخونكم عندي من يطلبه"[٢] . وهذه لفتة دقيقة جدا؛ لأن الذي يطلب الحكم كغاية في حد ذاته إنما ينشد الاستعلاء النفسي أو الاستفادة المادية، وبذلك يفسد الحكم.

٤- ولهذا السبب نفسه – أي أن الحكم وسيلة وليس غاية.. **فإن أحق الناس به أصلحهم له، وأقدرهم عليه..** وقد كان "تولية الأصلح" هو أول ما بدأ به ابن تيمية كتابه المشهور "السياسة الشرعية" وقال الرسول "من ولي من أمر المسلمين شيئًا، فولى رجلاً، وهو يجد من أصلح للمسلمين منه. فقد خان ا ورسوله وفي رواية (والمؤمنين)

---

[١] أخرجه مسلم في كتاب الإمارة.

[٢] رواه أحمد وأورده البخاري في التاريخ الكبير.

يضاف إلى مقوم "الصلاحية والكفاءة" **مقوم آخر هو رضا الجماهير وثقتهم، وقد قال الرسول** "من أم قوما، وهم لإمامته كارهون، لم تجاوز صلاته أذنيه" فإذا جاز هذا في إمامة الصلاة فهو في الإمامة العظمى أولى وأوجب، وقد قام أبو بكر على منبر الرسول فقال هل من كاره فأقيله.. يقولها ثلاثًا، فلا يقوم أحد، بل يعلن الجميع تمسكهم "لا وا لا نقيلك ولا نستقيلك". فضلاً عن أن هذا الرضا هو جزء لا يتجزأ من عملية "البيعة" التي سنعرض لها في فقرة تالية.

ولا تعد الوراثة من مؤهلات التولية، لما عرضناه من أن المؤهل هو مقدرة المرشح ورضا الجماهير، وكذلك لأن القرآن أوضح أن الوراثة لا تعطي صاحبها حقًا خارج إطار الأسرة، وحصر الأفضلية في العمل والتقوى، وقد كان أبو إبراهيم كافرا وفيه قال ا تعالى **ما كان لِلنبي والذِين آمنُوا أَن يستَغْفِروا لِلْمشْرِكِين ولَو كَانُوا أُولِي قُربى مِن بعدِ ما تَبين لَهم أَنهم أَصحاب الْجحِيمِ* وما كَان استِغْفَار إِبراهِيم لأَبِيهِ إِلا عن موعِدةٍ وعدها إِياه فَلَما تَبين لَه أَنه عدو ـ تَبرأَ مِنْه إِن إِبراهِيم لأَواه حلِيم﴾** (١١٣ – ١١٤ التوبة) .

وكان ابن نوح كافرا، وقال عنه القرآن ﴿**قَالَ يا نُوح إِنه ليس مِن أَهلِك إِنه عملٌ غَير صالِحٍ...**﴾ (٤٦ هود). وكانت زوجتا نوح ولوط من الخائنات **لم يغْنِيا عنْهما مِن ا ـ شيَئًا** وحديث الرسول إلى فاطمة صريح "يا فاطمة اعملي فإني لا أغني لك من ا شيئًا" و "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها" وخطاب القرآن الكريم لزوجات الرسول **يا نِساء النبِي من يأْتِ مِنكُن بِفَاحِشَةٍ مبينَةٍ يضاعفْ لَها الْعذَاب ضِعفَين وكَان ذَلِك علَى ا ـ يسِيرا** .

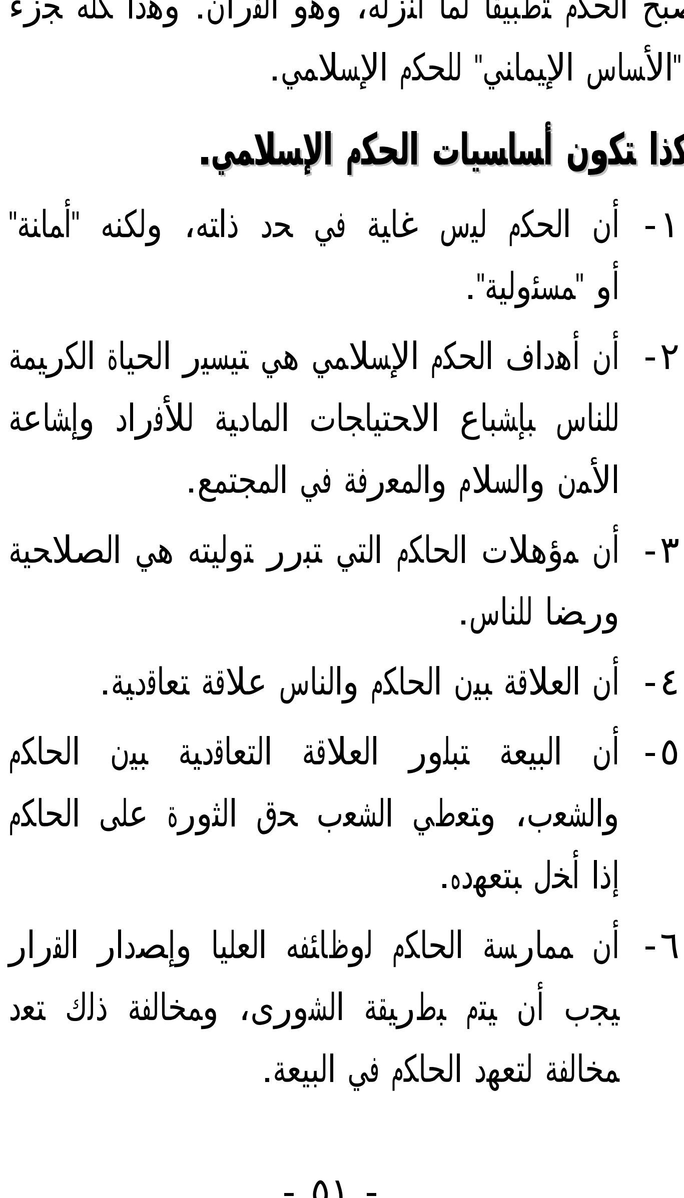
وكل هذا يوضح أن الوراثة لا تعد مبررا للولاية والحكم، وكل نظم الحكم الوراثية لا تجد سندا من قرآن أو سنة، بل مقتضى البيعة تخالفها.. ولم يدر بذهن أحد من الخلفاء الراشدين أن يولي ابنه، أو قريبا له.

٥- تبلور البيعة العلاقة بين الحاكم والناس وتجعلها علاقة "تعاقدية" يتعهد الحاكم فيها بالحكم بما أنزل ا . ويتقبل الناس عندئذ طاعته، فإذا انحرف أو شذ عن مبادئ الحكم بما أنزل ا ، فلا طاعة.

ويمكن الاحتفاظ بصيغة وصورة البيعة التقليدية وممارستها لأنها من أجمل وأهم مميزات وخصائص الحكم الإسلامي، ولأنها إثبات للطبيعة التعاقدية للعلاقة بين الحاكم والشعب.

٦ – يجعل الإسلام "الشورى" أسلوبا لممارسة مسئولية الحكم فالحاكم لا يجوز أن يحكم برأيه، أو أن يستأثر بإصدار القرار بادئ ذي بدء، إذ لا بد من القيام بعملية الشورى. وقد افترض القرآن في المؤمنين أن **أمرهم شُورى بينَهم** واستشار الرسول، كما استشار أبو بكر، وعمر وعلي، فإذا لم يحكم بالشورى فإنه يكون قد أخل بالأسلوب المقرر، بل وبتوجيهات القرآن الكريم؛ وبالتالي لا تكون له طاعة.

٧- وبالنسبة لأن الحكم في الإسلام "أمانة" ووسيلة إلى غاية هي بصفة عامة تطبيق العدل، فقد أخذ الحكم طبيعة قضائية، **وأصبح دور الحاكم هو أن يحكم بين الناس بالقانون لا أن يحكم الناس، والقانون في هذه الحالة هو القرآن الكريم، ففي المجتمع الإسلامي** الذي يؤمن با تعالى.. يصبح ا تعالى هو المصدر الأعلى للسيادة،



ويصبح الحكم تطبيقًا لما أنزله، وهو القرآن. وهذا كله جزء من "الأساس الإيماني" للحكم الإسلامي.

وهكذا تكون أساسيات الحكم الإسلامي.

١- أن الحكم ليس غاية في حد ذاته، ولكنه "أمانة" أو "مسئولية".

٢- أن أهداف الحكم الإسلامي هي تيسير الحياة الكريمة للناس بإشباع الاحتياجات المادية للأفراد وإشاعة الأمن والسلام والمعرفة في المجتمع.

٣- أن مؤهلات الحاكم التي تبرر توليته هي الصلاحية ورضا للناس.

٤- أن العلاقة بين الحاكم والناس علاقة تعاقدية.

٥- أن البيعة تبلور العلاقة التعاقدية بين الحاكم والشعب، وتعطي الشعب حق الثورة على الحاكم إذا أخل بتعهده.

٦- أن ممارسة الحاكم لوظائفه العليا وإصدار القرار يجب أن يتم بطريقة الشورى، ومخالفة ذلك تعد مخالفة لتعهد الحاكم في البيعة.

٧- أن للحكم في الإسلام طبيعة قضائية بحيث يكون حكما بين الناس، وليس حكما للناس. وقانون هذا القضاء هو القرآن الكريم، **فالحكم الإسلامي هو أسمى وأكمل صور "الحكم بالقانون" أو "سيادة القانون".**

٣- المبادئ العامة للدولة الإسلامية

١- إن الدولة الإسلامية هي دولة **سيادة القانون، والقانون هو القرآن الكريم.**

وهذا يعني:

(أ) أن لا تكون الدولة الإسلامية دولة الفرد الديكتاتور، أو دولة الحزب الواحد، أو دولة الطبقة، أو دولة الطغمة العسكرية.

(ب) أن لا يكون أحد فوق القانون أو بمنأى عن ولايته.

(ج) أن لا يحرم أي واحد من حماية القانون.

(د) أن لا يكون هناك تفرقة أمام القانون، فالكل أمامه سواء.

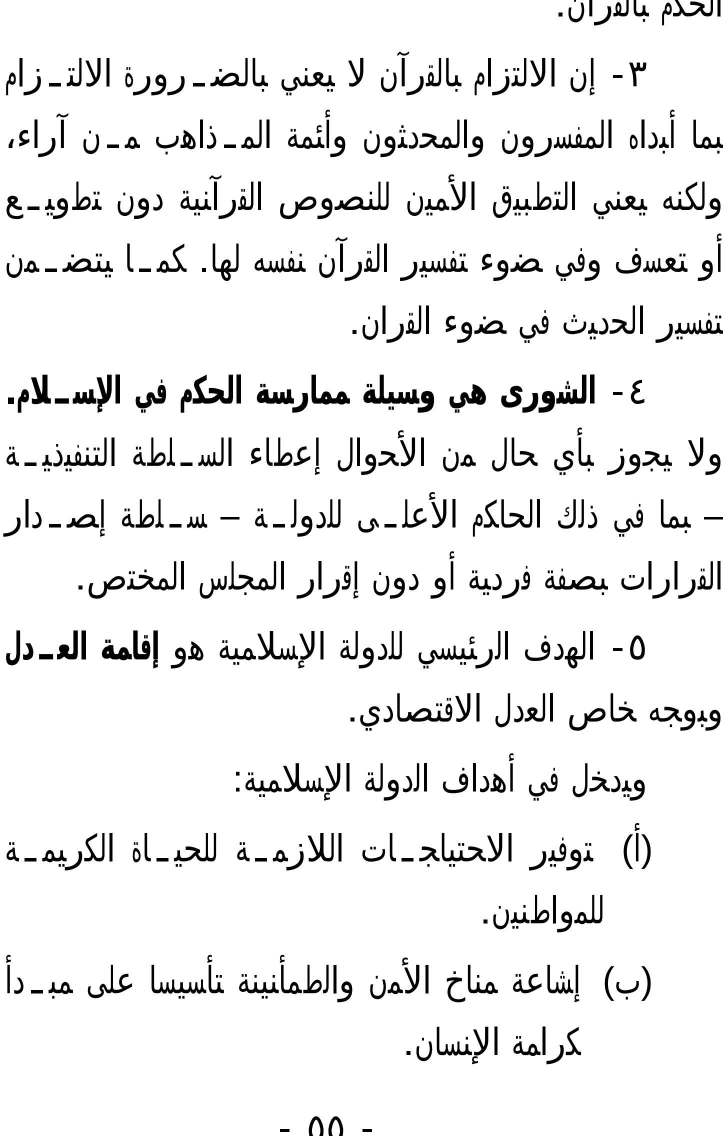
(ﻫ) أن لا يعتَد بأي إجراء أو تصرف يصدر مخالفًا للقانون.

(و) أن يجب الولاء للقانون كل صور الولاء الأخرى مهنية أو أسرية أو قومية أو نقابية إلخ..

(ز) أن لا يكون هناك سوى قانون واحد يخضـع له الناس جميعا دون تفرقة.

٢- إن كون الدولة الإسلامية دولة القـرآن **لا ينفـي أن تكون الأمة فيها هي مصدر السلطات.** والضابط الوحيـد لهذا النص التقليدي في الدساتير الديمقراطيـة أن السـلطات هنا ليست مطلقة، ولكنها داخل الإطار – العريض للقـرآن، فالسيادة هي للقرآن باعتباره **التوجيـة الإلهـي –** باعتبـاره الدستور، ولكن "سلطة" الفهم، والتطبيق والممارسة والإضافة والتأويل.. إلخ هي للأمة التي اسـتخلفها الله فـي الأرض. وهناك بعد، فرق بين السلطة والسيادة، ومن الخطأ الفـاحش الخلط بينهما.

وهذه اللفتة هامة؛ لأن الله تعالى أراد بسـيادة القـرآن ضمان تحرر الأمة الإسلامية والفرد المسلم من فرض سلطة الطغاة والحاكم والمستغلين بمختلف الادعاءات والشـعارات التي قد تتضمن سيادة الشعب وما إلى ذلك. وسيادة القـانون في الحقيقة تؤدي إلى سيادة الفرد الملتزم بالقانون، وبـدون النص على أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات فـيمكن



أن يتحول ذلك إلى الحاكم، ويصبح ديكتاتورا حتى وأن ادعى الحكم بالقرآن.

٣- إن الالتزام بالقرآن لا يعني بالضرورة الالتزام بما أبداه المفسرون والمحدثون وأئمة المذاهب من آراء، ولكنه يعني التطبيق الأمين للنصوص القرآنية دون تطويع أو تعسف وفي ضوء تفسير القرآن نفسه لها. كما يتضمن تفسير الحديث في ضوء القران.

٤- **الشورى هي وسيلة ممارسة الحكم في الإسلام.** ولا يجوز بأي حال من الأحوال إعطاء السلطة التنفيذية – بما في ذلك الحاكم الأعلى للدولة – سلطة إصدار القرارات بصفة فردية أو دون إقرار المجلس المختص.

٥- الهدف الرئيسي للدولة الإسلامية هو **إقامة العدل** وبوجه خاص العدل الاقتصادي.

ويدخل في أهداف الدولة الإسلامية:

(أ) توفير الاحتياجات اللازمة للحياة الكريمة للمواطنين.

(ب) إشاعة مناخ الأمن والطمأنينة تأسيسا على مبدأ كرامة الإنسان.

(ج) نشر العلم والمعرفة والتدريب على المهارات اللازمة لتقدم المجتمع الإسلامي.

(د) نشر وتعميق القيم الإسلامية.

(ه) الدفاع عن التراب القومي والمساهمة في قضية "تحرير العالم الإسلامي" مع الدول الإسلامية الأخرى.

٦- إن الحكم بأطرافه الثلاثة التنفيذي والتشريعي والقضائي، قضية مقدسة؛ لأنها الإمامة العظمى التي تمس مصالح ملايين المواطنين في الحاضر والمستقبل، وتؤثر على كيانهم المادي وكرامتهم الأدبية، ومصير البلاد والأجيال، وهي تتطلب نضجا وعلما وأمانة، ولا يجوز أن تكون كرة الطامعين أو حقل تجارب الهواة أو وسيلة للظهور والغرور، إنها خدمة مقدسة وقربى إلى ا وجهاد في سبيله، ويجب أن تفهم وتمارس دائما على هذا الأساس.

٧- يعد **التكافل الاجتماعي** من الأسس التي تقوم عليها الدولة الإسلامية. ويعد كل فرد منها صاحب مصلحة في القضايا العامة وعضوا نشطًا في المجتمع يعمل لحمايته ويسهم في بنائه، ويدفع عنه الأذى، ويأمر بالمعروف وينهى

عن المنكر. وقد وضع الرسول ﷺ هذا المبدأ غـداة قدومـه المدينة وأثبته في عدد كبير من الأحاديث "المؤمنون عـدول يسعى بذمتهم أدناهم" "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشـد بعضـه بعضا"..إلخ.

٨- يفترض أن يكون لكـل مسـلم حـق المواطنـة في الدولة الاسلامية، ولكن بالنسبة لصعوبات التطبيق، فيجب منح كل مسلم قدرا من الأولوية والحقوق بالنسـبة للـدخول والخروج والنشاط الاقتصادي داخل كومنولث إسلامي يضم الدول الإسلامية المتجاوبة، ويعالج قضايا العـالم الإسـلامي ككل مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة.

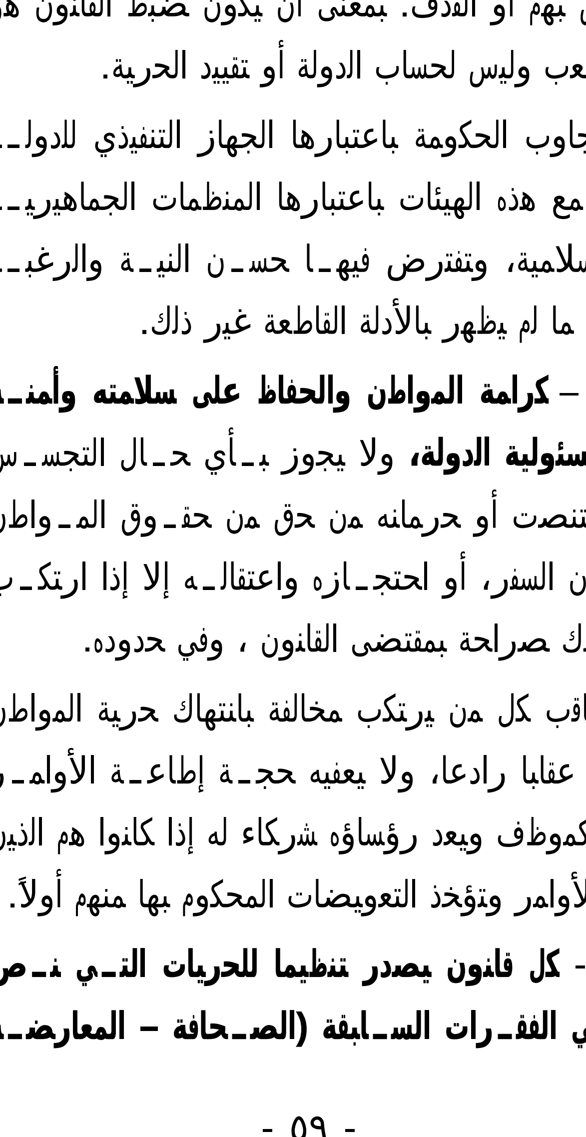
وفي هذا الصدد، فإنـه ممـا لا يخلـو مـن مغـزى أن القرآن الكريم لا يتحدث عن دولة بالمـدلول السياسـي، ولكن عن "أمة" وقد تكرر هـذا التعبيـر "أمـة" ٤٩ مـرة في القرآن فضلاً عن النصين القاطعين**إن هذِهِ أمتُكُم أمـةً واحِدةً وأَنَا ربكُم فَاعبدون****٩٢ الأنبياء** **وإن هذِهِ أمتُكُم أمةً واحِدةً وأَنَا ربكُم فَاتقُون** ٥٢ المؤمنون، وحتى بالنسبة لغير الأمة المحمدية. فإن القرآن يشير اليهـا باعتبارهـا "أمـة" ولم يشذ عن هذا التعبيـر علـى اختلافهـا. وهـذا يعـود

إلى ما أشرنا اليه فيما سبق من أن الإسلام ينظر إلى الحكـم باعتباره "حكما بين الناس" وليس "حكما للناس" وبهذا تضعف صفة الدولة وتبرز صفة الأمة، وهي لمسـة شـعبيه تعـد من خصائص الفكر السياسي للإسلام.

٩- كل المواطنين غير المسلمين في الدولة الإسلامية، يمكن أن يكون لهم – دون إجبار – حقوق وواجبات المواطن المسلم، مع احتفاظهم بعقائدهم مـاداموا يتعهـدون بـاحترام الدستور "لهم مالنا، وعليهم ما علينا" .

١٠ – الحرية والعدالة من الأسس التي تقـوم عليهـا الدولة الإسلامية، وهناك خط رئيسي يجعل كل مـا يتعلـق بالفكر والعقيدة والإيمان مما يخص الحرية، وكل ما تطـرق إلى العمل أو يدخل في مجال الاقتصاد مما يخضـع للعـدل (ولا يتضمن هذا بالضرورة الافتيات على الحرية الاقتصادية فيما لا يخالف العدالة).

١١- حرية الاعتقاد والفكر، والتجمـع والمظـاهرات السلمية والإضراب السلمي، وتكوين الجمعيـات والهيئـات والنقابات وإصدار الصحف وتأليف الكتب. كل هذا حرٌ حرية تامة لا يخضع لأي رقابة وتكون الضوابط فيه هي ضـوابط



القوانين العادية التي تحمي الافراد من الافتيات عليهم أو المساس بهم أو القذف. بمعنى أن يكون ضبط القانون هو لحماية الشعب وليس لحساب الدولة أو تقييد الحرية.

وتتجاوب الحكومة باعتبارها الجهاز التنفيذي للدولة الإسلامية مع هذه الهيئات باعتبارها المنظمات الجماهيرية للدولة الإسلامية، وتفترض فيها حسن النية والرغبة في الخدمة ما لم يظهر بالأدلة القاطعة غير ذلك.

١٢ – **كرامة المواطن والحفاظ على سلامته وأمنه وحريته مسئولية الدولة،** ولا يجوز بأي حال التجسس عليه أو التنصت أو حرمانه من حق من حقوق المواطن أو منعه من السفر، أو احتجازه واعتقاله إلا إذا ارتكب ما يبرر ذلك صراحة بمقتضى القانون ، وفي حدوده.

ويعاقب كل من يرتكب مخالفة بانتهاك حرية المواطن أو كرامته عقابا رادعا، ولا يعفيه حجة إطاعة الأوامر أو صفته كموظف ويعد رؤساؤه شركاء له إذا كانوا هم الذين أصدروا الأوامر وتؤخذ التعويضات المحكوم بها منهم أولاً.

١٣- **كل قانون يصدر تنظيما للحريات التي نص عليها في الفقرات السابقة (الصحافة – المعارضة**

السياسية– المنظمات العامة – النقابـات.. إلـخ) بصـورة تحيف عليها يعد لاغيا.

١٤- من الاتجاهات البارزة في الحكم الإسلامي الأخذ بصور من الحكم الشعبي يقوم بها المواطنـون مـن تلقـاء أنفسهم دون حاجة إلى تدخل الدولة **كنظام الحسبة، وهيئـة "الجامع" "والنقابة"[٣] ولجان الزكاة، فضلاً عن الحكم المحلي وصور أخرى عديدة لقضاء المصالح وتسوية المنازعـات وإطعام الطعام.. إلـخ،** ويفترض أن تفسح الدولة الإسـلامية صدرها لمثل هذه الممارسات وتتعاون معها دون أن تحـاول فـرض وصـاية عليهـا، وسنضـرب المثـل بصـورتين هما الحسبة، ومحاكم الصلح عند الحديث عن القضاء.

١٥- تتسم الدولة الإسلامية **بطابع "جهادي" ولكن هذا الطابع لا يأخذ الآن- كما أخذ في العهود الأولـى – طـابع الجيوش العسكرية؛** لأن هذا الأسـلوب كـان لـه وقتـه، وقد انتهى دوره بعد ظهور أساليب أفضل منه، وقـد حـث

---

[٣] بفتح النون: وهو المصدر وكان ترشيح مجموعات معينة نقيبا لهـا من التوجيهات النبوية.

القرآن الكريم الرسول أن يجاهد بالقرآن **وجاهـدهم بـه****.** وهذا هو المطلوب الآن، ومرة أخرى فإن هذا الجهاد بالقرآن لا يأخذ شكل مراقبة تطبيـق الشـعائر، أو متابعـة النسـاء في الشوارع، فهذه التصورات تعكـس "مراهقـة" سياسـية، والأمر أعظم من ذلك. وطبيعة الدولة كهيئة تتميز بـأجهزة القمع تحول دون فعالية قيامها بدور فرض الفضيلة، أو إقامة الشعائر، وإنما يصلح لذلك الهيئات التطوعية التي تدعو لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، وإيضاح سلامة دعوتها بالحجـة والبرهان. أما **"جهادية" الدولة الإسلامية، فإن أبرز مظهـر لها هو تحقيق العدالة وتعزيـز الكرامـة وإشـاعة العلـم والاستزادة منه. إن العلم الآن هـو مصـدر القـوة؛ لأنـه يوصلنا إلى «التكنولوجيا» التي يمكن أن تقوم عليها القـوة الاقتصادية والقوة العسكرية أيضا.**

١٦- **وكذلك فإن حمل العقيدة وتبليغها- التي تعتبـر بعض الهيئـات الإسـلامية أنهـا صـاحب رسـالة الدولـة الإسلامية- يمكن أن يتم عن طريـق الهيئـات المتطوعـة والأفراد المؤمنين خيرا مما يمكن أن يقـوم عبـر الدولـة وأجهزتها البيروقراطية الممتزجة بالخوف أو الطمع.**

٤- السلطة التشريعية

مع أن كلمة "الشورى" عزيزة وأثيلة في الفكر السياسي الإسلامي وتعد من التراث الثمين، إلا أن هذا لا يتطلب استخدامها في غير معناها أو تحميلها أكثر مما تحتمل صياغة الكلمة، ومع أن الرأي الغالب بين المفكرين الإسلاميين المعاصرين هو إلزامية الشورى، إلا أن وجهة النظر التي تعطي الحاكم وهو المسئول في النهاية أمام السلطة التشريعية حرية التمسك برأيه إذا آمن بصحته لا تعدم شواهد من التاريخ الإسلامي، وهذا بدوره متأتٍ من أن الإمام خاصة في الأيام الأولى كان المجتهد الأول، والأعظم دراية بالفقة الإسلامي، وأن التشريع في الدولة الإسلامية مقيد بالشريعة. ولا يتسع المجال للشرح ولكن يمكن تقديم التصور لما تكون عليه السلطة التشريعية في دولة إسلامية.

١- يتكون مجلس الشورى من المستشارين الفنيين "التكنوقراط" والفقهاء في حدود ١٠٠ سنة أو ١٥٠ تقريبا يلحق بالإمام تكون مهمته عرض الرأي الأمثل من وجهة

نظرهم – أي الذي يتوفر لـه الإحكـام الفنـي والتأصـيل الإسلامي ويغلب دائما أن يأخذ الإمـام بـه، ولكـن يمكـن له في بعض الحالات التمسك برأيه؛ لأنه هو الذي سيسـأل في النهاية، ولأنه قد يغلب جانبا سياسيا على جانب فني.

٢- يتكون مجلس باسم مجلس الرقابة والتشريع تتبلور منه مسئولية التشـريع وسـلطة الرقابـة، وإمكـان عـزل أو محاكمة الإمام، وفي حقيقة الحال فإنـه مـا دام النظـام السياسي الإسلامي يسـتلهم الشـريعة فـإن جـزءا كبيـرا من مركز الثقل ينتقل من التشريع إلى الرقابة – أي رقابـة الحاكم والتأكد من أنه يمارس وظيفته في الإطار الذي وضع له أو للمقاصد التي تستهدفها الشرعية، وهذه هـي صـورة "المعارضة" في الفكر والممارسة الإسلامية.

(أ) يتكون مجلس الرقابة والتشريع من أهل الحل والعقـد، وهذا التعبير القديم أفضل وأصدق – معنى ومبنـى – لما يجب أن يتوفر لأعضائه من كثير من التعبيـرات الحديثة.

(ب) ويتكون أهل الحل والعقد من "النقباء" الذين تختارهم المنظمات الجماهيرية، كالنقابات واتحـادات الطلبـة

ومنظمات الفلاحين والجـيش والجامعـات والغـرف التجارية وجمعيات ربات البيوت.. إلخ. وقـد يمكـن تعيين عدد محدود جدا من الخبرات فيه.

وهذا الأسـلوب – انتخـاب نقبـاء مـن المنظمـات الجماهيرية – هو أقرب أسلوب لممارسة الرسول ﷺ عنـدما طلب إلى مجموعة الأنصار أن ترشح كل واحدة نقيبا.

كما أنه قريب من الفكر الاشتراكي في صورته النقيـة والتلقائية الذي تمثل في طريقة "السوفيت" أو المندوبين. قبل أن يبطش بها لينين ويحل ديكتاتورية الحزب الواحد محلهـا وقد اقترحه يوما ما سـيدني وبيـاتريس وب رائـد الفابيـة البريطانية. والأخذ بهـذا النظـام سيفسـح المجـال لقيـام "مؤسسات" راسخة، طبعية لها استمرارية. وتبدأ من القاعـدة الجماهيرية العريضة حتى القيادة المنتخبة علـى المسـتوى القومي، وهي صفات لا تتمتع بهـا الاحـزاب أو الهيئـات الملفقة التي لا تمثل سوى إرادة فرد او بعض الأفراد.

(ج) تعد النظم التي يتم بمقتضـاها الترشـيح والانتخـاب من أدني القواعد حتى أعلاها، والضوابط التي تكفـل حرية وحياد الممارسات الانتخابية جـزءا لا يتجـزأ من الدستور وله أحكام الدستور نفسه.

(د) يعمـل المجلـس بطريقـة منهجيـة وفنيـة تختلـف عن الاقتصار علـى الخطـب البرلمانيـة التقليديـة، ويشترك كل الأعضاء في العمل.

ويحسن أن يكون العدد ما بين ٢٥٠ و ٣٥٠ تقريبـا حيث ظهر أنه قلما يعمل أكثر من هذا العدد بالفعل.

(هـ) مدة الدورة الانتخابية أربع سنوات.

(و) لا يعد المندوب ممثلاً للمنظمة التـي انتخبتـه يعمـل لصالحها، ولكن ممثلاً للأمة كلهـا، وهـذا لا يمنـع من تنظيم علاقاته ليوضح لها الجانب القومي، ولكـي تعرض عليه الجانب الذاتي، ولإجراء الحوار الـلازم بين وجهتي النظر.

(ز) من حق كل مندوب اقتراح قوانين ومساءلة الحكومـة وتقديم الاستجوابات، خاصة بالنسبة للميزانية والإنفاق، كما يمكن للمجلـس بأغلبيـة معينـة سـحب الثقـة

من الوزارة كلها أو من أحد الوزراء، الأمـر الـذي يستتبع الاستقالة.

ومن حق المجلس أيضا تلقي الشـكاوى والعـرائض والاقتراحات، كما أن من حقة تكوين لجـان تقصـي الحقائق.

ومن سلطات المجلس إعفاء رئيس الدولة في حـالات، وبطريقة وأغلبية معينة.

(ح) إن منح أعضاء مجلس الرقابـة والتشـريع حصـانة من ولاية القانون يتنافى مـع مبـدأ سـيادة القـانون. وفي مجتمع حرية النقـد لا يكـون هنـاك مسـاءلة على أي نقد، على أنه يمكن تكـوين لجنـة قضـائية لدراسة أي اتهام يتعرض له أعضاء المجلس، وعنـد التثبت من جدية الاتهام يقدم العضو للسلطة القضـائية فورا.

(ط) إن قيام مجلس الرقابة والتشريع على أساس النقبـاء المنتخبين من قبل المنظمـات الجماهيريـة سـيحل لنا مشكلتين معقدتين في النظام الديمقراطي التقليـدي

يعدان من أكبر نقط الضعف فيه ألا وهمـا الأحـزاب، والانتخابات وذلك بالصورة التالية.

١- قضية الأحزاب.

الفكرة الرئيسية في الأحزاب – كما هي مطبقة في الدول التي تأخذ بها – هي تمثيل المصالح والطبقات والعمل لتقلد السلطة لحماية هذه المصالح والطبقات، وتحقيق سياساتها.

ومن الواضح أن هذا المنطق يفقد مبرر وجوده في دولة سيادة القانون التي لا تحكمها طبقة أو مصلحة ، خاصة إذا كان هذا القانون هو القرآن، وقد كان هذا هو أساس اعتراض النظم الاشتراكية والشمولية على الأحزاب، وتبرير أخذها بنظام الحزب الواحد. والاعتراض مقبول ، ولكن الحزب الواحد أسوأ من التعددية الحزبية، وهو مرفوض.

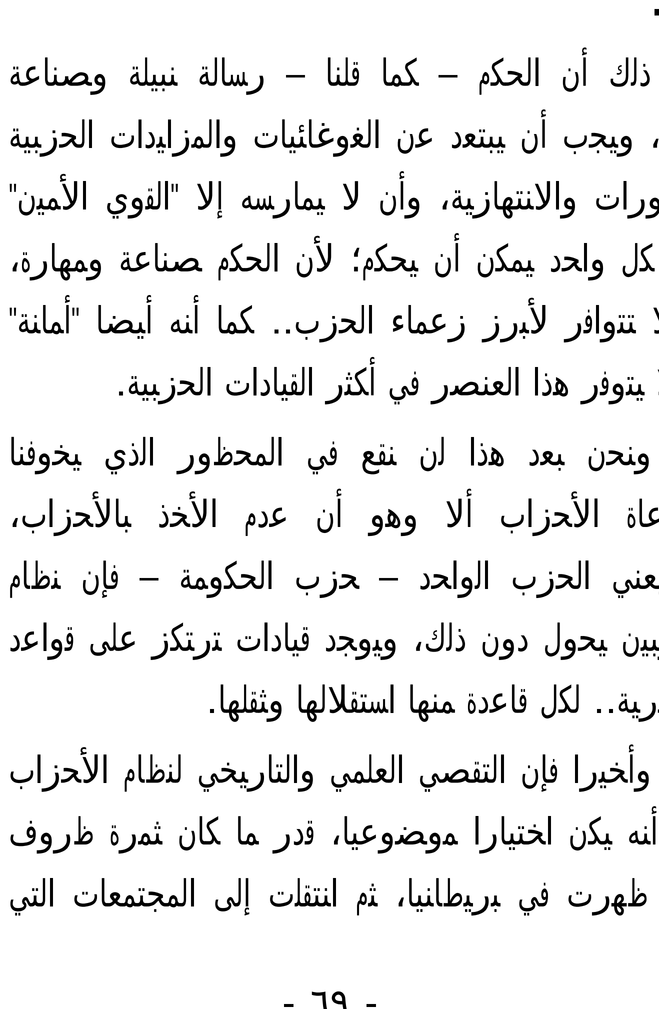
وفي نظرنا أننا لا نجد في الأصول الإسلامية ما يحرم قيام الأحزاب، حتى وإن تجهمت له معظم الدعوات

الإسلامية وطالبت بعضها بحل الأحزاب جميعا على أساس أن الأحزاب تستغل الحكم لمصلحتها وتفرق وحدة الأمة.

وقد لا يعنينا بالدرجة الأولى وجود تحريم؛ لأن عدم وجود هذا التحريم لا يقتضي ضرورة الأخذ بنظام الأحزاب، كما هو مطبق في الدول الليبرالية. **وقد أظهرت التجربة في مصر وعدد كبير من الدول، أن الأحزاب تجني على فعالية الحكم، وتحول دون الاستمرارية الواجبة وتعطل خطط التنمية، وتثير القلق والتميع والانتهازية في السياسات، وأنها تفسح المجال للرأسماليين من ناحية وللشيوعيين من ناحية أخرى، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي إلى تمزق المجتمع؛ لأن هذين لا يلحظان إلا مصلحتهما الخاصة، ويغلب في النهاية أن تظهر صورة من الحكم الشمولي أو العسكري، كما حدث في معظم الديمقراطية التي أخذت بنظام الأحزاب في الشرق والغرب.**

فإذا قيل إن ميزة الأحزاب هي الحرية، وإتاحة الفرص للمواهب والآراء، فإن المجال الحقيقي لهذا هو العمل الجماهيري والعام؛ فهو الذي يصقل الشخصية ويكفل النضج ويحقق الخبرة والتجربة، ويبعد مظنات المطامع

والمناورات السياسية، وعلى كل حال فإذا كان هذا هو هدف الأحزاب حقًا فليس ما يمنع من تكوينها كهيئات ومدارس لإبراز الآراء وعرض الأفكار السياسية دون أن تكون أداة للحكم.



ذلك أن الحكم – كما قلنا – رسالة نبيلة وصناعة رفيعة، ويجب أن يبتعد عن الغوغائيات والمزايدات الحزبية والمناورات والانتهازية، وأن لا يمارسه إلا "القوي الأمين" فليس كل واحد يمكن أن يحكم؛ لأن الحكم صناعة ومهارة، وقد لا تتوافر لأبرز زعماء الحزب.. كما أنه أيضا "أمانة" وقد لا يتوفر هذا العنصر في أكثر القيادات الحزبية.

ونحن بعد هذا لن نقع في المحظور الذي يخوفنا به دعاة الأحزاب ألا وهو أن عدم الأخذ بالأحزاب، إنما يعني الحزب الواحد – حزب الحكومة – فإن نظام المندوبين يحول دون ذلك، ويوجد قيادات ترتكز على قواعد جماهيرية.. لكل قاعدة منها استقلالها وثقلها.

وأخيرا فإن التقصي العلمي والتاريخي لنظام الأحزاب يثبت أنه يكن اختيارا موضوعيا، قدر ما كان ثمرة ظروف معينة ظهرت في بريطانيا، ثم انتقلت إلى المجتمعات التي

تأخذ بالنظام البريطاني، وأن نظام المندوبين كان هو التصور الاشتراكي لعلاج أخطاء الأحزاب. وأخذت المبارزة في الممارسة السياسية ما بين الرأسمالية والاشتراكية طوال الدولية الثانية شكل الأحزاب في مواجهة المندوبين، وكان الحزب الوحيد الحاكم والأحزاب المتصارعة بغيضة في الفكر السياسي الإشتراكي، حتى جاء لينين وفرض تصوره في الحزب على الفكر الاشتراكي، ولم يكن التصور الأمثل.

قضية الانتخابات:

والمشكلة الثانية التي يحلها لنا نظام المندوبين هي قضية الانتخابات، والمقصود بالطبع الانتخابات على مستوى الدوائر، وقد ظهر للعيان أن الانتخابات صناعة تتطلب مهارات.. وأموال لا تتوفر للمرشحين الشعبيين قدر ما تتوفر لأعدائهم، كما ظهر أن المزايدات والخداع عنصر رئيسي فيها. وأخيرا فقلما تسلم من التزييف بطريقة أو أخرى، حتى وإن لم تصل إلى تلك الدرجة الفاقعة التي تعلن بنفسها عن زيفها – درجة – ٩٩٪ وكسور.

فضلاً عن أن الأغلبية العظمى من الناخبين لا تعلم حقيقة المرشحين، ومن أجل هذا فقلما يشهد الانتخابات عمليا إلا نسبة ضئيلة من الذين لهم حق التصويت. دع عنك العيوب "الفنية" عند إحصاء الأصوات التي يمكن أن تهدر ٤٩٪ من الأصوات التي نالها مرشح لحساب ٥١٪ (أي فرق ٢٪) التي نالها المرشح المنافس.. إلخ.. هذه العيوب جعلت "قانون جريشام" هو الذي يفصل في الانتخابات. فالعملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، وأسوأ المرشحين هم الذين يظفرون بأكثر الأصوات، وأسوأ العناصر هي التي تتقدم عادة للتصويت.

وتصفح أي كتاب عن القانون الدستوري يعرض العيوب القادحة والفادحة في نظام الانتخابات البرلمانية بطريقة الدوائر الجغرافية.

إن الانتخابات على مستوى المنظمات الجماهيرية تسلم من معظم هذه السوءات. فهي تتم بين "زملاء" يعرف بعضهم بعضا، ولا ينطلي عليهم التدجيل، ولا الخداع، ولا تتطلب أموالاً أو مزايدات.. إلخ.

ويفترض أن تتم على مستوى الوحدة الصغيرة، ومستوى "العنابر" أو الأقسام في الوحدات الكبيرة ويعقب هذه درجة ثانية.. وقد يتطلب بعضها درجة ثالثة حتى تصل إلى المندوب القومي. **وصحيح أن هذه الدرجات قد لا تعبر في النهاية عن رأي القاعدة تماما ، وإن من الممكن لبعض المؤثرات الشللية أن تتطرق إليها، ولكن تظل مع هذا أسلم وأفضل بكثير. وفي الحقيقة البديل الوحيد – عن انتخابات الدوائر.**

٥- الإمام والسلطة التنفيذية

١- ليس من القضايا الرئيسية أن يحمـل رئـيس الدولـة الإسلامية لقب إمام أو لقب رئيس أو خليفة، وإذا كنـا نفضل لقب الإمام، فذلك لأن الإمام قريب مـن مـادة "الأمة"، ولأنه بعيد عن متداعيات الحكـم المطلـق أو القيادة العسكرية التـي يـوحي بهـا لقـب ملـك أو إمبراطور، فضلاً عن أصالته الإسلامية.

٢- ولكن المهم على كل حال ليس هو اللقب، وإنما سلطات هذا الإمام؛ لأننا إذا سميناه «خـادم الأمـة المطيـع» وأعطيناه سلطات سيدهم المطلق. فإن هذا اللقـب لـن يكسبنا شيئًا ولن يخسـره شـيئًا. وسـلطات رئـيس الجمهورية، في النظم الرئاسية تفوق سـلطات الملـك في النظم الوزارية.

ومع أن الأصول الإسلامية العليا – أي القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة ومعظم سوابق الخلفاء الراشدين- تضع الإمام في مكانه الواجب، وتوجب الضمانات التي تكفل عدم انزلاقه إلى هوة الحكم المطلق، فـإن معظـم الكتـاب

المسلمين، بدءا من العهد الأموي يميلون لإعطـاء الحـاكم سلطة كبيرة. ويضيقون بحق المعارضة الذي أعطاه الإسلام، بل أوجبه، على كل مسلم. وقد رأى الجاحظ في كتابه "التاج" وابن طباطبا في كتابه "الفخـري" والمـاوردي فـي كتابـه "الأحكام السلطانية" أن حكم الخلفاء الراشدين ممـا لا يقـاس عليه أو يحذى حذوه؛ لأن صلته العريقة، والمباشرة بالعهـد النبوي أعطته صفة فريدة.

وفي الفترة المعاصرة يوجد من يعطي الإمـام سـلطة تجعل الشورى غير ملزمة، فضلاً عن "حق الطاعة" الـذي ورثته بعض الهيئات الإسلامية عن التراث القـديم، وغـالى بعضها فيه بما جعل "الإمام" ديكتاتورا كأي ديكتاتور آخر.

وهذا كله خطأ ولا يعد من المثُل السياسية الإسـلامية في شيء بل إنه يناقضها تماما.

ولا يقل خطرا عن ذلك الاتجاه المضاد، أي ما يذهب إليه بعض الكتاب المحدثين من أنه ما إن يثبـت أن الخلفـاء الراشدين قد قاموا بإجراء معين حتى يصبح هـذا الإجـراء "سابقة" يتعين الأخذ بها؛ لأن سذاجة المجتمع وقتئذ وبسـاطة الحياة والظروف التـي أحاطـت بالعهـد تختلـف تمامـا

عن مجتمعاتنا المعاصرة المعقدة والمتشابكة، وبالتـالي فـإن عليها أن تأخذ بصور من التنهيج والتنظيم لم تكن موجـودة أو مطلوبة في الخلفاء، ولكنهـا حيويـة وضـرورية الآن. والمبدأ الذي ينقذنا من التخبط ما بين الذين يتمسـكون بكـل ما وضعه الخلفاء والذين يرفضون كل ماوضعه الخلفاء هـو أن يكون الالتزام بما يتفق مع القـرآن والصـحيح الثابـت من السنة، وبهذا يأخذ الموقف شكله الموضوعي السليم.

٣- ينْتَخَب الإمام من بين المرشـحين الـذين ترشـحهم المنظمات الممثلة في مجلس الرقابة والتشريع عنـد فوزه بأغلبية الأصوات.

٤- يقْسِم الإمام – قبل أن يباشر عمله – يمينًا على الحكم بالقرآن واحترام الدستور والالتزام بالشورى، وأن لا يستغل منصـبه لأي كسـب لـه أو لأتباعـه دون استحقاق، ويعد انتخاب مجلس الرقابة والتشريع مـن له من ناحية، وتعهده الحكم بالقرآن تطبيقًـا للبيعـة الاسلامية ويمكن أن يطوع هذا الإجراء بحيث يأخذ شكل البيعة القديمة حرصا على هذا التقليد الثمين.

٥- تكون مدة ولاية الإمام سبع سنوات، ولا يجوز تجديد هذه الولاية لأكثر من مدة ثانية واحدة.

٦- لما كان الإمام هو ممثل الأمـة بأسـرها ورئيسـها الأعلى ورمـز الحفـاظ والاسـتمرارية، ورغبـة في تجنب انتهاك ما ينبغي أن يكون له من التقـدير والاحترام، فإن الإمام يمارس سلطاته عـن طريـق الوزارة التي يعينها هو.

٧- إذا سحب مجلس الرقابة والتشريع الثقة من الوزارة، فعلى الإمام أن يقيلها، وأن يعين وزارة جديـدة، وأن يدرك أن هذه إشارة إلى عدم تجاوب المجلس معـه، وإذا تكرر ذلك ثلاث مرات متوالية في خلال فتـرة معينة، فإن ذلك يعد مبررا لمسـاءلة الإمـام وعنـد الضرورة إقالته.

٦- السلطة القضائية

١- لما كان القضاء هو الملاذ الأخير للشعب، ولما كان هو أكثر من أي سلطة أخرى الذي يبلور الشـريعة، فيجب أن يتمتع باستقلال تام عن السلطة التنفيذيـة، ويمارس إدارة السلطة القضائية مجلس ينتخبه القضاة أنفسهم، يتكون من عدد من القضاة والإداريين ويحل هذا المجلس محل وزارة العدل ويقوم باختصاصاتها.

٢- تقدم كل الاقتراحات والشكاوى الخاصـة بممارسـة السلطة القضائية لوظيفتها إلى مجلس القضاء، فإذا لم يفصل فيها، أو أريد الاستئناف، فيرفع الأمر لمجلس الرقابة والتشريع الذي يكون عليه معالجة الأمـر.. ولا يجوز للمجلس تعديل نظام القضـاء إلا بأغلبيـة ثلاثة أرباعه.

٣- توضع السجون تحت ولاية القضاء وتخضع لتفتـيش دوري.

٤- يجوز أن توضع «قوة» بوليسية محدودة العدد تحت تصرف رئيس مجلـس القضـاء، ويمكنهـا عنـد

الضرورة تنفيذ الأحكام علـى أن لا يمـارس هـذا الإجراء إلا فـي حـالات يتفـاقم فيهـا التراخـي في التنفيذ، والفكرة أصـلاً رمزيـة، ولهـا أصـل في القضاء الإسـلامي، وفـي التقاليـد الرومانيـة. ولا يجوز رفضها بحجة الفصل بين السـلطات لأن الشعارات لا يجوز لها أن تضللنا عن حكـم الواقـع ومنطق العمل[٤]

٥- يعين عدد كافٍ مـن القضـاة الـذين يختـارون من المحامين الأكفـاء، وذوي السـمعة الممتـازة والشخصيات التـي عرِفَـت بالاسـتقامة وتقـدم لهم مرتبات مجزية تصل إلى أعلـى مـا يسـمح به السلك الوظيفي في الدولة.

---

[٤] كان للقاضي شـريك بـن عبـد ا قاضـي الكوفـة سـجن زج فيه برئيس الشرطة وبحاجب الوالي عندما نقلا اليه رسالة الـوالي عيسى بن موسى ابن عم الرشيد ، وأحد جبابرة الدولة العباسـية، وكانت رئيسة كاهنات الفاستا في روما تسير ومعها حرسها عنـد تبينها لأي مخالفة في تطبيق القانون كانت تصحح الموقف فـورا، وعن طريق حرسها.

٦- يحل نظام قاضي التحقيق محل نظام وكيل النيابة.

٧- لا يجوز فـرض رسـوم قضـائية أو تمغـات؛ فالتقاضي حق للمواطنين.

٨- الوقت جزء من العدالة؛ وبذلك يكـون مـن حـق المواطنين نظر قضاياهم في وقت معقول، ويجـب تبسيط الإجراءات وسد منافذ الإشكالات والتحايـل بالإضافة إلى تعيين العدد الكافي لحسم التـأجيلات المتكررة، ووضع حد زمني لما يمكـن أن تنظـر فيه قضية.

٩- تبسيط الإجرءات وتعديلها بحيث يتاح محامٍ لكـل متقاضٍ أو يمكن الوصول إلى العدالة دون الحاجة إلى محامٍ في الحالات التي لا تتطلب – ضرورة – ذلك.

١٠- كل حكم يكون قابلاً للاستئناف والطعـن خاصـة إذا ظهرت دواعٍ جديدة.

١١- لكل فرد الحق في الالتجاء إلى القضاء باعتبـاره مواطنًا في مجتمع التكافل الإسلامي، ولا يـرفض

طلبه بدعوى عدم الاختصاص أو أنه غير صاحب مصلحة.

١٢- لا يوجد إلا نوع واحد من القانون والقضاء في الدولة، ولا يوجد في الدولة من لا يطبق عليه هذا القانون والقضاء سواء كان مهنيا أو موظفًا أو عاملاً.. إلخ. وإذا كان المتهم موظفًا فإن المسئولية تقع عليه وعلى رؤسائه، ولا يقبل التعلل بإطاعة الأوامر مبررا للمخالفة، وإن كان يشرك في المسئولية الذين أصدروا الأمر.

ولا يعد الجيش استثناء من ذلك.

١٣- بمجرد أن تصبح الأحكام نهائية، يتعين على السلطة التنفيذية تنفيذها، ويعد التراخي في ذلك تقصيرا يعاقب عليه المسئول ويحاكم فورا.

١٤- إن المادة التي يتألف منها الفقه والقضاء الإسلامي لا تقتصر على الفقه التقليدي، ولكنها تستوعب كل ما يعد صالحا في النظم والمادة القضائية في المجتمعات الحديثة، وما يضيفه الفقهاء

المعاصرون. فالحكمة ضـالة المـؤمن، ينشـدها أنى وجدها وقد أبدع القضاء الحـديث ضـمانات لتحقيق العدالة نحن أولى بها مـنهم ولا حساسـية في اقتباسها والأخذ بها.

١٥- تؤسس محكمة دستورية عليا من قرابة ٢١ قاضيا يمثلون الاتجاهات الفقهية الإسـلامية والحديثـة. ويكون عدد منهم من أعضـاء مجلـس الرقابـة والتشريع، وتصدر المحكمة بناء على طلب الإمام أو المجلس، أوالمواطنين فتاوى عن مـدى اتفـاق قرار أو تصرف أو قانون مع الشريعة.

إذا حدث خلاف بـين السـلطة التنفيذيـة والسـلطة القضائية يفصل مجلس الرقابة والتشريع في الأمـر، فإذا حدث نزاع بين السلطة القضائية ومجلس الرقابة والتشريع يمكن الالتجاء إلى الاستفتاء الشعبي.

١٦- أخذت قضية الحدود أكثر مما تستحق، حتى كادت أن تصبح رمزا للشريعة، أو حتى الإسلام في حين أنها جزء صغير من القانون الجنائي (لأن معظمه تعازير) والقـانون الجنـائي بـدوره هـو جـزء

من القانون بصفة عامـة. وهـذا بـدوره جـزء من الشريعة، والشريعة بأسرها أحـد المكونـات الثلاث للإسلام، والحدود نمط من العقوبات تتميـز بأنها مقدرة أي محـددة بـالنص، وأنهـا مكفـرة ومطهرة. والحدود التي نصَّ عليها القـرآن هـي ما يخص السرقة والقذف والقتل والقصاص والزنا والحرابة، أما الخمر فلم ينص القرآن، ولا الحديث أيضا على عقوبة مقدرة، وأما حد ما يطلقون عليه الردة، فمردود بعشرات وربمـا مئـات الآيـات القرآنية التـي تقـرر حريـة الاعتقـاد، فضـلاً عن أن الرسول لم يعاقب على ردة، وإن "حـروب الردة" لم تكن ردة عقيدة، ولكنها تمرد على الدولة ورفض لـدفع الزكـاة، فهـي حـرب سياسـية. كأي حرب تشن للقضاء علـى تمـرد سياسـي، وقد كان في "المرتدين" من يؤمن بـا ويصـلي، ولكنه يرفض إمامة أبي بكر.

وتعالج هذه القضية في ضوء كـل الاعتبـارات ، وبروح من الحكمة بعيدا عن العقلية النقلية والنفسية

المتشنجة التي تسود بعـض جماعـات المراهقـة الإسلامية، وفي ضوء ماثبت من أن الرسـول ﷺ أوقف الحدود عند الغزو، وما ذهب إليـه الفقهـاء من أن الحدود لا تقام في أرض العدو، وما ذهـب إليه عمر بن الخطاب من عدم إعمال حد السـرقة عام الرمادة، أو نص القرآن فـي توزيـع الفـيء أوإعطاء المؤلفة قلوبهم عندما انتفت العلـة التـي من أجلها صدر التشـريع. فهـذه كلهـا سـوابق مـن الرسـولﷺ وعمـرؓ والفقهـاء، توضـح أن الحدود ليست "تابو" لا يمكن أن يقرب، أو وثنًا يعبد دون ا ودون العقل. كما يمكن درأ تطبيقهـا بمعالجتها على مسـتوى شـعبي دون الوصـول بها إلى "السلطان" أو "الحكومة" عن طريق محاكم الصلح الشعبية التي ستلي إشارة إليها،

١٧- يلحق بالقضاء موضوعان أولهما محاكم الصـلح، والثاني الحسبة.

محاكم الصلح:

تطبيقًا للاتجاه الإسلامي في تفضيل الصلح وإيثار الفضل وتسوية الأمور بطريق ودية وممارسة الناس لقضاياهم بالصورة المباشرة والبسيطة والمرنة التي لا تتوفر في النظم الحكومية. ورغبة في التخفيف على القضاة تؤسس على مستوى الأحياء، أو ما هو أقل محاكم باسم محاكم الصلح وتعد هيئات شعبية خالصة لا تبعية لها للحكومة.

تتكون هذه المحاكم بناء على رغبة الأهالي وعقب اختيارهم أحد المواطنين المعروفين بالنضج والحكمة والاستقامة والأمانة ليكون قاضيا، وليس من الضروري أن يكون ملما بالقانون لأنه سيحكم بمقتضى العدالة والإنصاف، وبفكرة الصلح ومن منطلق الوقائع، ويعين له كاتب أو مساعد. ويكون كل هؤلاء متطوعين يقومون بعملهم حسبة وقربى إلى ا ومساعدة لأخوانهم في الحي، ويجوز تقديم "بدلات" رمزية لهم.

تباشر المحكمة مهامها بمجرد أن يتقدم إليها أحد طرفي النزاع طالبا تسوية النزاع على أساس الصلح، وعندئذ تخطر المحكمة الطرف الثاني فإذا حضر، وأمكن تسوية

النزاع يثبت بذلك في محضر من عدد من الصور ويوقع عليه القاضي، والكاتب وشاهدان (أو شاهد وامراتان) كما يوقع عليه طرفا النزاع. ويسلم كل طرف نسخة منه. وإذا رفض احد الطرفين تسوية النزاع صلحا، أو لم يحضر أصلاً تكتب المحكمة محضرا بذلك ويعطى للطرف الآخر.

وتنظر محاكم الصلح في كافة القضايا سواء كانت مدنية أو جنائية، تدخل في إطار "الحدود" أو لا تدخل.

وتعود أهمية هذه المحاكم إلى :

(أ) أنها تستثير في النفوس قيم الصلح والعفو والفضل والمروءة وتسوية المنازعات على أساسها، قدر ما توهن من وقدة الغضب ولدد العداوة والخصومة، وهذا كسب كبير ﴿**والصلح خَير**﴾.

(ب) أنها تخفف عن المحاكم الرسمية مئات الألوف من القضايا وتفسح لها المجال لتتفرغ لما لا يمكن تسويته صلحا.

(ج) أنها صورة من صور الحكم الشعبي.

(د) أنها يمكن أن تسوي قضايا الحدود دون حاجة إلى توقيع الحد؛ لأن الأمر لم يرفع إلى السلطان، ولا يتعين تنفيذ الحدود إلا إذا رفعت إلى السلطان. وهو مبدأ أقره الرسول ﷺ وهذه نقطة هامة لأن للحدود حساسية وأهمية خاصة في التشريع الإسلامي. والإسلام ليس سعيدا بالحدود في حد ذاتها وقد تغير وجه الرسول عند رؤيته لأول قطع تغيرا شديدا، وفي رواية "كأنما ذُر عليه الرماد" ولكنه يتقبلها كإحدى الضرورات البغيضة التي لا مفر عنا فهي كالطلاق أبغض الحلال. فإذا أمكن تسوية الأمر دون توقيعها فإن هذا يسعد الإسلام ويوافق منهجه وعدم وصولها للسلطان شبهة تبرر الدرء بنص الحديث الشريف.

الحسبة:

(أ) إن أساس الحسبة هـو حـق (أو واجـب) الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر الوارد فـي القـرآن والالتزام بالتكافل الوارد في الحديث "من لـم يهـتم

بأمر المسلمين فليس منهم"، **"المسلم للمسلم كالبنيان.. إلخ».**

(ب) **تطورت الحسبة في المجتمع الإسلامي الأول إلى ما كاد يخرج بها عن هذه الطبيعة، وأصبح "المحتسب" هو الموظف المسئول عن تفقد الأسواق وطرق أداء الحرف والمهن.. إلخ، وهو تطور لا يمكن الأخذ به في العصر الحديث لتعقد الوضع وتخصص المسئوليات، ويتعين العودة إلى الأصل في الحسبة.. أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداء ما يمليه التكافل الإسلامي بصورة تطوعية.**

(ج) **لتنهيج هذا الحق/ الواجب الشعبي يؤسس ديوان الحسبة ويعد هيئة شبه قضائية، دون الإخلال بالطبيعة الشعبية التلقائية** للحسبة، التي وردت إليها الإشارة في الفقرة السابقة.

(د) يتلقى الديوان شكاوى المواطنين عن كافة صور الانحراف والنقص والمخالفات، فليس هناك حصانة لأي هيئة تحول بينها وبين المساءلة.

(ه) يمكن أن يكون بجانب الديوان المركـزي دواويـن فرعية على المستويات الإدارية الجغرافية المناسبة.

(و) يحقــق الــديوان فــي كــل شــكوى، ويجــب على الهيئات المعنية تقديم المعلومات للديوان.

(ز) إذا وجـد الـديوان مخالفـة فإنـه يرفـع الأمـر إلى القضاء ويتولى المتابعة.

(ح) لا يجب هذا حق كل مـواطن فـي رفـع القضـايا مباشرة، على أساس أنه صاحب مصلحة في مجتمع التكافل الإسلامي. والغرض من تكوين الديوان هـو مساعدة الذين لا يستطيعون المضـي فـي تحقيـق الشكوى، وهم بالطبع الأكثرية، وكذلك التثبـت مـن صحة وجدية الشكوى؛ إذ يجوز أن تكون قائمة على غرض أو على معلومات خاطئة.

(ط) لا يضار أي واحد يتقدم بشـكوى أو يرفـع قضـية حسبة، وتعد حمايته من مسئولية الديوان.

(ي) إذا اتضح أن الشكوى كيديـة أو أنهـا لـم تصـدر عن حسن نية، فيمكن محاكمة الشاكي.

٧- الموقف من الاشتراكية

تتفق كل المذاهب الاشتراكية المعروفة في أنها أوربية الأصل، بمعنى أنها نبتت في التربة الأوربية، وتعود جذورها وملابساتها الى النظم الاقتصادية والسياسـية والاجتماعيـة الأوربية. فتصويرها للإقطاع مثلاً تصوير أوربـي خـالص وفكرتها عن الدين هي الفكـرة عـن الكنيسـة المسـيحية الأوربية، والرأسمالية فيها هـي الرأسـمالية التـي قامـت في إنجلترا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر.. ولما كان معظم المفكرين الاشتراكيين الأوربيين – إن لم يكونوا كلهم– جهلة بالإسلام وتاريخ الشرق العربي والإسلامي، وإن تاريخ الحضارة لديهم يبدأ من الحضـارة اليونانيـة، فالرومانيـة، فالأووبية، فإنهم قد تصوروا أن تنظيرهم للاشتراكية تنظيـر عام ينطبق على كل دول العالم – كما وجدوا فـي الفلسـفة الجدلية عمادا يساند دعواهم..

وإلى هذه الحقيقة تعود غربة الاشتراكية عـن البيئـة العربية أو الشرقية، وأنها تتحدث بلغة غير مفهومة، وتعتمد على تطورات وملابسات لـم تحـدث – بالصـورة التـي

تعرضها– في الشرق. ومن هنا جاء تخلخلها، وأن دعاتهـا الحقيقيين هم من الأجانب، أو من العرب الذين تشربوا الثقافة الغربية أكثر مما تشربوا الثقافة العربية، أو من اليهود.

وهذا لا ينفي أن الاشتراكية – خاصة قبـل أن تسـفر عن وجهها الديكتاتوري القبيح – مثلت الضـمير الأوربـي، في تلك الفترة التي تخلت فيها الكنيسة عن دورها الإنساني، أو ضعفت عن القيام به – وانحاز علماء الاقتصاد والسياسة الى الرأسمالية الصاعدة، ورأوا أن تعاسة العمال هي قسمتهم في الحياة.

في هذه الحقبة السوداء من التاريخ الاجتماعي، عندما اكتنفت العمال الظلمات وتكالبت عليهم الخطـوب. ظهـرت الاشتراكية وقدمت لهم تنظيرا محكما يشكف سوءة الرأسمالية وعوراتها ويتنبأ بسقوطها – وبأن العمـال هـم الوراثـون، ويثبت هذا كله بمنطق علمي يبـدو وكأنـه صـوت القـدر والتطور الغالب.. لا معقب عليه ولا ناقض له.

وجذب لـواء العدالـة والجماهيريـة الـذي رفعتـه الاشتراكية عاليا عددا كبيرا من المفكرين من ذوي القلـوب النبيلة والاتجاهات الشعبية، كما جذبت فريقًا آخر أخذ بالطابع

العلمي الذي تقمصته الاشتراكية، حتى وإن كشف التمحيص الدقيق عن ثغرات عديدة فيه.

من هذا المنطلق بدأت الاشتراكية مسيرتها وكسبت معركتها.. وفرضت نفسها على المجتمع الدولي والعصر الحديث.

ليس المجال مجال تفصيل في عرض أو نقد الاشتراكية، ولكنه الإشارة الموجزة إلى بعض نقاط الائتلاف والاختلاف ما بين الاشتراكية والفكر الإسلامي. من هذا المنطلق نقول إن الاشتراكية عندما فضحت الرأسمالية وكشفت استغلالها ونددت به، وعندما نادت بحق العامل في الثورة على هذا الاستغلال وقدمت أسلوبا لكبح جماحها، فإنها قدمت خدمة كبرى للقضية الجماهيرية ولقضية العدالة الاجتماعية؛ لأن من الاصول التي يتقبلها هذا البرنامج أن الرأسمالية مستغلة بطبيعتها ولا شفاء لها من هذا الاستغلال، ولكن يمكن مقاومته وكبحه والوصول به إلى أقل درجة عن طريق تشجيع العمال على تكوين النقابات، وتعزيز هذه النقابات بالثقافة والعلم والتنظيم السليم.

كذلك، فإن الاشتراكية عندما رفعت لواء "المادية" كانت أمينة وصادقة مع واقع الجمـاهير وإحساسـها أن الأغلبيـة العظمى والساحقة من الناس أنمـا تعنـي أول مـا تعنـي – بظروف حياتها، وأكل عيشها كما يقولون – وفـي هـذا السبيل يذهب الناس إلى أعمالهم، ويكدحون من الصباح حتى المساء؛ وعلى الأجر يتوقف مستوى المعيشة ودرجة الوفـاء باحتياجات الغذاء والكساء والسكن، ومستوى الصحة والثقافة والحالة النفسية والبعـد – أو القـرب مـن همـوم الحيـاة ومشكلاتها وهذا الشبح المخيف الفاقة الذل والسؤال. والدَين والشقاق والشجار.

وقد تجاهلت الديمقراطية السياسية هذا الجانـب الهـام – كما أغفلته الكنيسة – وكان هذا نقصا بالغًا منها – وقامت به الاشتراكية كدعوة، حتـى وإن لـم تسـتطع أن تحققـه في الواقع العملي أو أخطأها التوفيق فيه .

ولم ينكر الإسلام أبدا أهميه المطلـب المـادي، وقـد اعترف بالحاجات المادية للإنسان، ووضع النظم لتيسـيرها وإشباعها والحيلولة دون أن يحل الحرمان بالمسلمين، وكره أشد الكره الفاقة، والسؤال، والدَين، وأحب للناس أن يستمتعوا

بالطيبات من الرزق، ومن الخطأ الشديد أن نعيب على الاشتراكية أنها اهتمت أولاً وقبل كل شيء بالجانب المادي، على العكس يجب أن نشكر لها ذلك، وأن نراه الترتيب الطبيعي بالنسبة للأغلبية العظمي والساحقة من الناس، بل إننا نرى أن الأديان نفسها إنما نزلت لوجود هذه الحقيقة بالذات، ذلك أن ا تعالى الذي جبل النفس الإنسانية وعلم ضرورة إشباع احتياجاتها المادية، وأهميتها وأنها لازمة لبقاء الكيان العضوي والحيوي للإنسان.. أراد أن يستكمل للإنسان ذلك الجانب الآخر الذي يمثل إنسانية الإنسان من فكر أو قيم أو معنويات أو إيمان فأنزل الرسالات السماوية؛ أي أن نزول الرسالات السماوية يفترض ضمنًا التأثير البالغ للحاجات المادية، وأنها تكاد تستحوذ على النفس الإنسانية وتستأثر بها.. لولا نزول الأديان. فالقضية قضية تكامل.. وليست قضية تعارض وما ظل إشباع الحاجات المادية سليما فإن الإسلام ليس فحسب يقره، بل أيضا يثيب عليه.

هذه الناحية توضح لنا أن الإسلام أكمل وأصح من الاشتراكية؛ لأنه يعترف بالجانب المادي والجانب

الروحي في الإنسان على سواءٍ، بينما تنكرت بعض المذاهب الدينية للحاجات المادية، أو رأت فيهـا ضـرورة بغيضـة. كما أن الاشتراكية لـم تغفـل فحسـب الجانـب الروحـي بل هاجمته زاعمة أن الدين أفيون الشـعوب؛ وكـان هـذا من أكبر المآخذ ووجوه النقص في الاشتراكية، إذ كان عليها أن تدرك أن العناية القصوى بالجانب المادي – وهـو أمـر حسن ونشكرها عليه – لا تستلزم أبدا أو بالضرورة تجاهـل الجانب الروحي أو التنكر له، كما كان عليها أيضا أن تحلـل طبيعة ومدى إشباع الحاجات المادية، وأن الأهمية القصـوى لهذا الإشباع تقف عند درجة معينة تأخذ بعدها في التنـاقص تبعا لقانون تناقص الغلة، وإذا تجوهل ذلك وسمِحَ للإنسـان بأن يمضي في الإشباع دون ضابط؛ فمعنى هذا أن ينسـاق وراء إغراء الربح والمال والبـذخ والتـرف – باختصـار الطريق الرأسمالي وهو أمر لا يعـد مقبـولاً مـن زاويـة الاشتراكية بالذات قبل أي مذهب آخر. كمـا كـان يجـب أن تلحظ أن الحاجات المادية فرديـة بطبيعتهـا، وأن القـيم والمعنويات جماعية مبدئية بطبيعتها، وأن المجتمع لا يقـوم أو يتماسك أو يندفع إلا بفضل القـيم والمبـادئ. وقـد أدى

تجاهلها لذلك إلى غلبة الطابع اللاأخلاقي عليها الذي يظهـر في سياساتها الغادرة بجماهيرها وحلفائها أنفسـهم، وأفسـح المجال لظهور السوءة العظمى: الديكتاتورية كما سيلي.

وأي محاولة للمقارنة بـين أهميـة الجانـب المـادي والجانب الروحي في الإنسان لا بـد وأن تكـون محاولـة عشوائية ظالمة، وأي تشبيه للعلاقة بينهما أو لمنزلة الواحـد من الآخر لن يكون تشبيها حقيقيا أو دقيقًـا، وينطبـق هـذا على التشبية الاشـتراكي الكلاسـيكي الـذي يجعـل القـيم والمعنويات دورا علويا فوق البناء الأساسي – لأنـه تشـبيه سكوني «ستاتيكي» جامد ويوحي بالانفصال ما بـين الـدور العلوي والدور الأساسي.

وقد نجد في القرآن نفسه إشارة توحي بسبق التكـوين المادي على التكوين الأدبي والمعنوي فـي الإنسـان، ففـي القرآن الكريم آيات عديـدة عـن أن ا تعـالى خلـق آدم من طين "ثم" نفخ فيه؛ فالتشكيل الطيني والترابي الذي يمثـل جسم الإنسان – وما يستتبعه من حاجات مادية – كان سـابقًا على تلك النفثة الإلهية التي كفلت للإنسان الحياة – والفكـر، والاستعداد الطبيعي للخير والشر – كما أن نزول الرسالات

السماوية يفترض قصورا في الإنسان لا يمكن للإنسان نفسه أن يستدركه من تلقاء نفسه؛ ويصبح من الضروري إرسـال الأنبياء.

وعلى هذا فقد يمكن القول إن الحاجات المادية أقـرب وأسرع وأكثر مباشرة، فالإنسان – ككائن حيواني – لا بـد له أولاً وقبل أي شئ آخر أن يتنفس – وأن يأكل وأن يقـي نفسه لذع الحر والبرد. وغير ذلك من الحاجـات الماديـة، وما لم تكفل له هذه الحاجـات، فإنـه لا يسـتطيع بـالطبع أن يستمتع بفن أو جمال. كما يغلب أيضا أن يسوء طبعـه، وتنحط نفسيته، وتتحكم فيه خلائق الـذل والنفـاق.. ولكـن الإنسان عندما تتوفر له الحاجات المادية دون توفر الإحساس الروحي الديني الذي هو في أصل كل القيم والمعنويات، فإنه لا يعدو أن يكون حيوانًا حسن المنظر جيد الصحة موفـور الغذاء والكساء، ولن يكون المجتمع الذي يضم مثل هذا الفرد أكثر من صورة مصقولة لامعة لمجتمع الغابة الـذي يقـوم على المأرب المادي الفردي، ولن تكون أي دعوة تفتقد القيم والمعنويات سوى دعوة انتهازية تتسلل اليها عوامل الفسـاد. والحركة الاشتراكية الأولى لم تنقصها حسن النية ولا صدق

الرغبة في خدمـة الجمـاهير – ولكـن افتقادهـا المبـادئ والضوابط الخلقية والمعنوية جعلها تتدهور على يدي لينـين وستالين بحيـث تصـبح أداة السـلطة الطليقـة المسـلطة على الجماهير.

وفي الوقت نفسه – فمن العسير أن نتصور مجتمعـا يتوفر لأفراده الإحساس الديني القوي والمشـاعر الروحيـة والمعنوية مع الحرمان من الحاجيات الماديـة. إن الصـراع الرهيب عادة ما يتمخض بالنسبة للجماهير والسواد الأعظـم من الناس عن انتصار الحاجيات المادية التـي هـي أكثـر مباشرة ومساسا على المشاعر الروحية، وقد خطا الإسـلام خطوة عملية للحيلولة دون ذلك عندما جعل العـدل طابعـه؛ لأن العدل وإن لم يكفل – بالضرورة – الكفاية المادية إلا أنه يحول دون استشعار أسوأ الاحاسيس التي يثيرها الحرمـان، لأن الفرد سيرى أنه ليس المحروم الوحيد، وفي الوقت نفسه فإن العدل سيحول دون أسوأ صور الحاجات والحرمان لأنه سيكفل حسن التوزيع وسيبقي على وجود الغنى الفاحش جنبا إلى جنب مع الفاقة المدقعة.

وعلى هذا، فإن الحديث عن الروح أو القيم مع وجود الحرمان والفاقة أمر لا يتسق أو يتلاءم؛ لأنه ينم عن فساد في النظام، ويعسر مطالبة الناس بالرضوخ له والرضا به.

من الافكار التي جاءت بها الاشتراكية التخطيط والتأميم ويقصد بالأول تنظيم الاقتصاد والإنتاج حتى لا يحدث ما تسمح به الرأسمالية الطليقة من فوضى، وتضارب وإهدار، وهي أمور ملموسة ولم تنجح آليات السوق في كبحها.

ولكن من المؤسف – كما أوضحت ذلك تجربة الاشتراكية – أنه يساء استخدام هذه الوسيلة بحيث تستتبع آثارا لا تقل – إن لم تزد– عما استهدفت القضاء عليه. وأبرز ذلك ما قد يحدث من الخطأ في التخطيط وابتعاده عن الواقع وإساءة التطبيق. وتفشي البيروقراطية، وأنه لا يمكن تطبيق التخطيط تماما، إلا إذا كان مركزيا. وإذا كان مركزيا فلا بد أن يقع فريسة البيروقراطية وتجربة الاتحاد السوفيتي توضح أن تخطيطه تضمن أخطاء فاحشة، وتسبب في هبوط الإنتاج وحدوث خسائر جسيمة للغاية في الوقت والموارد وعندما اكتشف ذلك– وكان التخطيط من القواعد

الرئيسية في الاشتراكية، وكان واضعوه من قيادات الاتحـاد السوفيتي- فقد أصبح البحث عن كبش فداء جزءا لا يتجـزأ من عملية التخطيط، وفشـله الوشـيك وأصـبح اكتشـاف "المخرب" وتآمره مع "أعداء الشعب" الهدف الأول للإدارات.

أما التأميم فإنه عمليا ليس تأميما وانما تـدويلاً، وإنـه يجعل من الدولة إلها يحيي ويميت ثم لا يحقق ذلك السـراب الجميل الذي خدعت به الجماهير، ألا وهو سـيادة الشـعب العامل.

ومقارنة فكرة الاشتراكية عن التخطيط والتأميم بفكرة الإسلام عنهما. يوضح أفضلية الإسلام؛ لأنه وإن لم يـرفض مبدأ التخطيط إلا أنه يرفض فكرة تطبيقه من قبـل الدولـة – مركزيا أو غير مركزي – لأن هذا يعنـي البيروقراطيـة وسيطرة الدولة دون معقب على أرزاق الناس – وقـدراتهم على الاكتساب، كما أن الإسلام يفسح المجال لكشف الأخطاء أولاً بأول لأنه يسمح بحرية العمل والرأي، وكشف الاخطاء بل يرى كشف الاخطاء جزءا من الأمر بالمعروف والنهـي عن المنكر، وإن هذا واجب على المسلمين كافة.

وقبل أن تظهر الديكتاتوريات الفاشية والنازية – كان لينين قد أحكم ، وأرسى بالفعل حكم الحزب الوحيد.. وجعله جيشًا مدنيا يحكم البلاد من الداخل ويكون عينًا للسلطة على الشعب. وقد أدى لينين هذا بطريقة لم يكن الشيطان نفسه ليفوقه فيها وعلى طريقته وفي مدرسته تعلم هتلر وموسوليني وبقية الطغاة.

وعن طريق هذا الحزب وما أحاط به نفسه من دعوى تمثيل البروليتاريا استطاعت الاشتراكية أن تنتهك الحرية وتهيض جناحها بأسوأ ما فعل أسوأ الطغاة؛ لأن الاشتراكية بررت القضاء على الحرية بأسباب مبدئية وعقيدية، **وجعلت من الضرورات السيئة مبادئ سامية؛ ومن ثم فلم تجد حرجا من المصارحة بها والمضي في القضاء عليها دون وخز ضمير أو إحساس بالذنب، وقد وضع لينين نفسه المبررات المبدئية لانتهاك الحرية وطرق القضاء عليها أولاً بالنسبة لمن هم خارج الحزب، ثم في سنواته الأخيرة بالنسبة لمن هم داخل الحزب بحيث استطاع ستالين أن يوجد أسوأ ديكتاتورية في التاريخ** وأن يجعل من الاتحاد السوفيتي جحيما للمفكرين الأحرار ونعيما للمنافقين

المتملقين، وكانت سياسته تجاه الفلاحين هي كسياسـة كبـار الإقطاعيين واللوردات، وسياسته تجاه العمال هـي كسياسـة الرأسماليين، وعن طريـق تشـريد الفلاحـين واستصـفاء أراضيهم، واستغلال عرق العمال والنزول بأجورهم حقـق الاتحاد السوفيتي تراكمه الرأسمالي، كما حقق تراكمه الفكري من تراث المفكرين الذين قضى عليهم دون رحمة أو إبعادهم بالمئات والآلاف الى المنافي القاصية حيث ماتوا فـي نكـر وصمت، دون أن يسمع عنهم أي شئ.. وورثـت السـلطة، أفكارهم وطبقتها بطريقتها الخاصة المشوهة.

إن الجريمة التي لا تنسى للماركسية اللينينية "ومسئولية لينين فيها أكبر من مسئولية ماركس" هي أنها كانت الأولـى في العصر الحديث التي أهاضت الحرية وانتهكت عـذريتها ودنستها وجعلت منها بغيا مهينة، فوصمت الماركسية اللينينية نفسها إلى الابد بوصمة الوحشية، وقرنت مابينها ومـا بـين الديكتاتورية كما قرنت الرأسمالية من قبل نفسها بالاستغلال.. وهيهات أن تطهر الماركسية اللينينية يدها الملوثـة.. حتـى لو غسلتها سبع مرات إحداهن بالتراب.

والإسلام من هذا كله براء..

وأخيرا فهناك تضاد في أساليب العمل بين الاشتراكية والإسلام. فأسلوب العمل الاشتراكي لا يعتـرف بـالأخلاق والاشتراكية (باستثناء الاشـتراكيات المثاليـة والمسـيحية) انتهازية الطبيعة؛ لأنها تقوم على محور مـادي، وتسـتهدف النجاح بصرف النظر عن أخلاقيـة الهـدف أو الوسـائل، ومراجعة سياسات ومواقف الأحزاب الاشتراكية في مختلف دول العالم تثبـت الختـل والـدهاء والغـدر الـذي تقـوم عليه وتستهدف به الإيقاع بحلفائها وأعدائها. وهي لا تفهـم -ولا يمكن أن تسيغ – العدالة أو النبل في الخصومة.

وقد عمقت هذه الطبيعـة أن الاشـتراكية المعاصـرة في كل العالم تستهدف السلطة، وتجعلها الغاية متأثرة في هذا بهوس السلطة (التي تطلق عليها عادة الثورة) الذي استحوذ على لينين وجعله يؤمن أنه مـا إن يتقلـد زمـام السـلطة حتى يستطيع تحقيق كل شئ وبهذا أحلت الاشتراكية الوسيلة محل الغاية، وأخذت الطابع الانتهـازي الوسـيلي الـذاتي، وتنكرت لكل القيم الغائية الموضوعية.

وبالطبع فإن الشرط الأول لأي ممارسة إسلامية هـو أخلاقيته واستمداده من القيم الإسلامية.

مع هذا كله فلا بد أن نعتـرف للاشـتراكيين بنـوع من الذكاء يجعلهم يحسنون اختيار الشعارات، ويخاطبون كلاً بلغته، ويركبون الموجات والتيارات، ويتقدمون الى الفئـات المحرومة أو المظلومة أو الضائعة، وكـانوا هـم أول مـن اكتشف العمـلاق النـائم "الحركـة النقابيـة" والمنظمـات الجماهيرية وسخرتها لسياستها.

ولا نجد مثل هذا الذكاء فـي الـدعوات الإسـلامية، فوعيها السياسي ضحل، وهي تلف وتدور في حلقة مفرغـة يعسر أن تخرج منها – ولا عـلاج للـدعوات الاسـلامية للخروج من هذه القوقعة إلا بأن تـدرس السياسـة دراسـة موضوعية متأنية وبوجه خاص التجربة الاشتراكية – التـي تعد – بما استهدفته وتوصلت اليه وما أخطأته وفشلت فيه – من أكبر إن لم يكن أكبر – الدروس السياسية فـي العصـر الحديث.

٨- الموقف من القومية

ينادي بعض رجال السياسة بأن تكون "القومية" وليس "الإسلام" المحور الذي تقوم عليه الأمة، ويرون أنه لو طُبق هذا وتكونت أمة عربية تضم مصر، وشبه الجزيرة العربية، والشام والسودان والعراق – وهي كلها عربية، لتكونت أمـة يكون لها ثقلها في موازين العالم.

وبادئ ذي نقول إن الإسـلام لا يعـادي أو يعـارض القومية بمعنى أن تكون مشاعر خاصة نحو الدولة التي يولد وينشأ، ويترعرع فيها فرد ما؛ إن هذا طبيعي والإسلام يقرُّه فحب الوطن من الإيمان كما يقولون، كما لا ينكر الإسـلام حق كل دولة، وحق كل مواطن فيها – في الفخر بماضـيها، أو ما قدمته من مشاركة في الحضارة البشرية. فإذا كان هذا حقًا فان الإسلام لا ينكر الحقوق ولكن ما لا يقرُّه الإسلام هو أن يكون هذا الظرف – أي ميلاد فرد ما فـي دولـة، هـو الأساس الذي تقوم عليه بالدرجة الأولى الفلسفة والحضـارة والنظم الاجتماعية والاقتصـادية – والمواقـف السياسـية؛ لأن الأمر ليس بهذه البساطة.

فأولاً: إن القومية لم تكن دائما النظام المطبق في العالم الأوربي أو الشرقي، إنها مرحلة معينة – وتظل ما بقيت الظروف الموضوعية لهذه المرحلة.

وقد سبقتها نظم ذات طابع عالمي كالهيلينية وقت الإسكندر أو السلام الروماني عصر سيادة الرومان ثم العالمية المسيحية فترة هيمنة البابوات والعالمية **الإسلامية فترة الخلافة، وفي هذه العهود كلها لم يكن للقومية وجود، ويمكن أن نتصور مستقبلاً لا توجد فيه القومية أو تندرج في إطار كيانات دولية ذات** طابع عالمي، فيظهر كيان دولي عالمي رأسمالي وآخر اشتراكي أو تتوحد أوربا في "اتحاد الولايات الأوربية" كما حدث بالفعل.

ولم تظهر القومية في أوربا إلا مع ظهور الاقتصاد الرأسمالي وتوسيعه للسوق من مستوى القرية إلى المستوى القومي – وقضائه على النظام الإقطاعي بأواصره التقليدية والقيود التي وضعتها الطوائف - وظهور الدولة والسلطة المركزية وهيمنتها على مختلف أطراف البلاد ومرافقها وإذابتها جميعا في بوتقة واحدة – كما اقترنت في بعض

الحالات بنيل الاستقلال مـن محتـل أو اسـتعادة الحـدود من مغتصب.

وبالنسبة للشرق – فقد بـدأت فكـرة القوميـة بدايـة مشبوهة بل مشئومة على أيدي رجـال "الاتحـاد والترقـي" في تركيا في مستهل القرن العشرين، ثم ظهرت في المناطق العربية كرد فعل لها، بمعنى أنها لـم تكـن نتيجـة توسـع في السوق أو ظهور اقتصاد رأسمالي أو سـلطة مركزيـة، ولكن كموقف اضطرت إليه المناطق العربيـة إزاء سياسـة الاتحاد والترقي – الأمر الذي قضى بأن تصـطحب نقطـة الانطلاق العملي بمحالفة بريطانيا والاعتمـاد عليهـا رغـم أن أطماعها الاستعمارية وتآمرها مع فرنسا لم يكن مجهولاً، وليس هناك ما هو أتعس من هذه البدايـة التـي لا يمكـن أن تفخر بها أي قومية. وكأن هذه الولادة التعسـة أورثـت القومية العربية بعض خصائصها وجعلتها تظهر فـي كـل منعطف من المنعطفات أو حيث تـدبر مـؤامرة، أو تـراد هيمنة، فتداولها كالكرة عبد الناصر، فـي مصـر والبعـث في سوريا والعراق، وأضفى عليها النـاعقون بهـا سـتار العلمانية المزعوم.

ثانيا: ليسـت النعـرة القوميـة هـي أفضـل أو أسـمى ما يمكن أن تقوم عليها النظم السياسية لأنها تتضمن – مهما اتسعت – محددات الجنس والـدم والأرض واللغة إلخ.. وهي بطبيعتها محدودة. فـإذا حاولـت الاتساع فسيكون ذلك على حساب فعالية محـدداتها؛ ومن ثم فإنها تهزم نفسها بنفسها، وإذا حاولت تعزيز نفسها فسيكون ذلك على حساب كل المعاني والقـيم الإنسانية والعالمية كما هو الحـال فـي القوميـات المحكمـة والمغلقـة: القوميـة الجرمانيـة الآريـة كما وضعها جوبينو وشمبرلن وهتلـر، أو القوميـة الإسرائيلية التي طبقها بن جوريون وغلاة إسرائيل. وقد اتفقت الدعوات الدينية والشيوعية على استهجان القومية – فرأى فيهـا مـاركس وإنجلـز "الأنانيـة بالجملة" واعتبرا في المانفيستو الشيوعي أن الصـفة التي تميز الشيوعي عن غيره هي أنه يقدم المصلحة البروليتارية العالمية على المصلحة القومية، واستبعد الإسلام النزعة القومية حتى عندما تأتي من العرب، وقضت على القومية إلى الأبد كلمة محمـد الخالـدة

"لينتهين أقوام يفخرون بآبائهم الذين ماتوا. أما هم أهون على ا من الجعل الذي يدهده الخرء بأنفه. إن ا أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء. انما هو مؤمن تقي أو فاجر شقي. الناس كلهم لآدم وآدم من تراب" وبالمثل فإن المعيار بالنسبة للمسيحية في الانتماء هو الانتماء إلى كنيسة وليس الإقامة على قطعة معينة من الأرض. وقد "دشنت" - ومعذرة عن التعبير – القومية البريطانية نفسها بدم أفضل مفكر مسيحي في بريطانيا هو "توماس مور" مؤلف اليوتوبيا الذي رفض أن يوافق الملك هنري الثامن على فصل كنيسة إنجلترا من البابوية، كما ضحت القومية الفرنسية التي أبرزتها الثورة الفرنسية بمصالح البروليتاريا الفرنسية التي كانت وقودها وجندها لحساب مصالح البرجوازية الصاعدة، كما يمكن تعرف ذلك من مطالعة بيان "حقوق الإنسان والمواطن".

وهكذا فإن القومية لـم تحقـق مطالـب الجمـاهير، ولا آمال الفلاسفة، وكانت في الحقيقة صنيعة السياسيين وأداة البرجوازية.

ثالثًا: إن تكوين القوميات في أوربا يجب أن لا يتخذ سابقة يبني عليها تكوين القوميـة العربيـة، إن القوميـات الأوربية تكونت تكوينًا تاريخيا اقتصـاديا وسياسـيا واجتازت قرونًا في سبيل ذلك فضلاً عـن أن لهـا أوضاعها الخاصة التي لا يشترط – ضـرورة– أن تتكرر وقد رأينا أن القومية العربية لم تكـن نتيجـة تخمر فكري أو تطور اقتصادي ولكنها كانت رد فعل اضطراري للسياسة التركية؛ ومن هنا فإن الأمر في القومية العربية لم يقتصر على عدم التكوين التاريخي الأصيل – بل أيضا اقترن بملابسة كانت هي السبب في محالفة المستعمر، كما أوضحنا.

رابعا: إن الأمة العربية الحديثة لم تتكون إلا بفضل الإسلام ولم يكن لها وجود أو شأن قبله. فقبل الإسلام لم يكن عرب الجزيرة إلا قبائل متفرقة يفخر بعضها علـى بعض بشعر شاعر أو كرم كريم أو سـبق جـواد،

وكان عرب المدينة تحت الوصاية الفكرية لليهود أما مصر والعراق وسوريا فكانـت كلهـا مسـتعمرات للفرس والرومان تختلف ألسنتها ومصالحها باختلاف تبعياتها.

جاء الإسلام فأوجد إيجادا الأمة العربية الحديثة، وكان هو شهادة ميلادها ونقطة انطلاقها – وهـو الـذي حررهـا من التبعية ومنحها الحرية والاستقلال ومحى كل فروق اللغة والجنس التي كانت تفرق بينها ثم وضع في يـدها السـيف والكتاب والميزان لتقوم برسالة حضارية عالميـة عظمـى لا يمكن القيام بها إلا بهذه الثلاثة.

خامسا: إن دور الإسلام في القومية العربية لا يمكن تشبيهه أو مقارنته بأي دين آخر للأسباب الآتية:

(أ) أن الرابطة الإسلامية كانت من القوة بحيث زودت الوطن العربي الذي يعد بيضة الإسـلام وأرضـه الأصلية ومقر الكعبة والروضة على ممر العصور بقيادات بلغت الذروة في الحرب والسـلم والعلـم والفن – وإن لم يكونوا عربا– وظـل ذلـك مـن طارق بن زياد البربري إلى جوهر الصقلي إلـى

صلاح الدين الكردي إلى بيبرس القفقاسـي حتـى جمال الدين الأفغاني. فضلا عن تلك الكتيبة الفريدة من كُتاب وعلماء خراسان والهند وما وراء النهـر الذين زودوا الفكر العلمي بروائع قرائحهم وكتبوها بالعربية احتسابا وتقربا وتشرفًا بلغة القرآن.

(ب) أن الخلافة الاسلامية والشريعة الاسـلامية ظلـت قوام الحياة السياسية والاجتماعيـة والاقتصـادية للوطن العربي من ظهور الإسلام حتى العقد الأول من القرن العشرين. أي ثلاثة عشر قرنًا متواليـة، ولا تزال حية– بل متقدة– في النفوس وإن أزالتها القوى الخارجية عن مقاعد الحكم.

(ج) أن اللغة العربية – وهي الدعام الأعظـم للقوميـة العربية هي بنت الإسلام قرآنًا وحديثًا ولا يمكـن فصلها عن الإسلام – وقد قـام القـرآن الكـريم بالحفاظ على اللغة العربية عندما أوجـد العربيـة القياسية التي يكتب بها العـرب علـى اخـتلاف أقطارهم ويتحدثون بها عندما تجمعهـم المحافـل، ولولا القرآن لمزقت اللهجات المحلية اللغة العربية،

ولتطورت هذه اللهجات مع الزمن إلى لغات كما حدث بالنسبة للغات الأوربية التي تفرعت من اللاتينية ولأصبحت حواجز دون القومية، ودون الوحدة – فليعرف دعاة القومية العربية ذلك، وليضعوا القرآن نصب أعينهم حتى لا تزل أقدامهم وتذهب بهم إلى الإقليمية الضيقة التي لا تساوي في عصر الكيانات الكبيرة شروي نقير وحتى لا تتلعثم ألسنتهم فلا يستطيعون حوارا أو كلاما مع بقية العرب.

سادسا: أن التطور التاريخي للأمة العربية التي ولِدت على يدي الإسلام وشبت في رعايته واستمدت منه اللغة والتشريع والعادات والتقاليد والذي طوى كل ما كان قبل الإسلام وجعله في منطقة "اللاشعور التاريخي" للأمة العربية، هذا التطور جعل الإسلام هو ضمير الأمة العربية، وكيانها ورمز عزتها وكرامتها وإضافتها إلى حضارة العالم وربط مصيرها بمصيره، وأصبح الابتعاد عنه نوعا من الضياع والتيه واليتم الروحي، ولا يعني فصل الإسلام عن

العربية إلا أن تصبح العروبة جثة، وسيجد الإسـلام ناسا آخرين في أقصـى الأرض يفهمـون الإسـلام ويؤمنون به، حتى وإن لم يتكلموا العربيـة، ولكـن العروبة لن تجد إسلاما آخر، ولن تجد محمدا آخـر يوحدها على أكمل نسق وإذا كان الإسـلام محتاجـا للعرب مرة، فإن العرب محتاجون للإسلام ألف مرة، فلا يمننن أحد على الإسـلام إسـلامه لأن الإسـلام أعطاه ما يصغر أمامه كل ما يقدمه له.

وفي المحصلة الأخيرة، فإن القومية العربية لن تعدو مهما أحاطها به أتباعها من دسم أو عواطـف أو مشـاعر ومهما قالوا إنها لا تقوم على عنصر أو جنس لأنها مفتوحة لكل من يتكلم العربية (لأنـه عمليـا لـن يـتكلم العربيـة إلا العرب)، فإنها لن تكون إلا نزعة عنصـرية شـوفونية تتسم بكل ما تتسم به هذه النزعات من تقطـب مـا بـين العاطفية والفاشية، لانه مع افتقاد الإسلام تفقـد القوميـة العربية:

(أ) المقياس الموضوعي كل الموضوعية.

(ب) الطابع الإنساني كل الإنسانية.

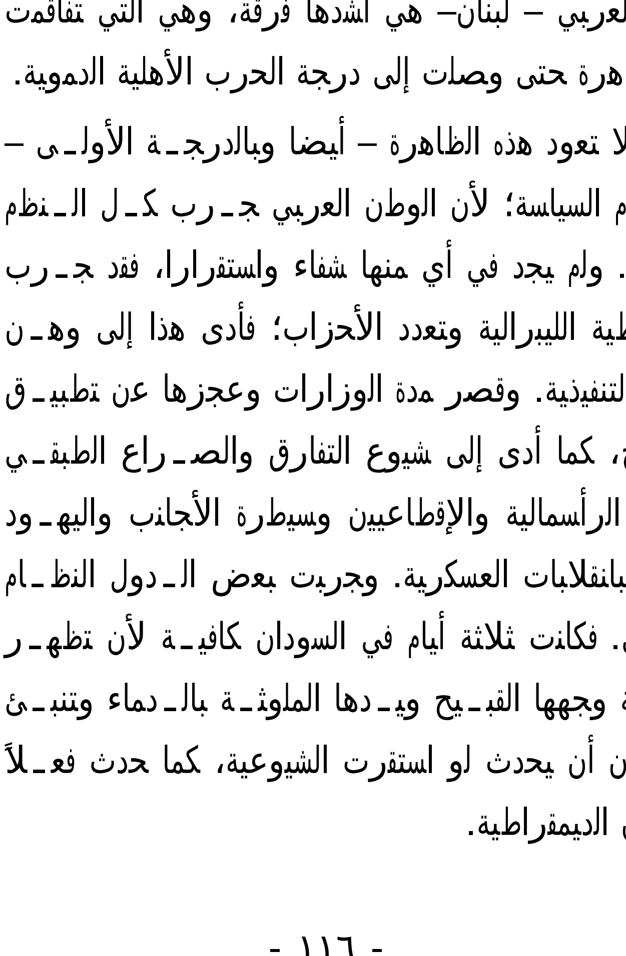
(ج) النظرية الشمولية الوحيدة التي ظهرت في العرب، والتي على أحكامها الشمولية تبرأ مـن لوثـات الشمولية الفاشية والشيوعية والتي تمثل الإضافة الحضارية التي قدمها العرب للبشرية

٩- إذا أريد تثبيت المجتمع العربي..

الظاهرة العظمى التي تسود العالم العربي وتنتظم دوله وشعوبه على اختلافها، وتثبت وجودهـا بمنطـق الوقـائع والاحداث المتلاحقة المستمرة هي القلق، والتمـزُق، وعـدم استقرار الاوضاع والنظم، وعدم التجاوب القلبي بين الشعوب والحكومات، وفشل الجهود التي تبذل للإصلاح، وتزعـزع القيم بحيث أصبح الوطن العربي يسير في حلقة مفرغة تحفل بكل متناقضات العمل العشوائي والتجارب الفاشلة.

لا تختلف هذه الظاهرة في دولة عربية عنها في دولة عربية أخرى إلا في الدرجة والمدى دون الطبيعة والأصل، فقد تكون أخف قليلاً، أو أسوأ قليلاً في دولة عربيـة عنهـا في باقي الدول العربية، وقد تأخذ كل دولة عربيـة حظهـا من التفاقم والتدهور كل واحدة في فترة ما.

وهذا ما يوضح أن السبب في هذه الظاهرة ليس محليا أو أنه يعود إلى وضع خاص في بلد عربي على حدة.. وإنما هو يعود إلى سبب جذري وأساسي ينتظم كل دول المنطقـة العربية (والإسلامية إلى حد ما) ومعنى هذا أن الفقر والجهل



وإن كانا من أسباب هذه الظاهرة، إلا أنهما ليسا المسئولين بالدرجة الأولى؛ لأن ظاهرة القلق توجد في بعض الدول العربية التي تعد من أغنى دول العالم، ولأن الدولة العربية التي تهبط فيها الأمية عن بقية دول المنطقة، وتعد دار نشر الوطن العربي – لبنان– هي أشدها فرقة، وهي التي تفاقمت فيها الظاهرة حتى وصلت إلى درجة الحرب الأهلية الدموية.

ولا تعود هذه الظاهرة – أيضا وبالدرجة الأولى – إلى النظم السياسة؛ لأن الوطن العربي جرب كل النظم السياسية. ولم يجد في أي منها شفاء واستقرارا، فقد جرب الديمقراطية الليبرالية وتعدد الأحزاب؛ فأدى هذا إلى وهن السلطة التنفيذية. وقصر مدة الوزارات وعجزها عن تطبيق الإصلاح، كما أدى إلى شيوع التفارق والصراع الطبقي وظهور الرأسمالية والإقطاعيين وسيطرة الأجانب واليهود وانتهت بانقلابات العسكرية. وجربت بعض الدول النظام الشيوعي. فكانت ثلاثة أيام في السودان كافية لأن تظهر الشيوعية وجهها القبيح ويدها الملوثة بالدماء وتنبئ عما يمكن أن يحدث لو استقرت الشيوعية، كما حدث فعلاً في اليمن الديمقراطية.

ثم جاء دور تجارب التلفيق ومحاولة الجمع مـا بـين التراث سواء كان هذا التراث دينًا أو قومية أو الاشـتراكية، وظهرت تجربة البعث العفلقي ومحاولـة تنظيـر العاطفـة القومية في سوريا والعراق والاتحاد الاشـتراكي الناصـري ومحاولة تنظير الواقـع فـي مصـر. وتجربـة ناسـاكوم في إندونيسيا التي أراد بها سوكارنو أن يجمع ما بين القـوى الدينية والقوى **الاشتراكية. وفشلت هذه التجارب وعجـزت عن البقاء أو بقيت في حماية الحكـم العسـكري وأسـنة الرماح. وظهر أنها سفاح فكري هجين ومحاولة لغش لـبن الفطرة بخمر الفكر المستورد.**

كما فشلت محاولات الإصلاح المتعددة؛ لانها لم تقـم على أساس، ولم تؤمن أو تسهم فيها الجمـاهير – فظلـت الأمية وظلت الفاقة والتفارق الاجتماعي.. وظـل المـرض فضلاً عن سوء الخدمة المدنية وندرة المسـاكن وتـدهور المرافق.

السبب في هذا التيه والضياع والقلق والصراع الـذي يشمل العالم العربي على اختلاف نظمه، ورغـم أن بعضـه وصل إلى أقصى درجات الثراء.. يعود أساسا إلى أن الأمة

العربية لم تهتد بعد إلى جذرها الحضاري وأساسها الإيماني الذي لا تصلح أمورها إلا به.. فالأمم لا يمكـن أن تعـيش في خواء عقيدي؛ إذ لا بد لها من عقيدة تكون هـي محـور مجتمعها.. التي تصدر عنها أحكامهـا وقراراتهـا وتسـير بها شئونها. والأمم لا **تختـار العقائـد اختيـارا عشـوائيا أو لأسباب تعود إلى الهوى والنـزوات أو بتـأثير اللحظـة والإغراء لأنها كجسم حي مربوطة بماضـيها والمـؤثرات العديدة التي كونتها تكوينًا تاريخيا علـى مضـي القـرون – وكما أنها لا تستطيع أن تختار أو تقتني عقيدة – فإنهـا كذلك لا تستطيع أن تخلع العقيدة – كما تخلع المرأة ثوبـا؛ إن العقيدة ليست ثوبا. إنها في قرار مكين من رحم و عقل وضمير الأمة، ولا يفيد شيئًا أن تجعل الأمة من هذه العقائد مجرد حلي تتحلى بها أو مكياج تتزين به أو تحاول الخلـط فيها والجمع بينها؛ لأن هذا يفسدها أو يميعها.. وإذا كـان الإنسان عقلاً متحررا يستطيع أن يطلع على كافـة الأفكـار شرقيها وغربيها، فإنه من ناحيـة أخـرى جـذر مربـوط بأوضاع بيئته ووراثاته التي لا يستطيع أن يتحـرر منهـا**

أو يتنكر لها، بل إن هذه البيئة تحدد طريقة ومدى استيعابه الفكري وفهمه النظري.

وبالمثل، فإن حكام الامة والذين يتقلدون أزمة السلطة لا يستطيعون لها الاختيـار، ويعجـزون عـن أن يسـيروا أمورها، كما لو كانت قطعـا مـن الشـطرنج أو يشـكلوا لها الأنماط والقوالب والمسالك الحضارية، مهما كان هـؤلاء القادة عباقرة. إن الأمر أصعب وأعسر وأكثر تعقيدا بحيـث لا يكفي فيه قرار السلطة، سواء كان قصـورا أو أغراضـا منها.. أو عزوفًا من الناس عنها.

والجذر الحضاري والأصل العقيدي للأمة العربية هو الإسلام، إنه نهاية مسيرتها الفكريـة وطموحهـا النفسـي واستشرافها وجماع أديانها مـن إيـزيس – وهـو بدايـة تاريخها الحي، وهو أصـل لغتهـا وقانونهـا وشـريعتها، وقد كيف على امتداد أكثر من الف عـام متصـل نظراتهـا وأحكامها ونفسيتها.. وإذا كانت اللغة هي فكر الأمة. والدين هو ضمير الأمة، والتاريخ هو ذاكرة الأمة، فـإن الإسـلام هو هذه الثلاثة كلها للأمة العربية.

إن أزمة الفكر الإسـلامي بالنسـبة للأمـة العربيـة في الفترة العاصرة هي **أنه وقع ما بين الجهل.. والتجاهل** .

الجهل لأن العلماء الرسميين الذين يضـعون العمـائم ويتحدثون باسم الإسلام ويشغلون مناصب الفتيـا والإمامـة في المساجد والثقافة الإسلامية مقيدون بثقافة محددة، ضيقة، حتى في الناحية الإسلامية نفسها، فهم شيوخ فـروع لـيس لديهم إلا ما يقرأونه ويلوكونه من كتب الفروع التي كُتِبـت من مئات السنين في ظل ظروف وفهم يختلف اختلافًا تامـا عن فهم وظروف العصر.. **وهذا الأسلوب مرفوض تماما..**

وبالإضافة الى هذا الأفق الضـيق والفهـم المحـدود والثقافة الغثة، فإنهم يصدرون أحكامهم من منطلق الوظائف؛ ومن هنا جاء ارتباطهم بالسلطة وافتقاد المبادأة والأصالة..

أما التجاهل فقد جاء من الحكام والكُتاب والأدباء إلخ.. فهؤلاء جميعا رأوا في الإسلام قيدا على حريتهم في العمـل؛ فآثروا تجاهله. فالحكام – حتى فـي الـدول الإسـلامية – يضيقون بالـدعوات الإسـلامية التـي تنقـد أخطـاءهم أو تصرفاتهم وتتمسك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والكُتاب والأدباء يرون في الإسلام قيدا علـى حريـة الفكر والتعبير يمكن أن يصل إلى حد المصادرة والمحاكمة..

وهكذا تجاهل هذا الفريـق – الـذي يمثـل النخبـة والسلطة– الإسلام باستثناء الكـلام الأجـوف.. والادعـاء والتظاهر..

صاحب هذا الخطأ والقصور في فهم الإسلام، أو نـتج عنه عزوف الفكر الإسلامي عن قضايا هامة مثـل قضـايا العمل وفقد طابعـه التحـرري ولـم يعـد محـل إيمـان إلا من البرجوازية الصغيرة، باستثناء شباب الجامعات الذين اندفعوا اليه بمثاليات الشباب من ناحية ومضايقات المراهقـة من ناحية اخرى والمشكلات الاقتصادية من ناحيـة ثالثـة، وعمقت البرجوازية الصغيرة مفاهيمها في الإسلام وأجـرت نوعا من "الإسقاط" الفكري عليه.

بهذه الطريقة فقد الإسلام جوهره.. وجمهوره. وبدأت دوامة الأخطاء والتجارب الفاشلة، وانفسـح المجـال أمـام الديكتاتوريين والعسكريين وتفاقمت مشاعر الضياع والتخبط والتمزق بين الناس.

إذا أريد استنقاذ المجتمع العربي من دوامة الأخطـاء ومرحلة التجارب الفاشلة، وإذا أريد تثبيته على قاعدة رصينة قوية يرتكز عليها، وفي الوقت نفسه، تكون قاعدة الانطلاقـة **فلا بد أولاً من فهم الإسلام فهما سليما يكشف عـن مثلـه وقيمه وطبيعته البسـيطة الفطريـة،** وجـوهره التحـرري وطريقة تفاعله مع العصر واستهدافه تحقيق العدالـة، وهـذا البرنامج يمكن أن يكون بلورة له..

ولا بد ثانيا من الاهتداء إلى الجمهور الذي يحمل هذا الفهم ويكون مهيئًا لاستيعابه والنهضة به، وهـذا الجمهـور الجديد لا يختلف عن الجمهور الأول الذي تقدم اليه محمد  بدعوته، أي عامة الناس والمستضعفين في الأرض، والـذين يماثلون بتصنيفات العصر العمال "بما فيهم عمال الزراعـة" والنساء والشباب.. فهؤلاء هم الذين تقـدم الـيهم النبـي بدعوته. وعندما أصغى إلى أحد الكبار.. وتولى عـن أحـد الصغار.. عاتبه ا تعالى وبصـره بمـا ينبغـي للداعيـة أن يكون عليه ﴿**عبس وتولى أن جاءه الأعمى**﴾ وقد صرف الغباء الدعوات الاسلامية المعاصرة أن تتقدم إلـى العمـال والنساء، وإن نجحت في جذب الشباب دون جهد كبير منها،

ولكن هذه الدعوات وإن عصمت الشـباب مـن الانحـراف والتحلل الخلقي، فإنها لم تحسن توجيهه، أو استثمار إيمانـه أو توجيهه وجهة خدمة المجتمع..

عندما يؤمن هذا الجمهور الجديد بالفهم الجديد للإسلام، فمن الطبيعي أنه سيمارس ضغطًا على المجتمع يهيئ تحقيق التغيير والقضاء على عوامل الفرقة والقلق، ويمكـن لهـذا الضغط أن يأخذ الطابع الثوري أو التدريجي تبعا للظـروف والملابسات المختلفة، وما يمكن قوله هو أن المعالجة الثورية لايلاذ بها حبا فيها، أو انسياقًا وراء الشعارات المبتذلة، فالذي لا شك فيه أن المعالجة الثورية لهـا مخاطرهـا وسـوءاتها ولكنها تكون الضرورة التي لا مناص عنها لأنها – في كثير من الحالات تصبح الوحيدة التي تحقـق (أ) الحسـم الـذي لا بد منه بعد أن وصلت التخبطات الماضية المتوالية درجـة لا يرجى معها الحل، ولكن البتـر (ب) الانطـلاق بسـرعة وصرامة لا يسمح بها السياق العادي، فـي حـين أن هـذه السرعة أصبحت ضرورية لعلاج التخلف الشـنيع للمجتمـع العربي وإهداره الوقـت الثمـين (ح) إذابـة الاختلافـات.. وصهرها في بوتقة الإيمان والمعالجة الثوريـة، دون حيـف

على حرية الرأي والفكر والصحافة حتى لا تعمـي الثـورة نفسها أو تحبسها في إطار تصرفات القائمين عليها.

وسيكون من العوامل المرجحة، الوقت؛ لأن الثورة إذا حدثت قبل وقتها تعسفت الوسائل.. وإذا حدثت بعـده فقـدت ضرورتها وطابعها الثوري..

والثورة الإسلامية تبرأ من اللوثات التـي اصـطحبت في الفكر السياسي الغربي وما سمحت به التجارب الثوريـة فيه بدءا من الثورة الفرنسية (١٧٨٩) حتى الثورة البلشـفية (١٩١٧) ولا ترى فيما تضطر إليه من سياسات إلا ضرورة سيئة لا يجـوز البتـة (أ) التوسـع فيهـا و(ب) الإسـاءة في ممارستها (التعذيب – إسـاءة اسـتخدام السـلطة الـخ) و(ج) الإبقاء عليها و (د) مدها إلى حرية الفكر.

إن الثورية الإسلامية تحكمها من ناحية الممارسة القيم والأخلاقيات الإسلامية، كما تحكمها من ناحية المدة قاعـدة النبي  عند فتح مكة "**أحلت ساعة من نهار**" بعدها لا تكون هناك شرعية ثورية..

ثالثًا

السياسة الاقتصادية

ثقافة اقتصادية عامة، ولكن ضرورية

لا بد قبل معالجة السياسة الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية من الإلمام بنشاط وتطور النظام الرأسمالي الـذي يحكم العالم اليوم، والتعرُّف على نقاط القوة والضعف فيـه. وهذا هو ما سنحاوله بصورة مركزة يمكن بعدها أن ننتقـل إلى السياسة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، وبـدون هـذه الثقافة الاقتصادية يعسر تفهم الموقف.

استطاعت الرأسمالية أن تتوصل إلى فهـم اقتصـادي يبلور نظريتها وفلسفتها، ويعرض هذا الفهم كما لو أنه الفهم الطبيعي الأصيل، وبفضل ثلاثـة قـرون مـن الإنجـازات الرأسمالية الضخمة آمن الناس بالفكرة الرأسمالية للاقتصاد، وإنها– كما قال منظروها– الفهم الطبيعي والسليم للاقتصاد.

ومحور هذه النظرية أن الإنسان "مخلوق اقتصـادي" أو "رجل اقتصادي "Economic Man" يسيطر عليه حـب

الذات، وبالنسبة لعامة الناس، فإن الثراء هو وسـيلة إثبـات الذات؛ ومن ثم فإنه لا يستهدف من الحيـاة سـوى الكسـب والربح والمال، ولا يتحرك إلا بوازع الربح، واللغـة التـي يتعامل بها هي الأرقام والحسابات، وهو يعمل ليل نهار، بكل ما تثيره ضراوة الربح، وإنه ما إن يترك حرا ليعمل حتـى ينجح، ولما كان المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفـراد، فإن نجاح كل فرد يعني في النهاية نجاح المجتمع...

عرض آدم سميث منظـر الرأسـمالية هـذه الفكـرة بوضوح وبساطة.. أما ما قد ينشأ من صراع أو تضارب ما بين مصالح الأفراد بعضهم بعضا، فقد قال إن "اليد الخفيـة" –يد ا تعالى– ستسويها بمقتضى قوانين المنافسة والعرض والطلب وبقية آليات السوق، بحيث ينفـي المجتمـع خبثـه، ويطرد من السوق العجزة والدخلاء.

ورزقت هذه الفكرة عوامل سلبية وإيجابيـة عززتهـا وكفلت لها الانتصار في النهاية.

فمن العوامل السلبية أن النظام الاقتصادي الذي كـان قائما أيام آدم سميث كان هو "الطوائف" التي كانت قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجـة لحـرص قـادة هـذه الطوائـف

على مصالحهم الخاصة، وإغلاقهم البـاب أمـام الآخـرين، بحيث عجز النظام عن أن يسـتوعب المبـادءات الخلاقـة، وموجة التوسع في صناعة الصـوف نتيجـة للاكتشـافات والتحسينات التي بدأت الثـورة الصـناعية. فكـان لا بـد أن يتحلل نظام الطوائف وأن يظهر آخر يخلو من سوءاته.

ومن العوامل الإيجابيـة ظهـور نظريـة "الانتخـاب الطبيعي" أو النشوء والارتقاء، التي **جلاها** داروين وأضـفت على فكرة الصراع (وهي في الرأسمالية المنافسـة) تبريـرا مشروعا هو القضاء علـى الأجنـاس الضـعيفة والإبقـاء على الأجناس القوية لمصلحة الكائنات، سواء كانت حيوانيـة أو نباتية أو إنسانية، فالصراع هو قانون التطـور، والبقـاء هو للأصلح.

وأبرز مالتوس الجانب السكاني للفكرة في فترة ظـن المجتمع البريطاني أن زيادة السكان ستفوق زيادة المـوارد ورأى "أن الفقير ليس له حق أمام الطبيعة لأنه لم يسـتأذنها في وجوده، وأن عليـه أن يرضـى بقسـمة الفقـراء، وأن على الفقراء أن يعملوا حتى لا يزدادوا فقرا".

وبرزت سوءات النظام بمبررات اجتماعية، فانخفاض الأجور هو الذي يكفل انتظام العمال فـي العمـل، وطـول ساعات العمل هو الذي يعود الأطفال على تحمل صـعوبات الحياة، والبطالة هي التي تحقق المرونة في فـتح أو غلـق المصانع، بحيث لم يعد الشعار الذي سـاد أيـام الراسـمالية الفظة – كما أطلق عليها "كل لنفسه، وليأخذ الشيطان الأخير" عارا أو أنانية.

ونما مناخ الحريـة الطمـوح والمغـامرة، وتكونـت جمعيات "التجار المغامرين" وأنفسح السبيل أمام البرجوازيـة الصاعدة لتأخذ مكانها في صدارة المجتمع جنبا إلـى جنـب أساقفة الكنيسة وكبار الملاك، وأوجـدت الملكـة إليزابيـث الأولى رتبة نبالة جديدة هي "بارونت" لتنعم بها على رجـال التجارة والصناعة النـابهين، وكـل واحـد يقـوم برحلـة من رحلات الاستكشاف، فاقتحمت السفن عباب المحيطـات وغمار الأمواج، ووصلت إلى إندونيسـيا والهنـد والفلبـين وجنوب أفريقيا، وفتحت الأسواق.

وكان مثل هذا التوسع يحدث في جبهة جديـدة هـي "المال"، إن التوزيع والاستهلاك هما نهاية رحلـة التجـارة

والصناعة، فإذا لم يكن هنـاك "أداة" مرنـة طيعـة يمكـن بها شراء السلع والمنتجات، لاضطرت الصـناعة للتوقـف والتجارة للكساد، وكان العالم قد خلف وراءه من عهد طويل أسلوب المقايضة، وطريـق العمـلات السـلعية. واسـتقر على الأخذ بالذهب عملة فتحول الصاغة إلـى مصـرفيين، وخطوا الخطوة الأولى نحو العمل المصرفي عنـدما بـدءوا في إقراض جزء كبير من الذهب المودع لديهم الذي لا يطلبه أصحابه عادة إلا بعد فترة طويلة، للمحتاجين بفائـدة كبيـرة ولمدة قصيرة، لا تتجاوز المدة التي يحتمل أن يطلـب فيهـا أصحاب الودائع ودائعهم، وهو أمر توصلوا إليه بالممارسة، ثم تقدموا خطوة أخرى فأصدروا بطاقـات بمبـالغ معينـة (خمسة جنيهات، وعشرة جنيهات – إلخ) يمكـن لأصـحاب الودائع تقديمها لهم فيدفعون مقابلها قيمتها ذهبا، وهي التـي تسمى "بانك نوت bank note" ومنها توصلوا إلـى فكـرة الائتمان وفتحوهـا علـى مصـراعيها – وهـي ببسـاطة "صنع نقود" على أساس "الثقة" في شكل فتح حسابات جارية وإعطاء دفاتر شيكات، ولما كانت هـذه الثقـة "اعتباريـة" فإن البنوك استطاعت أن تغمر الأسواق بالأموال المصرفية.

وبعد أن كانت الأزمة هـي نقـص الأمـوال عـن الوفـاء باحتياجات السوق أصبحت الأموال تزيـد عـن احتياجـات السوق وبذلك يظهر التضخم أي زيـادة عـرض الأمـوال على المنتجات، ولكن البنوك مـن ناحيـة أخـرى شـجعت أصحاب الأفكار على المبادءات والمغامرات، وفـي الوقـت نفسه سيطرت على عـالم الاقتصـاد، وخرجـت الهيمنـة عليه من أيدي "قباطنة الصـناعة" أو التجـار إلـى أيـدي المصرفيين الذين يمولون الصناعة والتجارة وتفوق عملاتهم – أي الشيكات – عملات الدولة كأداة وفاء، حتى على أقـل المستويات، فتدفع أجور العمال بشيكات، ويتعامـل هـؤلاء العمال مع محال البقالة.. إلخ- بشيكات.

وهكذا ظهر العالم الرأسمالي الباهر، الذي فتح البـاب على مصراعية أمام قدرات الإنسان وملكاته لتحقيق أوطـار النفوس وأمانيها وشهواتها في كل مجال، وبلغت فـي هـذا مبلغًا لم يكن يتصور. فالسـفن تمخـر العبـاب كـالأعلام، أو كأنها قطعة من جبل أو سلسلة متصلة من قصور، أو قلعة متحركة أو مطار عائم ، والمصانع تعمل كما لو أن الجـان والمردة يحركونها.. والفنون والآداب توجـد مـن صـور

الاستمتاع لأقل الناس ما لم يكن يتمتع به أباطرة الرومان أو باشوات آل عثمان، وأخذت الأرض زخرفها.. وازينت.. وظن أهلها أنهم قادرون عليها.

قد يقال "حسنًا" وما العيب في هذا.. كله" العيب أن هذا التطور تم بتضحيات فادحة، وأدى إلى شرور وموبقات لوثت العالم أجمع، كما لو أن ميكروبا وبائيا تسلل إلى جوانب الحياة فعاث فيها فسادا.

١- وقد كان أكبر ضحايا الرأسمالية شعوب أفريقيا وآسيا ودولهم؛ فقد نُهبت نهبا تاما ونقلت كل ذخائر وكنوز الملوك والحكام – ثم استعبد شعوبها، ونقلوا كعبيد طوال قرن إلى أمريكا أو مزارع الهند الغربية وجاميكا.. وغيرها، وأخيرا احتلت بلادها وحيل بينها وبين التقدم؛ وبهذا حققت الرأسمالية تراكمها الأول ورأسمالها الملوث بالدماء والعرق.

وعندما تنسمت الدولة المستعمرة نسمات الحرية بدفع حربين عالميتين، وظفرت باستقلالها ظهرت الشركات المتعددة الجنسية، عمالقة الرأسمالية وديناصورات العصر الحديث، فحلت محل الجيوش والأساطيل، وأصبحت أسماء «كوكا كولا» و «شيراتون» و«بوينج» و«فورد» و«هيلتون»

كأسماء الدول والإمبراطوريات القديمـة، وأخـذت تقتسـم الأسواق وتفـرض مسـتويين مـن مسـتويات الاقتصـاد على العالم: مستوى متقدم يخص الدول الأوربية والأمريكية، ويقوم على التكنولوجيا المتقدمة.. ومسـتوى متـدنٍ للـدول الأفريقية والآسيوية، ويقوم على اقتصاد متخلف يعمل لتغذية المستوى المتقدم، ويكـون العمـاد فيـه للمـوارد الأوليـة أو العمليات المساعدة كـالتجميع أو التخصـيص، فتكـون الزراعة في بلد ما قطنًا، وفي دولة أخـرى مـوزا.. إلـخ، ويربط اقتصاد هذه الدول المتخلفة بالاقتصـاديات المتقدمـة لهذه الشركات في أوربا وأمريكا، وتخضـع لضـروراتها. فكأنها تحكم عليها بالعيش أبدا في إسار الذل والتبعية.

٢- إن جزيرة هذا النوع من الاقتصـاد لـم تقتصـر على شعوب أفريقيا وآسيا، فإنها بدأت بشعوب أوربا أنفسها، وقد ارتكبت في سنواتها الأولـى الجـرائم التـي وصـمت الرأسمالية إلى الأبد بوصمة الاسـتغلال المقيـت، فشـغلت الأطفال الصغار في مصانع الغزل والنسيج ساعات طويلـة وزجت بالنساء داخل مناجم الفحم، ثم قاومت الحركة النقابية الناشئة لأكثر من مائة عـام. ولـم ينقـذ شـعوب أوربـا

من الاستغلال الرأسمالي إلا الاستعمار الذي جعـل قبضـته تتراخى شيئًا ما لتعتصر شعوب أفريقيـا وآسـيا. وطويـت صفحة الاستغلال تقريبا مع تقدم المسـتويات الاجتماعيـة، وظهور الدعوات الإنسانية وحرية الصحافة.. إلـخ، وتغيـر أساليب الأداء والصناعة.

ومع هذا كله فلم تستطع الرأسمالية أن تتحرر من أبرز سواءتها كالأزمـات والبطالـة وإن كانـت لا تصـل الآن إلى ما وصلت اليه أيام الأزمة العالمية الكبرى (٢٩ – ٣٣) لأن الرأسمالية تعلمت منها ما تبقي على نفسها، حتى مع قيام هذه السوءات.

٣- إن توصــل البنــوك إلــى الائتمــان وقــدرتها على "خلق" create النقود وتفننها في هذا بأسـاليب كـان آخرها "بطاقة الائتمان" (كريدت كارد)، أدى إلى التضـخم، بحيث زاد العرض على الطلـب؛ لأن جـزءا مـن رءوس الأموال المصرفية لا يقابله عمل منتج مما يهـدد المصـانع بالتوقف، وهو أمر لا يسمح به في الاقتصاد، وللحيلولة دون ذلك برزت صناعات السلاح، وشجع علـى ذلـك الطبيعـة العدوانية للحضارة الأوربية. وأصبحت هذه الصـناعة هـي

التي تمسك الاقتصاد الرأسمالي من أن يتهاوى. ومعنى ذلك أن من الضروري إشعال حروب تستهلك فيها هذه الأسلحة، فأصبح الاقتصاد الرأسمالي دعوة لشن الحـروب، وإشـاعة الموت والخراب... وهي إحدى "متناقضـات" الرأسـمالية. فلا بد لكي تحيا مـن أن تميـت، ولأن تعـيش وتزدهـر.. من أن تخرب وتدمر..».

وفي آخر الحروب الحديثة – حرب التحالف الـدولي ضد العراق في ١٥ يناير سنة ١٩٩١– طالب الأمريكيـون الذين تزعموه السعودية والكويت والعراق بمبلغ ستين مليار دولار. وكشف بعـض الخبـراء الألمـان أن الأمـريكيين قد أضافوا أكثر من عشرة مليارات على "الفاتورة" الحقيقيـة لتكلفة الحرب. وأعاد ذلك الحروب إلى عهد المرتزقة القديم، مع إضافة هي أنها أصبحت استثمارا مجزيا، يمكن أن يشجع الرأسمالية على اصطناعه كلما تمر اقتصادياتها بأزمة تتطلب اللواذ بهذه العملية القاتلة.

٤- قد يبدو أن في هـذه القائمـة مـا يكفـي ليـدين الرأسمالية، ولكن هناك ما يجاوز ذلـك فبعـد أن أفسـدت الصناعة الرأسمالية الأرض والسـماء والزراعـة انتقلـت

إلى إفساد النفس البشرية ليمكنها تقبل النظرية الرأسمالية التي جلاها آدم سيمث. فالنجاح المذهل للرأسمالية الـذي جعـل أقسى نقادها في أقسى وثيقة اتهام – كـارل مـاركس فـي "المانفيستو الشيوعي"– يعترف بـأن الرأسـمالية جـاوزت أهرامات مصر وطرق روما، والذي كـان نتيجـة اقتـران الصناعة بالعلم انعكس على الحياة اليوميـة للنـاس؛ إذ بـدا أن السماء أخذت تمطر سلعا من كل نوع، وأصـبح النـاس يلهثون وراءها، ولا يكادون يحصلون عليها حتـى يفـاجئوا بسيل جديد أفضل مما حصلوا عليه، فـإذا سـئموا السـباق وقنعوا بما لديهم سلطات عليهم الرأسمالية سـوط الإعـلان، الذي يضعه خبراء في علم النفس، وكيفية التأثير عليها حتى يمكن "تحطيم مقاومة المستهلك" فيجدون أنفسـهم منسـاقين في حالة ما بين اليقظة والتنويم للشراء، من جديد، وتبـددت الحياة الإنسانية في هذا السباق ما بين الإنتاج والاستهلاك.

باختصار توصلت الرأسمالية إلـى قلـب الأوضـاع. فالإنسان أصبح وسيلة للاسـتهلاك، بـدلاً مـن أن يكـون الاستهلاك هو الوسيلة، وأصبح الإنسان فـي خدمـة المـال والاقتصاد بدلاً من أن يكون الاقتصاد والمـال فـي خدمـة

الإنسان، وفقد الإنسان استقلاله وطبيعته الإنسـانية. وبعـد فلاسفة اليونان وحكماء الشرق ونبـوات موسـى وعيسـى ومحمد.. عاد الإنسان ليعبد العجل الـذهبي الـذي صـنعه السامري الأوربي من فنون التكنولوجيا الحديثـة، وأقامتـه البنوك الربوية.

***

من هذا العرض يتضح أن النقص في الرأسمالية جـاء لخطأ في التنظير استتبع خطأ في التطبيق. وقد جاء الخطـأ في التنظير لأن آدم سميث أراد أن يبلور نفسـية الإنسـان الأوربي – كما هو، بالفعل هذا الإنسان الوثني الـذي ظهـر في فجر التاريخ مـع الحضـارة اليونانيـة حـاملاً شـعار "الإنسان مقياس الأشياء" ومستهدفًا الاسـتمتاع والانطـلاق، وجاعلاً بعض الآلهة نوعا من الأناسي.. وبعـض الأناسـي آلهة أو أنصاف آلهة، ثم يتقدم في التاريخ ليضيف الرومـان قيمة جديدة من قـيم الحضـارة الأوربيـة وهـي "القـوة" حتى مشارف العصر ليستكمل لها قيمتها الثالثـة، ألا وهـي "الحرية" محافظًا خلال كل هـذه المراحـل علـى المحـور الأساسي، وهو الإنسان. فالشعار القديم الذي رفعه اليونـان

"الإنسان مقياس الأشياء" أخذ على يدي شبنهور صيغة "العالم إرادة" وعلى يدي كانط صيغة "الإنسان غاية في ذاته" وكلها صيغ مختلفة لمضمون واحد.

ولم يكن عبثًا، أن لم تعرف أوربا الديانات السماوية أو الرسل من أولى العزم، وعندما أنعم ا عليها بالمسيحية مسختها، وجعلتها نوعا من التثليث اليوناني/ السكندري، الذي كان قائما وقت ظهورها ونقله إليها اليوناني / الروماني بول، وأصبح المسيح بمقتضاها نمطًا من الإله اليوناني "برميثوس" الذي سرق سر النار وعرف البشر عليه فعاقبته الآلهة عقابا مروعا، وعمقت تصرفات وسياسات الكنيسة – عزوف الإنسان الأوربي عن الدين وزادته زهدا على زهد فيه..

فالفكر الأوربي منذ فجر التاريخ يجعل الإنسان هو المحور.. وهو الغاية، وبالتالي تكون إرادة هذا الإنسان من خير وشر.. من هدى أو هوى هي الحاكمة دون أن توجد قوى أعلى منه تكبح جماحه أو تلزمه حدا معينًا؛ ولهذا تخلصت من المسيحية عندما أرادت أن تفرض نفسها على السياسة والاقتصاد، فظهر ميكافيللي "وحرر" السياسة من توجيه الدين، وطبق هنري الثامن ذلك "إعلاء القومية

على الكنيسة"، وعندما ظهر آدم سيمث فإنـه كـان يطبـق على الاقتصاد ما طُبق من قبـل علـى السياسـة، ويسـير على سنن المفكرين والفلاسفة الأوربيـين الـذين اسـتهدفوا جميعا إعلاء الإنسان على ا ، والحيلوله دون وجود ضوابط تحد من حرية الإنسان، إلا ما يضعه الإنسان علـى نفسـه، وعندما وجه القرآن الكريم الرسول**واسجد واقْتَرب** فإنـه كان يصور امتثال الإنسان لألوهية ا . ويحدد موقفه منهـا، ولكن الإنسان الأوربي يرفض أن يسجد، وهو كالجاهل القديم الذي رفض "أن يعلو استه رأسـه" ولعـل أوربـا تفضـل أن تغرق ورأسها مرفوعة، ويكاد يكون محور الميثولوجيـا اليونانية هو صراع الإنسان مع القدر.

ولكن "مأساة" المأساة اليونانيـة، وبالتـالي التصـور الأوربي لموقف الإنسان في الوجود أنها لـم تخـتم الختـام البطولي الذي صورته مأساة أوديب التي كانـت موضـوعا للفكر الأوربي من اليونان حتى العصـر الحـديث(5). ممـا

---

(5) وردت الإشارة إلى أوديب في «الأوديسا» في نشيدها الحادي عشر، ثم تناولها روائيو اليونان إسكولادي وأوربيـدس، وبوجـه خـاص =

لا يخلو بالطبع مـن مغـزى، إذ تحـول أوديـب البطـل إلى فاوست الذي يشتري الحياة من الشيطان أو إلى نخـاس خسيس الأيام الأولى للاستعمار، أو إلى مسـتهلك مسـتخذٍ في الفترة المعاصرة أمام الصناعة الحديثة التـي تقـع هـي نفسها في قبضة المصرفيين الذين يمكن أن نسـميهم بحـق "المرابين الدوليين الكبار".

إن النقص في هذا كله هو أن الإنسان الأوربي الـذي تصدى لمقاومة القدر ومصارعة الطبيعة كان قد استسلم أولاً لإرادته الخاصة وما فيها من خير أو شر وجعل "إلهه هواه" فموقعه المتمرد ليس إلا الوجه الآخر لاستسـلامه لنـوازع الذات وعجزه عن وضع أو تقبـل – ضـوابط موضـوعية وقد أوضحت التجـارب المتكـررة للإنسـانية أن الإنسـان ما إن يستسلم لإرادته حتى يكون الاستحواذ علـى الأشـياء

=

سوفوكل (أوديب ملكًا – أوديب في كولونا) وتتناولها فـي العهـد الروماني سبنيكا. وبالنسبة لأوربا تناولهـا الشـاعر الإنجليـزي دريدان، والشاعر الايطالي الفيري والفرنسي كرونـي، وفـولتر، ودي سيس، وم.ر. شينيه، واندريه جيد، وجود كوكتو.

والاستمتاع بكل لذة هو السلوك النمطي له، حتـى وإن شـذ المفكرون، وإذا كان حقًا أن الإنسان مخلوق اقتصادي – فمن الطبيعي أن ينتهي إلى عبادة العجل الذهبي، والنتيجة المؤكدة أن السعي لامتلاك الأشياء ينتهي بأن تمتلك الأشياء الإنسان، وبدلاً من أن تكون تابعة له، وفي خدمته، يصبح هو، بطريقة ما، تابعا لها وفي خدمتها. وهذا هـو انتصـار الرأسـمالية وعارها في نفس الوقت؛ فقـد مـلأت المجتمـع بالسـلع، والخدمات والأشياء التي وضـعت كلهـا تحـت تصـرف الإنسان.. ولكن الإنسان أصبح "تحت تصرفها"، فقد التفـت عليه أفعى الرأسمالية، وأصـبح لا يمكـن التحـرر منهـا إلا بوسائل "أفعوانية" فإنقاذ البيئة من تلوث الصناعة يصـبح هو نفسه صناعة، ووسائل الابتعاد عـن السـياق الحثيـث للعصر بالإجازات والـرحلات تـدخل مـا يثيـر السـياق من شراب قوي أو موسيقى صاخبة أو سـباقات رياضـية، فضلاً عـن أن الراديـو والتليفزيـون والصـحف أصـبح مما لا يمكن الاستغناء عنه في أي مكان، وفي أي وقـت ، وهو يربط الإنسـان بـالمجتمع الـذي أراد الفـرار منـه، وفي ضوء هذه الملابسات يفهم ظهور حركات "الهيبز" الذين

رأوا أن لا خلاص من المجتمع الصناعي وهيمنـة الأشـياء وعـرف البرجوازيـة، إلا التسـول والقـذارة، والمبيـت على الأرصفة، وإطلاق اللحـى، أمـا الـذين لا يجـرءون على هذه الصور من الاحتجاج أو الخلاص فإنهم بين الفينـة والفينـة يصـابون بالاكتئـاب والاغتـراب، أو يلجئـون إلى المخدرات أو المزيد من الشراب.

أما الحل الوحيد الذي يحقق السلام النفسـي ويخلـص المجتمع الأوربي من مشكلته المستعصية، وهي الإيمان با ، فهذا ما ترفضه أوربا في قرارة نفسها حتى الآن.

***

واستتبع هذا الخطأ في التنظير خطأ في التطبيق جعل الكفة الاقتصادية تهـيمن علـى الحيـاة، وجعـل الحريـة في الاقتصاد هي الأسلوب المقـرر فـي عـالم الاقتصـاد، كما هي في عالم السياسـة والاجتمـاع، وعنـدما ظهـرت الاشتراكية، فإنها كانت "رد فعل" ولما أرادت أن تكون "فعلاً" وأن توجد مجتمعا يؤمن بقوى أعظم مـن الإرادة الإنسـانية الطليقة، ويخضع لها سلوك الإنسان، رفضته أوربا، فسـواء كانت القوة هي قوانين "المادية الجدلية" أو "الإرادة الإلهيـة"،

أو حتى "ضوابط التخطيط المركزي" فإن أوربا ترفضها؛ لأن الحرية قيمة من القيم الجذرية للحضارة الأوربية، ولهذا فشل الاتحاد السوفيتي فـي النهايـة رغـم مـا حـاط تجربتـه من بطولات وعرق ودمـاء وآمـال؛ لأن أوربـا تفضـل "فوضى الرأسمالية" على ضـبط قـيم أعلـى مـن الإرادة الإنسانية.. وترى أن ثمن الحريـة رغـم فداحتـه أفضـل من الاستسلام لضوابط التنظـيم؛ وهكـذا مضـى الإنتـاج الرأسمالي بعجره وبجره، خيره وشره..

النظرية الإسلامية للإقتصاد

تبدأ النظرية الإسلامية للاقتصاد من نقطة معينة هـي الالتزام بالأساس الإيماني، وما يمليه من قيم توجـه الـنفس الإنسانية طبقًا لها، وقد ذهبت الرأسمالية إلـى أن الإقتصـاد لا يمكن أن ينجح إلا إذا أطلق العنان لوازع الربح وحريـة العمل وميكاينزم السوق.. إلخ. ولكـن هـذا الادعـاء، وإن لم يخل من وجاهة، فإنه لا يمثل المسلك الأمثل الذي يمكـن الوصول إليه، وقد عجزت الرأسمالية عن تصور مـا هـو أفضل منها لرفضها قبول الدين كقوة مؤثرة فـي المجتمـع، في حين أن تاريخ البشرية يوضح أن الجمـاهير اسـتجابت للأديان، ولما فرضته الأديان من ضوابط، حتى فـي أوربـا طوال القرون الوسطى عنـدما سـيطرت المسـيحية علـى الاقتصاد. فالقضية ليست قضية "الطبيعة البشـرية" مطلقًـا، ولكنها قضية مجتمع تمرد على هداية الدين، فلم يعد أمامـه خيار.

ويؤمن الاقتصاد الإسـلامي أن الرأسـمالية شـوهت وأفسدت الطبيعة البشرية عندما ركزت كل ثقلها على الجانب

المادي، الفردي منها، وبالتالي النظر إلى الاقتصاد كنشـاط يدور حول الفرد ويستهدف الربح؛ ذلك أن الطبيعة البشـرية تتضمن جانبا خيرا يمكن أن يستجيب لمعاني الإيثار والقـيم والاعتبارات الاجتماعية. ويمكن عندما يعنى بـه أن يـؤثر على الجانب الفردي المادي، بحيث يكبح جماحـه، ويلزمـه قدرا من الاعتـدال، وقـد اسـتخدمت الرأسـمالية الفائـدة والإعلان، ووسائل أخرى لإغواء الفرد وإضـرام ضـراوة الربح، كما يستخدم الكباريـة الخمـر والعـري والـرقص لاستثارة شهوات عملائه، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تتحـدث عن الطبيعة البشرية، فالطبيعة البشرية مزدوجة تتقبل الخير، كما تستسلم للشر، وقد كان يمكن أن تظهر "الثورة التجارية" في العصر العباسي في بغداد لو سلك تجارها مسلك زملائهم في أوربا واستسلموا لإغراء "الفائدة" ولكن تحـريم الإسـلام لها حال دون ذلك. وحال دون ظهور سوءات الرأسـمالية. وقد أغفلت الراسمالية الجانب الطيب في الطبيعـة البشـرية في حين أن استثمار هذا الجانب يمكـن أن يغيـر صـورة السلوك الاقتصادي للفرد وصورة الاقتصـاد ككـل، بقـدر ما استثارت الجانب السيئ وحولت الاقتصـاد مـن أساسـه

السوي، وهو العمل والإنتاج إلى البنوك والبورصات والمتاجرة في المال. وأصبح من البداءة القول إن "العملة" سلعة تخضع للعرض والطلب وتباع وتشترى كأي سلعة أخرى. وهذا تدمير للاقتصاد يجعل "قباطنة الصناعة" في قبضة المرابين (أي المصرفيين) ويخضع مصائر البشرية للرأسمالية.

ولهذا يرفض الاقتصاد الإسلامي دعوى الرأسمالية أنها هي التي تمثل الطبيعة البشرية، ويؤمن أن الطبيعة البشرية يمكن أن تتجاوب مع توجيهات الدين، مثلما تتجاوب مع دعوى الربح والنوازع الفردية، فقد آمنت الراسمالية بمبدأ "كل لنفسه، وليأخذ الشيطان الأخير" فأوجدت شرعة الأثرة، بينما يوجب الإسلام على المؤمن "أن لا يبتاع على بيع أخيه" فأوجد شرعة الإيثار. وقد استجابت الطبيعة البشرية للمبدأ الأول ويمكن أن تتجاوب مع المبدأ الثاني؛ لانها تتقبل الخطأ والصواب، الغواية والهداية وربما كان تقبلها لشرعة الأنانية أسهل وأسرع. ولكنه لا ينفي تجاوبها مع شرعة الإيثار ببذل بعض الجهد – والصفقة بعد، تستحق هذا.

وقد عالج الإسلام القضية الاقتصادية بطريقة يمتـزج فيها فهم النوازع الفردية بالتوجيه للقيم الاجتماعية. وهـذه المعالجة الحكيمة التي سنشير إلى مفرداتها فيمـا سـيلي، بالإضافة إلى الأساس الإيماني الذي يفترض أن يسـتوعبه ويعيه الاقتصادي الإسلامي، يجعل قيـام اقتصـاد إسـلامي يختلف عن الاقتصاد الرأسمالي أمرا ممكناً، ويوفر لـه مـا لم يتوفر في الاقتصاد الرأسمالي، بحيث يمكـن أن يمضـي قدما ويظفر بتجاوب بقية أفراد المجتمـع الـذين يؤمنـون بالقيم الإسلامية نفسها على اختلاف أوضاعهم – كعمـال، أو مستهلكين ، أو مواطنين، بحيث تكتسب الضوابط طابعـا إيمانيا ينبع من نفس الفرد، ويبعد كل البعـد عـن الطـابع البيروقراطي الرسمي الذي تتسم به ضوابط الدولة ويجعله لا يظفر بالتجاوب.. ومن هنا فإن من الخطأ قياس الضوابط الإسـلامية علـى الضـوابط التـي تصـدرها الحكومـات والمؤسسات في المجتمعـات الرأسـمالية التـي لا تظفـر بالتجاوب من الناس وإذا كنا نستبعد إمكانية حـدوث هـذا فذلك لأننا نعيش في النظام الرأسمالي الذي استغرقنا بحيث لم نعد نتصور نظاما غيره – ومثلنا كمثـل رجـل مفتـون

بغانية جميلة يمنحها بصره كله بحيث لا يرى زوجته، التي قد تكون أقل جمالاً له ولكنها أكثـر إخلاصـا. ولا يمكـن في هذه الحالة التعال بأي موضوعية للحكم على صـلاحية النظام الاسلامي.

ومن أهم المبادئ والأصول الإسلامية في الاقتصاد:

أولاً: إن القيمة الإسلامية العظمى في مجال الاقتصاد هي "العدل" ورجل الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يؤمن ايمانًـا عميقًا بالعدل إلى الدرجة التـي تجعلـه يخضـع تصـرفاته له ويتقي أي شائبة من شوائب الظلم الذي جعله القرآن قرينًا للشرك، وأى اقتصادي لا يستشعر هذه الحاسة إيجابا وسلبا، وبعمق يحكم تصرفاته، لا يعد إسلاميا؛ لأن مناط الإسـلامية في الاقتصاد ليس هو الصلاة والصيام، ولكـن العـدل. وإذا كان الاقتصادي الإسلامي يصلي ويصوم، ولكنـه لا يطبـق مقتضيات العدالة أو يأخذ نفسه بها، فإنه يخالف أولى المبادئ الإسلامية، ولا قيمة – في المجال الاقتصـادي – لصـلاته وصيامه.

وهذا الإحساس بالعدل يجعل التاجر المسلم لا يشـتط في طلب الربح، أو يستغل المؤمن. وإنه لمن الخطأ الفاحش

الظن أنه ليس هناك غبار أو ملام على تاجر يضاعف أرباحه أضعافًا مضاعفة مادام يؤدي زكاة ذلك بدعوى أن الربح من التجارة حلال دون قيد أو شرط؛ لأن المنبع الذي جاءت منه الزكاة ملوث أو حافل بالشبهات، فالأرباح المضاعفة لا تأتي إلا باستغلال غفلة، أو بانتهاز حاجة أو بحكم احتكار.. إلخ. وكلها صور من السلوك الاقتصادي في المجتمع محرمة وكريهة من وجهة نظر الإسلام.

ثانيا: يقرر الإسلام حق الملكية الفردية، ويقرُّ حرية العمل، ولكنه يرى أن الأصل في الملكية تعود إلى ا تعالى الذي أوجد الكون بأسره، بما فيه الإنسان؛ ومن هنا فإن الملكية هي ملكية استخلاف توجه لهدف الاستخلاف وتمارس ممارسة سليمة. فالسفية مثلاً يمكن أن يحرم من حرية التصرف في ماله.

وعندما يتعمق معنى الاستخلاف فإن الإمر يجاوز إطار المشروعية، وغير المشروعية. الذي هو الحد الأدنى إلى مستوى إعمار المجتمع وإثراء الحياة وإشباع الاحتياجات وتفريج الكربات. فإذا خُير بنك إسلامي مثلاً بين بناء شقق للأثرياء تحقق عائدا كبيرا، وشقق للفقراء تحقق عائدا أقل

فلا يكون هناك أقل تردد؛ لأن تيسير الشـقق للفقـراء هـو من باب تفريج الكربات وأولوية الأحتياجات. وإذا لم يفعـل البنك الإسلامي هذا فإنه لا يكون إسلاميا، ولكـن رأسـماليا يجرى وراء العائد الأعظم.

ولا جدال أن المليونير المسلم حقًا يسعد أعظم السعادة عندما يجعل ملايينه في خدمة النـاس وتفـريج كربـاتهم، وتحقيق احتياجاتهم.. بل إنه إذا لـم يفعـل هـذا فسـتنطبق عليه كل القوارع التي تضمنتها آيات القرآن للذين يكنـزون الذهب والفضة، أو يبذرونها على السفه والترف.

ثالثًا – يعترف الإسلام بالربح الحلال والأجر العـادل مقابلاً للعمل – الذي هو الأصل في القيمة، وهذا الاعتـراف لا يحول دون خضوعه لقاعدة العدل ولأدبيـات الممارسـة الاقتصادية الإسلامية.. وأي بخس أو شطط يجب أن يقـوم ويمكن لكل واحد محاولة ذلك حسبة..

رابعا: يستبعد الإسلام فكرة ممارسة الدولـة للنشـاط **الاقتصادي أو لجوئها إلى التأميم،** فلم تظهر هـذه الـدعوى في أي عهد من العهود الإسلامية؛ وهذا لأن نظرية الحكم في الإسلام هي كما ذكرنا في حينه "الحكم بين النـاس" ولـيس

"حكم الناس". لأن الإسلام – وهو المنزل من الله تعالى – فطن إلى مخاطر وانعكاسات قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي. فالقصور يؤدي إلى الفشل، والنجاح يؤدي إلى خطر سيطرة الدولة على حياة المواطنين ومصادر رزقهم بحيث تصبح الدولة نوعا من "الرزاق" فإذا غضبت على معارض فلا يجد عملاً، ولا سكنًا، ويموت جوعا.

ولكن هذا لا يمنع – بل هو يوجب – أن تتابع الدولة **مضي وسير الاقتصاد وأن تتدخل لتطمئن إلى سيره في المسار السليم، ويمكن في هذا الصدد أن تشجع وتثبط أو تدخل شريكة، أو حتى تتبنى مشروعات لا تحقق عائدا على الإطلاق؛ لأنها أقرب إلى الخدمات العامة.**

خامسا: هناك قطاع معين من النشاط الاقتصادي يتطلب تدخل الدولة، هو قطاع المال والبنوك؛ فالبنوك في المجتمع الرأسمالي تخلق نقودا وتصدر عملات أقوى وأكثر من العملات التي تصدرها الدولة، وهي تمارس هذا الحق دون أي رقابة، ويمكن بفضل سياساتها أن يؤخذ من الفقراء ليعطى الأغنياء. دع عنك أن الفائدة هي شريان حياتها؛ ولهذا يجب تحريم أخذ فوائد على القروض التي

تقدمها البنوك. وتحريم "الائتمان" أو تقييده بصورة حاسـمة. كما يمكن للدولة أن تضع بعض الضـوابط علـى سياسـة التجارة الخارجية والتصدير والاستيراد تحقيقًـا للمصـلحة القومية للبلاد.

سادسا: يعد التكافل الاقتصادي أحد الأصول التي تقوم عليها السياسية الاقتصادية في الإسلام. وطبقًا لها، فإن الدولة مسئولة عن رعاية كل مواطن، وهي مسئولة عن تيسير كافة الخدمات الحيوية – كالتعليم والعلاج والإسكان لأفراد الشعب جميعا. كما أنها مسئولة عن تشغيل كل من لا يجـد عمـلاً. إن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يرى في البطالة إلا إحدى ظواهر الاقتصاد الراسمالي، وهو لا يسيغها أو يقبلها. وكيف يمكن أن يتعطل الإنسان، والإنسـان كمـا يقولـون "أثمـن رأسمال" بل إنه الوحيد الذي يضم العمل ورأس المال معـا. فالبطالة هي إحدى ظواهر الإهـدار والفوضـى. والدولـة الإسلامية مسئولة عن تيسير العمل لكل من يطلبه عن طريق معاهد التدريب وإعادة التدريب التي تؤهل الأفـراد للمهـن والوظائف المطلوبة. وما دام أجر هذه المهـن أو الوظـائف مجزيا، فليس لأحد أن يرفضها، وهناك دائمـا عمـل لكـل

عامل. والقول بغير هذا إنما هو دليل على ضعف العزيمـة، أو التخلص من المسئولية.

سابعا: بقدر ما يتشرب أصحاب الأعمـال والعمـال "الأساس الإيماني" ومبادئ السياسة الاقتصادية في الإسـلام بقدر ما تصبح حقوق العمال واجبات أصحاب الأعمـال... وحقوق أصحاب الأعمال واجبات العمال، وينتفي الصـراع الطبقي ويسود السلام وينطلق الجميع بروح الأخوة الإسلامية ومجتمع العدول الذي يسعى بذمتهم أدناهم. مـن منطلقـات واحدة (على اختلاف المواقع) لتحقيق أهداف واحدة، ويحـدد العدل الإسلامي حقوق العمال، وهي أساسا الأجر الذي يكفل العيشة الكريمة لعامل نمطي (فرد وزوجة وثلاثة أبناء مثلاً). وهذا هو الحد الأساسي للأجر، ويمكـن أن يضـاف عليـه محفزات تتعلق بالإنتاج أو مساعدات عمل إضـافية.. إلـخ. كما يمكن أيضـا أن يمـنح أصـحاب الأعبـاء عـلاوات من صندوق الزكاة أو الرعاية الاجتماعية، ويفترض بالطبع أن تكون ساعات العمل معقولـة (ثمـاني سـاعات عـادة) وأن تتوفر كل شروط الأمن الصناعي والصـحة المهنيـة.. إلخ.

وفي الاقتصاد الإسلامي الأمثل، توضـع الميزانيـات على أساس الأجور الواجبـة، لا أن تحـدد الأجـور طبقًـا للميزانيات، ويشغل العمل رأس المال.. لا أن يشـغل رأس المال.. العمل..

ثامنًا: في المجتمع الإسلامي الذي يتخذ من الشـورى أسلوبا حياتيا. يكون لنقابات العاملين دور رئيسي في ممارسة هذا الأسلوب مع الإدارة التي يفتـرض أن ترحـب بهـذا، ولا ترى فيه افتياتا عليها؛ لأن هذا الإحسـاس إنمـا ينبـع من صميم الإدارة الراسـمالية التـي تقـوم علـى الفـرد، والاستئثار.. إلخ. إما المجتمع الإسلامي فكل دوائر العمـل والحياة بدءا من الأسرة حتى الدولة تقوم علـى الشـورى، وعلى تبادل الأفكار، والنقابة تسهم في هذا بما تعجـز عنـه الإدارة لأنها تعرف "العنبر" الذي تجهله الإدارة في مكاتبها، ويمكن أن تعبر عنه بما يحقق مصلحة الإنتاج، ولا ينفي هذا قيامها بدور في الدفاع عن حقوق العمال عندما يحدث انتهاك لها وهو أمر لا ترفضه الإدارة الرشيدة؛ لأنه فـي النهايـة يصب في مصلحة العمل والإنتاج، فلا يجود العامل عمله إذا

شعر أنه مقهور أو مظلـوم أو منتهـك الحقـوق. فالعامـل المكرم.. هو العامل المجود.

تاسعا: في معظم الدول الإسلامية التي تكاد تدخل كلها في إطار الدول المتخلفة، تمثل "التنميـة" وسـيلة اسـتدارك التخلف ومحاولة اللحاق بالدول "المتقدمة" ومع أن فهم الدولة الإسلامية للحياة يختلف عن فهم الـدول المتقدمـة بالنسـبة للتركيز على كثرة الاستهلاك، فيظل التحدي قائمـا، وتظـل التنمية أبرز وسائله. **والتنمية في حقيقتها عملية حضـارية وشعبية واذا قامت بها أجهزة الدولة، أو وضـع خططهـا الاقتصاديون وحدهم فسيكون مصيرها الفشل دون أي ريب. ولن تنجح التنمية إلا باعتبارهـا عمليـة حضـارية – أي إسلامية – تقوم على استنفار الأمة رجالاً ونساء، صـغارا وكبارا للتنمية باعتبارها صورة من صور الجهاد الإسلامي، وتحقيق "العزة للمؤمنين"، ومجابهة القوى التـي تريـد أن تفرض الذلة والتبعية على الأمة الإسلامية.**

ويجب دفع كل المنظمات الشـعبية إلـى الاشـتراك في التنمية، وذلك بتشجيع النقابات والتعاونيات والصـحف

وجمعيات حماية المستهلكين وفئات العمال المبدعين.. إلخ. ودراسة اقتراحاتهم وملاحظتهم.

عاشرا: لم تستطع معظم المعالجات الاقتصادية أن تفيد من النظم التعاونية في الإنتاج أو الاستهلاك أو تجربة إدارة العاملين لبعض المنشآت لغلبة الروح الفردية ومنافسة المؤسسات الرأسمالية، وهي عوامل يفترض أن لا تكون مؤثرة في المجتمع الإسلامي والاقتصادي الإسلامي، ومن الخير استكشاف هذه المجالات واحتمالات نجاحها؛ لأن نجاحها لن يكون اقتصاديا فحسب، ولكنه سيعمل على توهين قوة الأثرة والأنانية والفردية الشائعة في المجتمع الإسلامي للأسف.

رابعًا

قضايا المجتمع

أ- الصحافة

١- الصحافة على أعظم جانب من الأهمية والخطورة لأنها:

(أ) رئة يتنفس الشعب عبرها ومنبر للتعبير عن إرادته ، ووجهات نظره ونقده وكشفه للأخطاء وتقديمه إضافته البناءة. ووسيلة ثمينة للمساهمة الشعبية في القضايا العامة والحكم الشعبي.

(ب) وسيلة من وسائل التثقيف الشعبي العام.

(ج) وسيلة من وسائل الإعلام والأنباء والتعرف على المتغيرات والتطورات في العالم.

وإسلاميا فإن هذه المهام تدخل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإشاعة العلم وعدم كتمانه، والتكافل الإسلامي، والتعاون على البر والتقوي. فهي في صميم الواجبات الإسلامية.

وهذه المهام تجعل الصحافة حيوية للشعب، وقد تكون أشد أهمية ولزوما من البرلمان ومجلس الرقابة والتشريع؛ لأنها وسيلة حرة ومباشرة للنصح وكشف الأخطاء والتعليم –

٢- لهذه الأسباب يجب أن تكون الصحافة حرة حـرة حرة... بمعنى أن يكون من حـق أي مـواطن أن يصـدر صحيفة أو مجلة ما دام هناك من يتحمل مسئولية ما ينشـر فيها دون حاجة إلى ترخيص. وأن لا تكـون هنـاك رقابـة من أي نوع، إكتفاء بالقانون العادي الذي يحمي الأعـراض والسلامة الوطنية، ويعاقب على الإفك، ويعطي لكل من نُشِرَ عنه ضده خبرا مكـذوبا حقًـا فـي التعـويض، ويعاقـب على المساس بالحياة الخاصة أو مجاوزة الآداب العامة.

إن الادعاء بأن الصحافة يجب أن تكون مؤممـة هـو ادعاء أثيم ووصمة عار لكل من يدعيه لأنه لـيس إلا تعلـة لرغبة الحكومة في التحكم والسيطرة والمضي في تصرفاتها – حسنة أو سيئة – بعيدا عن مراقبة الشعب ومتابعته وكشفه لأخطائها وتجاوزاتها.

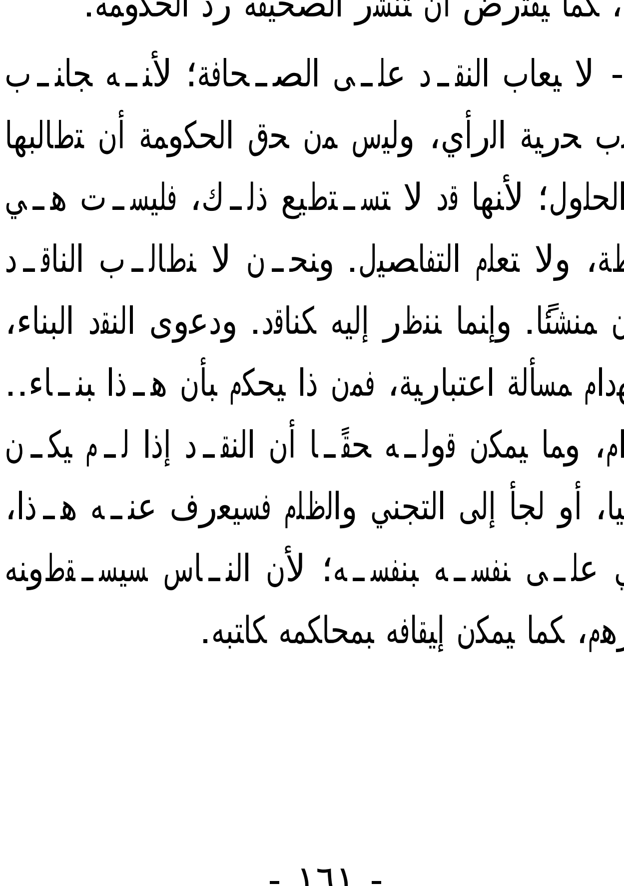
والذين يقولون إن هذا التأميم المزعوم – أو التكمـيم يحول دون سيطرة الرأسمالية على الصحافة كالذين يهربون من الرمضاء إلى النار، أو الذين يعمونها بدعوى تكحيلهـا، لأن الرأسمالية مهما كان جبروتهـا فلـيس لـديها سـجون أو اعتقالات ولا تستطيع أن تنصب المشانق أو تفرض حكم

الإرهاب، وهي لا تستطيع أن تحول دون ظهـور صـحافة الرأي.. وصحافة الأحزاب العمالية والشـيوعية والهيئـات الدينية والنقابات، في حين أن الدولة الشمولية تكتم الأنفـاس، ولا تسمح بنفس واحد يتردد، إلا إذا كان نفاقًا ومديحا للحاكم وإشادة "بالإنجازات" كمـا يقولـون. وهـذا أمـر واضـح لا يحتاج إلى دفاع، ولا يحـاج فيـه إلا المرضـى بجـذام الشمولية من شيوعيه أو فاشيه، ولا علاج له ولا شفاء منه.

٤- لا يجوز كذلك بـدعوى النقابـة فـرض قيـود على إصدار تحرير الصحف كاشـتراط أن يكـون رئـيس التحرير والمحررون أعضاء فـي النقابـة. إن الاعتبـارات المهنية لا يجوز لها أبدا أن تمس الحقوق الأساسية للإنسان، التي منها حرية الرأي، أو تحجـر عليهـا بـأي طريقـة، إن الصحافة إذا كانت مهنة "وأكل عيش" فإنهـا قبـل ذلـك – وأهم من ذلك – وسيلة رأي وفكـر ومبـدأ، ولا يجـوز لها كصناعة أن تفتات على نفسها كرسالة.

٥- من واجب السلطة التنفيذية متابعة كل مـا ينشـر في الصحافة عن طريق "إدارة" أو "وزارة لشئون الصـحافة" تتولى الاتصال بالهيئات والوزارات التي تنشـر الصـحف

عنها أنباء أو تكشف عندها أخطاء وتجاوزات، فإذا كان النبأ كاذبا، فعليها أن تثبت ذلك بمنطق الوقائع، ويمكنها أن ترفع دعوى قضائية، وإذا كان هناك لبس فتقوم بتوضيحه، وإذا كان صحيحا فعليها أن تعترف به وتشكر الصحيفة؛ فالرجوع للحق فضيلة، ويمكن للصحف أن تطالب الحكومة بالرد وتتحداها، كما يفترض أن تنشر الصحيفة رد الحكومة.



٦- لا يعاب النقد على الصحافة؛ لأنه جانب من جوانب حرية الرأي، وليس من حق الحكومة أن تطالبها بعرض الحلول؛ لأنها قد لا تستطيع ذلك، فليست هي في السلطة، ولا تعلم التفاصيل. ونحن لا نطالب الناقد بأن يكون منشئًا. وإنما ننظر إليه كناقد. ودعوى النقد البناء، والنقد الهدام مسألة اعتبارية، فمن ذا يحكم بأن هذا بناء.. وهذا هدام، وما يمكن قوله حقًا أن النقد إذا لم يكن موضوعيا، أو لجأ إلى التجني والظلم فسيعرف عنه هذا، وسيقضي على نفسه بنفسه؛ لأن الناس سيسقطونه من تقديرهم، كما يمكن إيقافه بمحاكمه كاتبه.

ولا ينكر أحد أن أعظم مهمة للصـحافة هـي النقـد، وكشف الأخطاء، وسجل الصحافة فـي هـذا سـواء كـان في مصر، أو العالم العربي الإسلامي، أو العالم بأسره حافل بالقضايا التي أثارتها، والأخطاء الجسـيمة التـي كشـفتها.. ومن الخير للحكومة والسلطات أن تلتزم بالقوانين والأوضاع السليمة، فلا تدع للصحافة قولاً. ولا يجوز أن يقـال للناقـد لم تنقد قبل أن يقال للمخطئ لم أخطأت، ولماذا نلوم صحيفة تتغذى على الأخطـاء، ولا نلـوم الـذين يرتكبـون هـذه الأخطاء..؟

وحتى الصحف الشيوعية التـي تحتـرف التزييـف، ولا تعترف بأي موضوعية وتعض اليد التي تحسـن إليهـا. فإن صدروها مطلوب لِما أشرنا اليه في الفقرة السابقة، ولأنه من ناحية اخرى يكشفها ويعرفها ، ويبدد حسن الظن بها.

لا ينفي هذا أن الصحافة يمكن عن طريق محرريهـا أن تقدم اقتراحات وإضافات ومشروعات وتقارير كلها تمثل إضافة منشئة وتسهم في البناء. وقد يـأتي أعظـم إسـهامها في هذا، عندما تتسع صفحاتها (بحكم كثرة العـدد وحريـة الرأي) للمواطنين، إذ سيمكن للأفراد والهيئات التي لا تجـد

النوافذ والمنافذ أن تقدم إضافتها بصورة يتحطم معها احتكار السلطة وإصدار القرار، وليس شرطًا أن يأتي هذا عن طريق مقالات مطولة؛ إذ يمكن أن يأتي عـن طريـق المـواطنين فيما يكتبونه إلى الصحف لفتًا للانتباه إلى القصور والثغرات وتقديم الاقتراحات البناءة في سطور معدودة.

قد يذكر أن الصحافة لها سخافاتها وفضولها، وسـعيها نحو الإثارة (أي إثارة) وجعلها من الحبة قبـة وتلصصـها على الحياة الخاصة وحرصـها علـى "السـبق الصـحفي" ولو بالباطل، وأنها تكون في بعض الحالات "كلـب الصـيد" الذي يسلط على الأبرياء، وجرائم الصحافة في تملق الحكـام وإفسادهم هي إحدى الوصمات في وجه بعـض الصـحف، وأنها تعني بأخبار راقصة أكثر ما تعني بأخبار شيخ الإسلام، وأنها تضخم في تصوير الجرائم وتضم المتهمين بالجريمـة ولا زالوا أبرياء.

وقد تلجأ إلى وسائل سلبية وإيجابية للابتزاز.

كل هذا صحيح ولكن ثلاثة أو أربعة ضـوابط تكفـي إلى حد كبير للنزول بهذه السـوءات إلـى أقلهـا كـالنص في القانون على عدم نشر أسماء خاصة إلا بإذن صـاحبها،

والنص على عدم نشر أسـماء أو صـور المتهمـين قبـل أن يصدر الحكم النهائي بإدانتهم والـنص علـى المحاكمـة على كل صور الابتزاز.. إلخ.

ب – السياسة التعليمية

ليس مـن المبالغـة القـول. إن السياسـة التعليميـة – في معظم الدول العربية والإسلامية – إنما هـي جريمـة منهجية ومستمرة ترتكب عاما بعد عام في حق هـذه الـبلاد وتعود بأسوأ الآثار. وإن من الضروري التخلص منها كلية؛ لأن أي محاولة للإصـلاح الجزئـي أو الترقيـع لا قيمـة لها على الإطلاق.

ذلك لأن السياسة التعليمية المثلـى يجـب أن تحـتفظ للتعليم بعنصرين:

الأول: قيم معنوية وأدبيات تكون من المـادة العلميـة بمثابة الروح من الجسد والقوة المحركة من الآلة، وتضـفي عليها الطبيعة الرسالية وتحول دون أن تكون مجـرد جثـة هامدة أو مادة خام يسهل العبث بها أو اسـتغلالها، ويصـبح التعليم بأسره وبالنسبة للأسـتاذ والتلميـذ عمليـة روتينيـة في الأداء وانتهازية في الهدف.

ومهما بحث الباحثون فلن يجدوا أرسـخ ولا آصـل، ولا أكمل من الإسلام – دين الأمة وضميرها – ليكون جذرا للقيم لأنه يصل بها إلى ا – تعالى.

الثاني: أن تخطط السياسة التعليمية وتوضح المنـاهج والبرامج ليكون الدارس صالحا كمواطن ومنتجـا كعامـل؛ بأن تعمق في نفسه الإحساس بالولاء لوطنه الخاص ولوطنه العام "دار الإسلام" وأن تربطه – ثقافيا – به، وأن تجعله يسد حاجة حقيقية من حاجات المجتمع فـي الإنتـاج، والمهـن أو الخدمات أو غيرهـا، وأن يكـون المتخرجـون بالعـدد والمستوى الذي تتطلبه البلاد وخطة التنمية، وبهـذا يحـدث التطابق ما بين العلم.. والعمل، وتكون ثمرة توفر عنصـري الولاء والتطابق مـع الاحتياجـات أن يصـبح الدارسـون في خدمة المجتمـع وإشـباع احتياجاتـه، ولـيس العكـس – أي أن يكون المجتمع في خدمتهم وإشباع حاجاتهم.

وعند مقارنة هذه بالسياسة التعليمية المطبقة بالفعـل، يتضح أنها:

(أ) لم تعن بناحية القـيم العنايـة الواجبـة، أو حتـى بعضها، وهي لا تدرس الإسلام تبعـا للقـيم، وإذا درسـته فبصورة سقيمة مجردة من الروح.

ونتيجة لذلك أصبح التعليم بدون قيم، وغلبت الانتهازية على التلميذ والمدرس معا فأصبح هم الأول النجاح بأي ثمن، وأصبح هم الثاني استغلال صفته لزيادة دخلة الضئيل والذي لا يمكن أن يفي ببعض متطلبات الحياة، ولـم تقـف هـذه الانتهازية بعد التخرج ، وعند ممارسة العمل، فقـد أصـبح يؤدي هذا العمل بلا ضمير ولا إتقان، وأصـبح التسـويف وإساءة المعاملـة وعشـوائية الأداء والتسـيب والـتخاص من المسئولية سمات بارزة في المجتمع العربي والإسلامي.

ولا يقال ولماذا لا توجد هذه الصفات لـدى العـاملين في أوربا والاتحاد السوفيتي وهم لا يدرسون الأديان؟ ذلـك لأن لكل مجتمع ضوابطه وجذوره الخلقية ومناخه العام الذي ينعكس على السلوك. وبالنسبة للعالم الإسلامي فقـد ارتـبط الضمير بالدين بحيث أصبح لا أمانة لمـن لا إيمـان لـه.

ولا نستطيع أن ننقل ضوابط وجذور ومناخ المجتمع الأوربي أو السوفيتي، وعلى كـل مجتمـع أن يعـيش فـي إطـاره الحضاري الخاص.

(ب) إن البرامج توضـح بطريقـة تنـزع الـدارس من بيئته (خاصة في القرى) لتبدأ عمليـة تغريبـه وإبعـاده عن مجتمعه واجتثاث الوشائج والجذور التـي تربطـه بـه، وتبدو البرامج وكأن واضعها هو الاستعمار نفسه، فالتلميـذ يدرس الثورة الفرنسية ونابليون وشكسبير، أكثر مما يـدرس ثورة الإسلام وخالد بن الوليد وأبا العلاء المعـري، وأعلـن الإفلاس بالنسبة للغة العربية. وأصبح اللحن أمـرا مقـررا وسائغًا وأن "النحوي" ثقيل ومرفوض، وبهذا لم يحس الدارس بعمق حاسة الولاء للمجتمع والارتباط به كمـا لـم يحـدث التجاوب المطلوب بين البرامج وخطط التنمية؛ فوجد فـائض من الخرجين لا يجد عملاً بينما يحدث نقص في تخصصات مطلوبة، مما أساء سلبا وإيجابا إلى خطط التنميـة وأوجـد جيشًا من العاطلين.

ولا بد من ثورة تعليمية تسـتهدف أن يحقـق التعلـيم غرس الانتماء من ناحيـة، والتجـاوب مـع الاحتياجـات

من ناحية أخرى. ومن الخصـائص المميـزة التـي يجـب أن توفرها الجمع بين العلم والعمل بحيث لا يكون هناك علم بدون عمل، أو عمل بدون علم.

ولا بد أيضـا مـن اسـتدراك الفجـوات الواسـعة في السياسات التعليمية مثل التثقيف بالكتـاب، ومـا يمكـن أن يتبعه من دراسات بالمراسلة، أو مسابقات اطلاع، وعـدم إشاعة التدريب المهني وفتح أبوابـه أمـام كـل العـاملين لاستدراك التخلف المهني من ناحية، وللتعرف على العناصر النابهة من العاملين ورفع مستوياتها بقدر ما تتوصـل اليـه من تحسين أو تطوير لوسائل الأداء أو استكشـاف لأسـرار التكنولوجيا التي هي لغة العصر وسر قوته.

وهناك "تعليم الكبار" والجامعات الشـعبية والمفتوحـة والدراسات الحرة وكلها رئات ومنافذ يمكن لمئات الألـوف أن يطلعوا عبرها إلى عالم الثقافة دون أن تقف في طـريقهم الأسوار الحجرية العاليـة للمـدارس والجامعـات، وتلـك البيروقراطيـات التـي تشـل المبـادءات وتكـون أشـبه "بقميص كتاف" يقيد النشاط الحر الخلاق.

وهذه المؤسسات والهيئات التي يكون طابعها الرئيسي هو المرونة والتكيف طبقًا لظروف واحتياجـات الدارسـين يجب أن تشجع، ويجب أن تتسع لكل فئات الشعب من ربات البيوت والفلاحـين والعمـال النـابهين وغيـرهم، ويجـب أن تشارك في إقامتها وإدارتها الهيئات الشعبية والمنظمـات الجماهيرية.

إن الدولة تنفق بالملايين علـى الجامعـات، وتنفـق بالمئات والألوف على هذه المنافذ والرئات والوسائل الحـرة والفعالة للثقافة... ولـيس هـذا مـن العـدل أو المصـلحة في شيء.

ج – الفنون والآداب

تعد الفنون والآداب من التحديات التي لم تفهـم حتـى الآن، ولم يتقدم معظم المفكرين الإسلاميين بالحل الحاسـم؛ لأنهم حصروا أنفسـهم فـي جزئيـات الفكـر الإسـلامي، أو ما قدمه السلف من تصورات، أو ما يجب أن تكون عليه بصرف النظر عن حكم الواقع والضرورات التـي تفـرض نفسها بحيث لا يكون ما انتهوا اليه فنًا له مقومات الفن.

قال الدكتور زكي نجيب محمود "إن الفن في مجموعه عالم يخلقه الإنسان لنفسه ليستريح من عناء عالم لـم يخلقـه لنفسه، بل فُرضَ عليه فرضا" وهـذا قريـب ممـا جـاءت به بعض الروايات المأثورة عن الرسول عـن المصـورين "الذين يحاكون ما خلـق ا " أو المثـالين الـذين يوجـدون ما يمكن أن يكون وثنية، أو مؤديا للوثنية. وهو مـا يمثـل جانبا من جوانب العزوف عن الفنون فـي أصـل الاتجـاه الإسلامي نحوها، دون أن ينفي هذا وجود الفنون في مجتمع إسلامي. كما يبدو أن من أهم أسباب عزوف الفكر الإسلامي عن الفنون والآداب أنه أهمل إحدى القيم الإنسـانية الثمينـة

في الحياة وهي الجمال، وعندما يتصدى ديـن مـا لتنظـيم وتوجيه الحياة فلا بد أن يتجاوب مع المشاعر التـي تعتمـل في نفوس الناس والقيم التي تشيع في حياتهم، والجمال هـو إحدى هذه القيم. والقرآن الكريم هو أول من يعترف بـذلك، وقد تضمن آيات عديدة توجه نظر المؤمنين إلى الجمال الذي أبدعه ا في الحيوان، وفي اللباس، وفي مشـاهد الطبيعـة من نجوم كأنها مصابيح تزين السموات أو الجبال.. أو الليل أو النهار. وأنكر على من حرم زينة ا ، ووجـه المـؤمنين لأن يأخذوا زينتهم عند كل مسجد، وكان الرسول ﷺ يطبـق هذا. ويعني بشعره وملبسه.. وقال إن الـدنيا متـاع وخيـر متاعها المرأة التي إذا نظر إليها زوجها سرته.. إلخ، وحبب إليه الطيب والنساء.. ولكن الفكر الإسلامي التقليدي لم يهـتم بهذه الناحية، وركز عنايتـه علـى العبـادة أو المعـاملات أو السياسة.

وعندما جوبه بأولى قضايا الفنـون "الغنـاء" تذبـذب ما بين الجواز والكراهية، علـى أن الأحاديـث ثابتـة فـي أن الرسول سمح بالغناء في بيتـه، وسـمح للتـي نـذرت أن تضرب بالدف عند عودته أن تفعل، وكان يطلع عائشـة

على "رقص الحبشة" ويفسح لها حتى تمل هي. كما كان يسابقها.. وبدلاً من هذا ظهرت أحاديث عديدة تتوعد بالويل والثبور كل من يستمع إلى غناء، وتحرم "كل ذي وتر". وإذا أريد بالفن أن يكون نوعا من التثقيف ومعالجة القضايا الفكرية والاجتماعية بطريقته الخاصة، فليس هناك – فيما نرى – حرج في هذا؛ لأن إعمال الفكر سواء كان عن العقل المحض أو الإلهام أو الحدس، أو ما يوحي به القلب، كلها أبواب مفتوحة لا يتصور غلقها، وإنما يكون الحكم على الثمرة الأخيرة، ويمكن أن يدخل في هذه المعالجات – بوجه خاص – الشعر والموسيقى والتمثيل (سينمائيا أو مسرحيا).

ولكن كثرة الناس وجمهورهم تريد من الفنون نوعا من الترفيه والاستمتاع، وبالذات الاستمتاع بالجمال، واستثارة العواطف وبالذات ما يتعلق بالجنس؛ ولهذا السبب يذهب معظم الناس إلى السينما، أو يقرءون الروايات العاطفية، أو يفضلون نوعا خاصا من الأغاني، أو يفتحون – ويغلقون جهاز التليفزيون.

وقد أشار القرآن الكريم في مواضيع عديـدة وبصـيغ مؤكدة إلى أن الحياة الدنيا **لعب ولهو** **وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو** و**اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم**

وأشار إلى "حرث الدنيا" وسحر هاروت وماروت وما فيـه من فتنة، ووضع هؤلاء جميعا في مواجهة رسالة الأنبيـاء، وهداية الأديان، وقرر بصريح اللفظ  **كـلا نمـد هـؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطـاء ربـك محظـورا** ٢٠ الإسراء. وترك الجميع إلى ا تعالى يوم القيامة، الأمر الذي يفترض فيه أن كل هذه الصـور مـن اللهـو حتـى وإن جافت بعضها المثل والقيم الإسلامية، ستوجد دائما وأبدا في المجتمع الإسلامي لأن عطاء ا ليس محظورا، والحكم فيها إلى ا يوم القيامة.

والإسلام في هذا يجرى على سننه في تقديرالطبيعـة البشرية، والاعتراف بما للغريزة والعاطفة من قـوة وأثـر. وأن الإنسان ليس كائنًا مجردا أجوف، يمكن أن يمـلأ كمـا لو كان جوالاً، أو يحمل حملاً دون مقاومة.. إنه كائن حـي **تضطرم فيه العواطف والشهوات والميول.**

كما أن الإنسان يتفاوت ما بين رجل وامرأة ، ولكـل واحد طبيعة عاطفية لها اتجاهاتها، وما بين مراهق يسـتقبل الحياة، وهرم يودعها. ففي المراهقة ينمو الإحساس بالجمال في الطبيعة والفنون، ثـم يتطـور إلـى الجمـال الأنثـوي أو الرجولي، ويأخذ طابع الحب والجنس ويصل مـن القـوة إلى درجة لا يمكن أن تدفع ويصـبح قصـارى مـا يمكـن أن نصل إليه هو تنظيمها وتهذيبها، ولهذا جرى القول.

وهل عجب في أن تحن نجيبـــة

إلى إلفها، أو أن يحن نجيب؟

وقيل: عجب الشاب لاصبوة له.

وتؤكد الخبرة التاريخية أن العصور الإسلامية لم تخلُ من صور اللهو، بل وجد في بيت الرسـول مـن تتغنـى. ورد الرسولﷺ عمر بن الخطابرضي الله عنه ردا جميلاً لما اسـتنكر ذلك. وفي مقابل هذا فإن ما يحفل بـه المجتمـع الأوربـي المعاصر من شراب ولهو ورقص واستثارة للشهوات لم يكن موجودا منذ مائتي سنة، ولا هـو يمثـل جـزءا لا يتجـزا من خصائص هذا المجتمع. وقد خضعت بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لفترات من التزمـت الأخلاقـي

لم تكن تسمح ببعض ما نشاهده اليوم من تحلل – فحرمت الخمور في الولايات المتحدة. وفرضت الملكة فيكتوريا على المجتمع البريطاني مسحة من التزمت لا يقل عما يطالب به المتشددون من الشيوخ. وكان مسلكها من التدخين لا يقل عن مسلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب إمام الوهابية وظل التدخين طوال عهدها يعد فجا وقذرا يتطلب لبس سترة خاصة، وكانت تلك الفترة هي فترة ازدهار بريطانيا ووصولها للقمة. وعندما قامت الثورة البلشفية في روسيا استبعدت – بإجراءات ثورية – كل هذه الصور من التحلل والجنس أو إدمان الخمور. ومع أن نزعة التحلل من عقدة الزواج والدعوة إلى الحب الحلا سارت جنبا إلى جنب الدعوة الاشتراكية. وأن اللقاء الجنسي اعتبر في الأيام الأولى للثورة البلشفية مثل "جرعة ماء" إلا أن الاتحاد السوفيتي قضى قضاء مبرما على البغاء، وعلى الكباريهات والملاهي، واستبعد كل صور التبرج، والتواليت، بما في ذلك الكعب العالي، واختفت كل معالم الأنوثة من المرأة السوفيتية، وفيما بعد المرأة الصينية، وأصبح العمل الشاق في الحقول والمصانع والخدمات العامة

حظها من المساواة.. وحرمت الروايات السينمائية الأمريكية وظللت هذه الحالـة حتـى ثلاثـين عامـا خلـت بالنسـبة للاتحاد السوفيتي، بينما ظلـت حتـى الآن تقريبـا بالنسـبة للصين. وقد كان من بـين الـتهم التـي ألصـقت بزوجـة ليوتشاوسي، أنها شوهدت أيام الثورة الثقافية وهـي تضـع قدميها في حذاء بكعب عالٍ! ولهذه التهمـة وتهـم أخـري أقصيت عن الحياة العامة قرابة عشر سنوات.

وهذه الوقائع تثبت أن فكرة الاستمتاع الطليق تعرضت في المجتمعات الأوربية لعدد من الضوابط، وأن من الممكن للمجتمع الإسلامي أن يتجهم للتدخين، وأن يلغي الكباريهـات والمراقص، وأن يحذف من الأفلام كل لقطات التقبيـل إلـخ دون أن يشذ عما حدث في المجتمعـات الأوربيـة نفسـها حينًا ما.

مع هذا فإن المعالجة الموضـوعية والعميقـة للأمـر تتطلب أن نضع في تقديرنا.

أ – أنه لا بد لكي ينجح سد البـاب أمـام الاسـتمتاع من وجود درجة عالية من كبح جماع العواطف، الأمر الذي لا يستطيع المجتمع الليبرالي التصدي له دائما، وقد يصـور

ذلك النقلة البعيدة ما بين ضبط الملكـة فيكتوريـا للمجتمـع البريطاني إلى شيوع الميني جيب في هذا المجتمع نفسه كما يصوره فشل تجربة تحريم الخمور في الولايـات المتحـدة، وأنها كانت الفرصة الذهبية للتهريب والعصابات. وإذا كانت المجتمعات الاشتراكية قد صمدت حينًا فـذلك لأنهـا عـادة من الدول الفقيرة التي لا تطيق الاستمتاع، وأمامها معركـة مريرة للبناء واستكمال الأساسيات. فعزوفها يعود إلى أسباب عملية أكثر مما يعود إلى اصول مبدئية.

أما في المجتمعات العربية والإسلامية. فـإن الأمـر يتذبذب ما بين حرمان تقليدي يجاوز الحدود ويكبت المشاعر إلى محاولات تعمد اليها السلطات في بعض هذه المجتمعات، كما هو الحال في مصر مـثلاً، لإشـغال الشـباب وتمييـع عناصر المقاومة، وتؤدي إلى شيوع صور مـن الاسـتمتاع الرخيص. إن الرقص الشرقي مثلاً لم يكن ليشـاهد إلا فـي حفلات الزواج التي لا يحضرها سوى المدعوون، ثم جاءت السينما فجعلته متاحا "بالألوان الطبيعية" والأحجـام الكبيـرة لكل من يدفع بضعة قروش، ثم جاء التليفزيون فأدخلة مجانًا في البيت المصـري وأصـبح مـن الممكـن لكـل فـرد

من البرجوازية الصغيرة أن يستمتع برؤية حـريم كحـريم السلطان! وأصبح الإقلاع عن هـذا التخـدير والاستسـلام لِما تهوى الأنفس ودغدغة الغرائز أمرا يتطلب ايمانًا وإرادة وقوة نفسية تجعل الفرد لا يحس بغصـة لأنـه حـرم حقًـا أو خسر كسبا.

ب – أن الإسلام نفسه لم يحرم الاستمتاع والطيبـات من الرزق بل إنه يضيف أيضا "الزينة" بحيث يضفي البعـد الفني على الاستمتاع ولم يعتبر الزواج، وما فيه مـن صـلة جنسية – شرا لا بد منه، كما ذهبت إلى ذلك بعض المذاهب المسيحية – ولكن "سنة" نبوية يثاب عليها ومن النادر أن نجد دينًا كالإسلام يصرح بأن الزوج ينال ثوابـا علـى علاقتـه الجنسية مع زوجته، وقد أدهش هذا حتـى المسـلمين الأول وسألوا النبي "أيأتي أحدنا شهوته ثم يكون له أجـر"؟! فـرد: "أرأيتم لو وضعها في حرام ألا يكون عليه وزر قـالوا بلـى قال فلم تحتسبون بالحرام ولا تحتسبون بالحلال؟!" وهذا هـو منطق الإسلام في استبعاد التابو والخطيئة التي تحيط بالعلاقة الجنسية وتلوثها.

وبجانب هذا فإن الإسلام يتقبـل تفـاعلات المقاصـة والبدائل والمكفرات إلخ.. ويتفهم الطبيعة الإنسانية وما فيهـا من ضعف، وقد أقر ولو في حدود ضيقة – نظام ملك اليمين وكانت الجواري يقمن بدور كبير في الاسـتمتاع الجنسـي والأداء الفني دون ضير أو لوم..

ومن هذا كله يتبين أن الاسـتمتاع لـيس موضـوع تحريم في الإسلام. وإنما هو موضوع ضبط وتنظيم.

ج – أن كل صور التحريم التي تقوم الدولة بتطبيقهـا لها مآخذها وانعكاساتها؛ فتحريم الخمر في الولايات المتحدة أدى إلى شيوع السوق السوداء، وبروز العصابات والتهريب إلخ، مما جعل السلطات تستبعد التحريم – وتعيـد الإباحـة، ولم يستطع الاتحاد السوفيتي أن يفرض أحكامـه إلا بفضـل ستار حديدي بالنسبة للخارج وجيش مدني بالنسبة للـداخل. ومن المشكوك فيه أنه كان ينجح في هذه الناحية لـولا أنـه يقبض بيد من حديد على كل المجالات، وأن الدولة شـمولية طاغية، وما إن تراخت القبضة الحديديه حتى بدأ التحلل.

والخطأ الأكبر الذي قع فيه أنصار "**دولـة الفضـيلة**" أنهم في حماسهم للفضيلة يريـدون قسـر النـاس عليهـا..

في حين أن الفضيلة لا تكون فضيلة حقًا إلا عندما تصدر عن الإيمان القلبي والاقتناع الخاص من الفرد، وعندما تتجاوب قوانينها مع إيمان الفرد أو على الأقل تقدير – مع إيمانه بسلامتها.. رغم أنه قد لا يكون منفذًا لها بالكامل.. أما عندما تصدر القوانين في مناخ من عدم الإيمان فإنها تكون عقيمة وربما يفوق ضررها كل ما يمكن أن تصل إليه؛ لأن تطبيق قانون أخلاقي لا يتجاوب معه الناس يتطلب حرسا وتجسسا ورقابة وتدخلاً في حياتهم الخاصة.. ويبوء هذا كله بالفشل لأن المجتمع الانساني له "ميكانزم" الجسم الحي – أي له مقاومته – وانعكاساته، وهو يلفظ الجسم الغريب عليه ويتخلص منه – كما أن له مستوياته المتفاوتة وتعقيده وتشابكه، ولا يمكن أبدا لسكين الإصلاح أن تسير فيه بنعومة ويسر كما تسير في قالب زبدة..

وقف الإسلام تجاه هذه المشكلة موقفًا مثاليًا؛ لأنه يتضمن خطين أساسين: الخط الأول تحريم صور من الانحراف في الاستمتاع كالخمر والبغاء إلخ.. ويفترض أن يطبق هذا التحريم عن طريق السلطة وأن يتضمن القانون عقوبات على ممارستها.. والخط الثاني التوجيه الذي

لا يعتمد على تحريم صريح ولا يصطحب بعقوبات ولكنـه يعتمد على وازع الإيمان والضمير. ومن الواضح أن موقف الإسلام هنا يفضل المواقف التي تقفها النظم السياسية الاخرى التي لا يكون لها محل في قلب الفـرد ولا تمـس ضـميره ومن الخطأ البالغ تركيز الأهمية في الخـط الأول والتقليـل من أهمية الخط الثاني.

تطبيقًا للموقف الإسلامي – فإن مـا صـرح القـرآن والحديث بتحريمه كالخمر، والبغاء.. يحرم فلا توجد أمـاكن عامة له أو مصانع أو غير ذلك. أما مـا وراء ذلـك ممـا يمارس داخل الجدران المغلقة فإنه في حماية الستار؛ وحكمة هذا أن لا يكون التحريم سيفًا مصلتًا علـى حرمـة البيـت وحرية الفرد داخله، أو إيجاد مورد لفئة ترتـزق بالتجسـس وابتغاء الفتنة.

أما ما لم يحرم صراحة كمختلف صور اللهـو، ودور السينما والتمثيل – فإنها تعالج أساسا بإيجـاد المنـاخ الـذي لا يسمح بانحراف هذه المناشط ، وما لم يوجد هـذا المنـاخ فستعسر المعالجة القسرية، ولن تكون ناجعـة كمـا تعـالج بتعزيز الإيمان وتعميقه في النفوس بحيث يكون الانصـراف

عنها أو الزهد فيها تلقائيا أو يكون الإقبال عليها محدودا يثير في أعقابه وخز الضمير ويستحث صاحبه على التكفير.

ويستتبع هذا أن لا تسهم الدولة فـي النشـاط الفنـي – لأنها إذا أسهمت تعرضت للخسارة أو اضطرت للمسايرة– وهذان أمران أحلاهما مر ولا يحق للدولة أن تتورط فيهمـا، ويمكن للرقابة – التي لا مناص من وجودهـا – أن تقـص بالإضافة إلى اللقطات الجنسية كل مناظر القسـوة والعنـف والجريمة وكل مشاهد التفاهة وهذه كلها فيما نرى أشد خطرا من مناظر الجنس التي يتركز الانتباه حولها.

على أن لا يكون هناك تعسف.. لأن من المسلم به أن الناس لا تذهب إلى السينما لتسمع وعظًـا – وإنمـا لتـرى معالجة فنية لمشكلات الحياة أو لتمتـع أنظارهـا بمشـاهد الجمال، أو لتتثقف عاطفيا. ولا غبار على هذا كله. بل إنـه مطلوب ولأن يؤدى بطريقة سليمة خير مـن أن لا يـؤدى مطلقًا، وبالطبع خير من أن يؤدى بطريقة مشـوهة.. وفـي الوقت الذي تكون فيه مناظر الخلاعة في الافلام مسـتهجنة، فلن يمكن إلزام الممثلة بزي لا يكشف إلا الوجه والكفين وقد اعتبر بعض الفقهاء أن عورة الأمة – أي الجاريـة – هـي

كالرجل – من السرة إلى الركبة. ونحن لا نسلم بهذا القـول وإنما نسوقه إلى الفقهاء، ليروا نموذجا مـن تفكيـر بعـض أسلافهم. ونحن لا نرى ضرورة لوضع معيار إسلامي يحكم الفنون كلها، لأن الفنون من حرث الدنيا.. **ومن كان يريـد حرثَ الدنْيا نُؤْتِهِ مِنْها وما له فِي الآخِرةِ مِن نصِيبٍ**﴾ وقـد أباح الإسلام صنوفًا من اللهو، وبعض ما لم يبحه منها يدخل في "اللمم" الذي تسامح فيه القرآن.

كذلك فإننا نرى أن الأزمة الحقيقية في الفنـون هـي أزمة النص الجيد الذي يمثل فكرا أصيلاً، وافتقاد مثل هـذا النص جعل المنتجين يلجئون إلى صور التهريج ومخاطبـة الشهوات، ولو وجد النص الجيد الذي يعالج مشـاكل الحيـاة الإنسانية والقلب البشري والأوضاع الاجتماعية، لمـا كـان هناك ضرورة للواذ بالإثارات الجنسية.. ولأمكن أن يمتلـك الممثلون والممثلات انتباه المتفرجين حتى لو كانت الممثلات يرتدين أكثر الأزياء تزمتًا، وهذه المعالجة الفنيـة الصـادقة التي لا تنحط إلى درك الإثارة أو تجعل نفسها بوقًا للدعايـة هي التي يمكن أن تعد إثراء للحياة. ولا يكون هنـاك غبـار من الزاوية الإسلامية عليها؛ لأنها وقد تصدت لقضايا الفكـر

فمن حقها أن تتمتع بالحرية.. ولكن افتـراض وجـود هـذا المستوى هو افتراض الاستثناء والقلـة - ولـيس القاعـدة والكثرة؛ ومن ثم فإن أحكامنا نظـرت إلـى هـذه الفنـون باعتبارها مجالات للهو وعالجتها تحت باب الاستمتاع.

ومن الخطأ الجسيم أن تسلك السلطات أسلوبا متزمتًـا لأسلمة الفنون - فمثل هذه المحاولة محكوم عليهـا بالفشـل وأي محاولة ناجحة لذلك يجب أن تأتي من الفنـان المسـلم المؤمن الذي يفهم الإسلام حق الفهم ويحيط بطبيعته وروحه، ويستلهم ذلك كله وهو يختار موضوعه - ويحـدد صـياغته وأداءه..

أما الإذاعة والتليفزيون فإن الدولة تسلمهما إلى مجلس قومي تمثل فيه هيئات المجتمع، ويكون هو المسئول عن كل شئ فيها.. ويبدو أن هذا هو الملاذ الوحيـد فـأن نجعلهمـا تابعين تبعية مباشرة للدولة يحمل الدولة - التي ترفع لـواء الإسلام - بتبعات لا تقدر عليها - كما قد يجعلهما بوقًا وأداة للدعاية السياسية الحكومة. وفي الوقت نفسـه فـلا يمكـن أن يتركا للأفراد والشركات التجارية. فإذا أسـاء المجلـس التصرف فيمكن للدولة الإصلاح بمختلف الوسائل..

هناك فنون اخرى كالتصوير أو الموسيقى أو النحت – وهذه تترك للأفراد أو الهيئات التي تتطوع للعناية بها. وقـد يتبدى أثر كراهية الإسلام لنحت التماثيل وتصوير الأشخاص في تحريم إقامة تماثيل للحاكمين والبارزين، والاكتفاء بوضع لوحات أو نصب أو مسلات تسـجل عليهـا مـآثر هـؤلاء الأفراد، وتحسن أن يصرف النظر عن عادة وضع صـورة رئيس الدولة في مكان الصـدارة فـي الأمـاكن الرسـمية والاكتفاء بالعلم أو الشعار الذي يمثل الدولة. وفكرة الإسـلام في العزوف عن نحت تماثيل للأفراد أو وضع صورهم يعود الى تحريم الوثنية بكل معانيها. ووضع تماثيـل بأضـعاف الحجم الطبيعي، في بعض الميادين أو وضعها فـي أحجـام صغيرة في المكاتب يتضمن أثارة من الوثنيـة – حتـى وإن لم تكن الوثنية بمعنى عبادة هذه التماثيل أو أصحابها..

وقد يثار هنا أن الموقف الذي وقفته الدولة تجاه الفنون وصور اللهو والاستمتاع يغلب عليه الطابع السلبي – وهـذا هو الموقف الأسلم – حتى وإن لم يكـن المنشـود تمامـا؛ لأن أي محاولة للتحريم والتدخل ستجلب انتكاسـات وردودا تفوق ما أريد تجنبها.

ولقد اعتبرت الدعوات الإسلامية المعاصـرة الفنـون والآداب وصور اللهو والاستمتاع "رجسا من عمل الشيطان" ورفضت الاعتراف بها أو تقبلها، فعزلت نفسها عن المجتمع الحديث الذي يعد هذا النوع من النشاط جزءا لا يتجزأ منـه، وأصبحت بمنأى عن الأضواء، أو الوجود النشط على الساحة الذي تملكه وسائل الإعلام. ومن الطبيعي أن تبادلها الأسـرة الفنية عزوفًا بعزوف؛ مما أوجد أزمة فهم وثقة بين الجانبين تعمل على تمزيق المجتمع، وفيما ذكرناه ما يوجـد صـعيدا مشتركًا يمكن أن يتلاقى عليه الجميـع. ولا بـد أن تطهـر الفنون والآداب نفسها مـن صـور الإسـفاف والسـقوط، كما أن مـن الضـروري أن تفهـم الـدعوات الإسـلامية أن لا مناص من اللهو والاستمتاع بمختلف الصور. وقد كان موجودا في كل العصور الإسلامية، ولكنه لـم يكـن معلنًـا أو مسجلاً لعدم وجود أجهزة الإعلام من تليفزيون وإذاعـة وسينما موجودة اليوم وعلينا أن نتعامل معها.

والقضية بعد ليست بالخطورة التي تتصورها بعـض الدعوات الإسلامية؛ فإن المجتمـع الإسـلامي إنمـا أوتـي من ظلم الحكام واستغلال الأغنياء.. وجهل عامـة الشـعب،

والتخلف في الصناعة والمهارات، وليس لأنه سـمح بقـدر من الانفراج العاطفي أو الاستمتاع الفني أو تذوق الجمال... فإذا كان ثمة خطأ أو استسلام فإنه يمكن أن يسـتدرك طبقًـا لتفاعلات السلوك الإسلامي وأسلوب المقاصة. وهـو بعـد لا يتضمن شرا. وقد كان الإسلام قاسيا وحازما تجاه الشـر، ولكنه كان رقيقًا ومتسامحا تجاه الضعف، بل إنـه اعتـرف به وتقبله عندما تقبل في القـرآن "اللمـم" وعنـدما سـمح في الحديث "ساعة وساعة...." والتشديد بصفة عامـة لـيس من خصائص الإسلام، والسماحة واليسر هما خصائصه.

المرأة

تكتسب قضية المرأة أهميتها الخاصة مـن العوامـل الآتية:

أ – إن المرأة هي – تعدادا – نصف المجتمع ، وربما أكثر في معظم الدول.

ب – إن المرأة هي التي تربي الجيل وتطبعـه بطابعهـا، فالرجل ابن المرأة، وهو يدين لها بما تغرسه فيه خلال الطفولة من عادات وخصائص – وبقـدر مـا تكـون واعية ورشيدة، بقدر ما تكون قديرة على النهضة بهذه المسئولية الثقيلة.

ج – إن المرأة هي رمز الجنس. ومع أن قضية الجنس هي بطبيعتهـا مزدوجـة، إلا أن المـرأة – لعـدد كبيـر من الملابسات – أصبحت رمز الجنس. وهو موضوع يشغل الاهتمام ويثير الأقاويل، وقد ظهـر ذلـك مـن حديث الإفك أيام الرسولﷺ حتى العصر الحديث، ثـم جاءت الفترة المعاصرة فدفعت به إلى الصدارة وجعلته أحد التحديات التي تجابه المجتمع الإسلامي.

والمبدأ الأساسي في الإسلام أن الناس جميعا سواسـية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على عجمـي، ولا لأبـيض على أسود ولا لذكر على أنثى. فالجنس أو اللون أو النسـب أو الجاه ليس مـن شـأنها أن تعطـي أصـحابها أفضـلية على غيرهم وإنما تأتي الأفضلية من العمل. وهـو معيـار التفاضل.

وتظهر المساواة ما بين الرجال والنساء مـن توجيـه القرآن خطابه إلى "المؤمنين والمؤمنات" دون أي تفرقة وهي لفتة سبق بها القرآن خطباء هذا الزمان بأكثر من ألف عـام "حتى وإن قدَم المؤمنين على المؤمنات" ولا تظهر الآيات أية أثارة من تفرقة وتتحدث عن المـؤمنين والمؤمنـات، كـأن المساواة بينهم قضية معروفة سلفًا **والْمؤْمِنُون والْمؤْمِنَـاتُ بعضهم أَولِياء بعضٍ يأْمرون بِالْمعروفِ وينْهون عن الْمنْكَر ويقِيمون الصلاَةَ ويؤْتُون الزكَـاةَ ويطِيعـون ا َ ورسـوله أُولَئِك سيرحمهم ا ُ إِن ا َ عزِيز حكِيم*وعد ا ُ الْمؤْمِنِين والْمؤْمِنَاتِ جناتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأَنْهـار خَالِـدِين فِيهـا ومساكِن طَيبةً فِي جناتِ عدنٍ ورِضوان من ا ِ أَكْبر ذَلِـك هو الْفَوز الْعظِيم** **٧١ – ٧٢ التوبة.**

ففي هذه الآيات إيجاب مشترك على المؤمنين والمؤمنات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الصلاة وإطاعة الرسول، كما أن لهم مثوبة مشتركة في الجنة ورضوان الله. **إن المسلمين والمسلماتِ والمؤْمِنين والمؤْمِنَاتِ والقَانِتين والقَانِتَاتِ والصادِقين والصادِقَاتِ والصابِرين والصابِراتِ والخَاشِعين والخَاشِعاتِ والمتَصدقِين والمتَصدقَاتِ والصائِمين والصائِماتِ والحافِظين فُروجهم والحافِظَاتِ والذاكِرين الله كَثِيرا والذاكِراتِ أَعد الله لَهم مغْفِرةً وأَجرا عظِيما* وما كَان لِمؤْمِنٍ ولاَ مؤْمِنَةٍ إِذَا قَضى الله ورسولُه أَمرا أَن يكُون لَهم الخِيرةُ مِن أَمرِهِم ومن يعصِ الله ورسولَه فَقَد ضل ضلالاً مبِينًا**

٣٥ – ٣٦ الأحزاب.

**لِيدخِلَ المؤْمِنين والمؤْمِنَاتِ جناتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأنْهار خَالِدِين فِيها ويكَفر عنْهم سيئَاتِهِم وكَان ذَلِك عِنْد الله فَوزا عظِيما*ويعذب المنَافِقِين والمنَافِقَاتِ والمشْرِكِين والمشْرِكَاتِ الظانين بِالله ظَن السوءِ علَيهِم دائِرةُ السوءِ وغَضِب الله علَيهِم ولَعنَهم وأَعد لَهم جهنم وساءتْ مصِيرا**

٥ – ٦ الفتح

في هذه الآيات مساواة تامة بين المؤمنين والمؤمنات، والمنافقين والمنافقات إلخ.. في مسـائل العقيـدة والإيمـان **فَاستَجاب لهم ربهم أَني لا أُضِيع عملَ عامِلٍ منْكُم من ذَكَرٍ أَو أُنْثَى بعضكُم من بعضٍ** **﴿ومن يعملْ مِن الصالِحاتِ مِـن ذَكَرٍ أَو أُنْثَى وهو مؤْمِن فَأُولَئِك يدخُلُون الْجنةَ ولاَ يظْلَمـون نَقِيرا﴾** **من عمِلَ صالِحا من ذَكَرٍ أَو أُنْثَـى وهـو مـؤْمِن فَلَنُحيِينه حياةً طَيبةً ولَنَجزِينهم أَجرهم بِأَحسـن مـا كَـانُوا يعملُون﴾** **سيا أَيها الناس إِنا خلَقْنَاكُم مـن ذَكَـرٍ وأُنْثَـى وجعلْنَاكُم شعوبا وقَبائِلَ لِتَعارفُوا إِن أَكْرمكُم عِنْد ا ـ أَتْقَاكُم** ففي هذه الآيات كلها نجد الحديث عـن الرجـال والنسـاء والإشارة إليهم بالتساوي – وأنهـم "بعضـهم مـن بعـض" "ولتعارفوا" فليس هناك أي تفرقة أو حتى حساسية.

والمساواة العامة بين الناس لا تنفي وجود تفاضل يقوم على العمل أو المسئولية أو العلـم، وقـد عـرض القـرآن له في كثير من آياتـه وأدخـل فيـه الرسـل والمـؤمنين **لاَ يستَوِي الْقَاعِدون مِن الْمؤْمِنِين غَيـر أُولِـي الضـررِ والْمجاهِدون فِي سبِيلِ ا ـ بِـأَموالِهم وأَنْفُسِـهم فَضـلَ ا ُ الْمجاهِدِين بِأَموالِهم وأَنْفُسِهم علَى الْقَاعِدِين درجةً وكُلا وعد**

ا ُ الْحسنَى**وتِلْك حجتُنَا آتَينَاها إِبراهِيم علَى قَومِهِ نَرفَع درجاتٍ من نشَاء إِن ربك حكِيم علِيم****وهو الَّذِي جعلَكُ ـم خَلاَئِفَ الأَرضِ ورفَع بعضكُم فَوقَ بعضٍ درج ـاتٍ ليبلُ ـوكُم فِيما آتَاكُم إِن ربك سرِيع الْعِقَ ـابِ وإِنَّ ـه لَغَفُ ـور رحِ ـيم**

**يرفَعِ ا ُ الَّذِين آمنُوا مِنْكُم والَّذِين أُوتُوا الْعِلْم درجاتٍ وا ُ بِما تَعملُون خَبِير****ولِكُلٍّ درجاتٌ مِم ـا عمِلُ ـوا ولِيـ ـوفيهم أَعمالَهم وهم لاَ يظْلَمون**.

وبالنسبة للنساء على وجه التخص ـيص فق ـد ج ـاءت الإشارة إلى ذلك في آيات من س ـورتي البق ـرة والنس ـاء، ومما يلحظ أن صياغة هذه الآيات رقيقة قدر ما هي موحية.

ففي سورة البقرة جاء ... **ولَهن مِثْلُ الـ ـذِي علَ ـيهِن بِالْمعروفِ ولِلرجالِ علَيهِن درجةٌ** وفي سورة النساء جاءت الآيات **ولاَ تَتَمنَّوا ما فَضلَ ا ُ بِهِ بعض ـكُم علَ ـى بع ـضٍ لِلرجالِ نَصِيب مما اكْتَسبوا ولِلنساءِ نَصِيب مِم ـا اكْتَس ـبن واسأَلُوا ا َ مِن فَضلِهِ إِن ا َ كَان بِكُلِّ شَيءٍ علِيما*ولِكُ ـلٍّ جعلْنَا موالِي مِما تَرك الْوالِدانِ والأَقْربون والَّـ ـذِين عقَ ـدتْ أَيمانُكُم فَآتُوهم نَصِيبهم إِن ا َ كَان علَى كُلِّ شَيءٍ شَ ـهِيدا***

الرجالُ قوامون على النساءِ بِما فَضلَ ا ُ بعضهم على بعضٍ وبِما أَنْفَقُوا مِن أَموالِهم

ومراجعة هذه الآيات توضح.

أ – أن صدر الآيات تضمن إشارة الى المساواة بين الرجال والنساء **ولهن مِثْلُ الذِي عليهن بِالْمعروفِ** **للرجالِ نَصِيب مما اكْتَسبوا ولِلنساءِ نَصِيب مما اكْتَسبن** فضلاً عن النهي عن تمني **ما فَضلَ ا ُ بِهِ بعضكُم على بعضٍ** فلا يتمنى الرجال مثلاً الجمال أو الرقة.. ولا تتمنى النساء القوة والبأس.. لأن لكل واحد حظه من الأفضلية..

ب- بعد هذا النص على المساواة في صدر الآيات، تأتي الإشارة إلى أفضلية الرجال في عجز الآيات. وتصور الآية الأولى ذلك بتعبير **وللرجال عليهن درجةٌ** وقد أوضحنا أن القرآن يستخدم تعبير الأفضلية درجة بالنسبة للرسل والمؤمنين مما لا يوحي أفضلية نوعية. واستخدمت آية النساء **الرجالُ قوامون على النساءِ** . والتعبير لكلمة "قوام" المشتقة من القيام لا يعطي معنى رآسة أو أفضلية مطلقة أو مجردة من الالتزام والمسئولية، ولكنه يربط بينهما

وبين مسئوليات والتزامات فسرتها بقية الآية بأنهـا الإنفـاق والحماية المتأتية من القوة..

وقد يذكر في هذا الصدد أن القرآن لم يشر إلى تلـك القصة المشهورة التي جاءت في العهد القديم عن أن حـواء هي التي أغوت أدم وجعلته يقع في المعصية وكانـت تلـك "الواقعة" في أصل التحيز ضد المرأة فـي الفكـر اليهـودي والمسيحي وجعلته يربط بينها وبين الشـيطان.. والإغـواء والمعصية و"الحية" ورفض القرآن تلك النقطة وبرأ المـرأة منها وجعل مسئولية الخطأ قسمة بين آدم وحواء دون تمييز، بل أكثر من هذا أن القرآن ضرب المثل للإيمـان والشـرك بأربع نساء؛ مما يوضح بروز المرأة في عالم العقيدة بصورة تبرر أن يكن مثالاً عليها **ضرب ا ُ مـثَلاً للـذِين كَفَـروا امرأَتَ نُوحٍ وامرأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحتَ عبـدين مِـن عِبادِنَـا صالِحين فَخَانَتَاهما فَلَم يغْنِيا عنْهما مِن ا ِ شَيئًا وقِيلَ ادخُلاَ النار مع الداخِلِين*وضرب ا ُ مثَلاً للـذِين آمنُـوا امـرأَتَ فِرعون إِذْ قَالَتْ رب ابن لِي عِندك بيتًا فِي الْجنةِ ونَجنِي مِن فِرعون وعملِهِ ونَجنِي مِن الْقَومِ الظـالِمِين*ومـريم ابنـتَ**

عِمران الِتي أَحصنَتْ فَرجها فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن روحِنَا وصدقَتْ بِكَلِماتِ ربها وكُتُبِهِ وكَانَتْ مِن الْقَانِتِين

وكالعادة. فإن افعال النبي  تضع النقط على حروف القرآن إجماله. وكان النبي مثالاً للفارس و"الجنتلمـان" إزاء المرأة، وسبق، بل وفاق، كل ما جاءت به صور الاتيكيـت الأوربي بالنسبة للمرأة، فكان صلوت ا وسلامه عليه يثني ركبته لتصعد عليها نساؤه، عندما يركبن إبلهن، وكان يتسابق مع عائشة، ويعلن حبه لها ويقف أمامها ليتيح لها أن تشـهد لعب الحبشة حتى تمل هي، الأمر الذي جعلها بعـد أن روت لذلك توجه المسلمين "..فاقدروا قدر الجارية الحديثـة السـن الحريصة على اللهو" وكان النبي  يقوم لابنتـه "فاطمـة" عندما تزوره ويجلسها جنبه، وفي بعـض الروايـات يقبـل يدها.. وقبل أن يفرش "رالي" رداءه للملكة اليزابيـت بـألف عام، بسط محمد رداءه لمرضعته لتجلس عليه. وكان يقـول "لايكرمهن إلا كريم ولا يبغضهن إلا لئيم"، وعندما تدخل لدى جارية هي "بريرة" كانت قد طلقت من زوجها لتعود اليه بعد أن أضرَ به حبه لها، ورفضت لم يغضب، وعلى نقيض ذلك فسخ عقدة زواج فتاة زوجها أبوها رغما عنها..

وأي مفكر نزيه يقرأ آيات القرآن ويراجع سيرة الرسول ومواقفه إزاء المرأة لا بد أن يحكم أن الإسلام قد ذهب إلى آخر مدى يمكن للمساواة ما بين النساء والرجال أن تذهب اليه، ولم تقفه إلا الضرورة التنظيمية التي تقتضي نوعا من القوامة وتحمل المسئولية. وأنه فعل ذلك منذ أربعة عشر قرنًا، **في حين ظلت الزوجات تباع في أوروبا حتى القرن الخامس عشر!**

قد كان في النفس شيء مما جاء عن "الضرب" في الآية **فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن** حتى قرأت تفسيرا قديما أغلب الظن أن معظم المعاصرين لم يمحوا به قدمه شيخ يعد من الثقات في الفكر الإسلامي هو الشيخ محمد أبو زهرة الذي نشر مقالاً بعنوان "التشريع الإسلامي في خواصه ومراحله" في غرة شوال ١٣٧٥ (أيار – مايو – سنة ١٩٥٦) من مجلة «المسلمون» ص ٤١ – ٤٢ تطرق فيه إلى "عدالة المجتمع الصغير" وهو الأسرة، وجاء به.

".. هناك عدالة أخرى هي شعبة من العدالة الاجتماعية، العدالة في المجتمع الصغير وهو الأسرة.

كان محمد أول من دعا إليها فما عرف للمرأة حقـوق قبل أن يجيئ محمد، والعدالة التي دعا إليهـا هـي العدالـة النفسية والخلقية التي تجعل الحقوق والواجبـات متسـاويين متماثلين فما على الإنسان من حق يقابله ما عليه من واجـب "وهـذا المعنـى قـرره القـرآن الكـريم بـأبلغ عبـارة **ولَهن مِثْلُ الذِي عليهن بِالْمعروفِ** أى لهن من الحقـوق بمقدار ما عليهن من واجبات ثم قال**ولِلرجالِ عليهن درجةٌ** هذه الدرجة التي أعطيت للرجال ليست حقًا لا يقابله واجب. فإذا كان للرجال على زوجته حق الطاعة فلها عليـه حـق العدل والمعاملة بالحسنى.

... وإن الامام مالك  يقرر بأن المـرأة إذا شـكت نشوزا من زوجها وإعراضا عنها. لهـا أن ترفـع الأمـر إلى القاضي فالقاضي يعظه فإن اتعظ انتهـى الأمـر. فـإن لم يجدِ الوعظ أمر لها بالنفقة ومنعها من الطاعـة، وأجـاز لها أن تهجره وألا تذهب إلى بيته. فإن أجـداه هـذا انتهـى الامر. فإن لم يجده عزره بالضرب، فإن لم يجد هـذا كـان التفريق **وإِن يتَفَرقَا يغْنِ ا ُ كُلا من سعتِهِ**وهذه الحقـوق التي قررها الإمام مالك هي في نظيـر الحقـوق المـذكورة

في القرآن للرجل، وهي قوله  **فَعِظُوهن واهجـروهن فِـي الْمضاجِعِ واضربوهن** بيد أن هناك خلافًا. ذلك أن الضرب الذي أجازه القرآن هو الضرب غير المبرح وعين المشـين لا يلطمها على وجهها مثلاً أما الضرب الذي يضربه القاضي فبالعصا أي الضرب الذي ينزل بالزوج لا مانع من أن يكون مبرحا. أما ضرب الزوج فـلا يصـح أن يكـون مبرحـا ولا أن يكون شائنًا.

***

هناك أيضا آيات نزلت خاصة بزى المـرأة وزينتهـا وباستثناء الآيات التي نزلت في نساء النبي اللائـي بتعبيـر القرآن **لستُن كأحدٍ من النساءِ** فإن هـذه الآيـات تنهـى المؤمنات عن أن يبدين زينتهن **إلا ما ظهر مِنْها** وتأمرهن بأن يدنين عليهن من جلابيـبهن، وأن يضـربن بخمـرهن على جيوبهن، وأن لا يضربن بأرجلهن لـيعلم مـا يخفـين من زينتهن. ومضمون هذه التوجيهات تغطية فتحة الصـدر وأن تكون الملابس طويلة دانية وجاءت بعض هذه.. الآيات في سياق الحديث عن الآداب، أو الحديث عن نسـاء النبـي مما يوحي بأن توجيهها إلى نسـاء المـؤمنين إنمـا يكـون

على محمل التنزيه لأن نساء النبي لسن كأحد مـن النسـاء، فضلاً عن أن الآية تعترف ضمنًا بحق نساء النبي أنفسـهن في التزين والتبرج، باستثناء تبرج الجاهلية الأولى..

وصياغة الآيات رقيقة، وتوجيهية، على عكس آيـات الإفك والزنا، كما يلحظ أن ليس فيها إشارة تعـزل الرجـال عن النساء أو تقضي على النساء بأن يكن قواعـد البيـوت. باستثناء نساء النبي – اللاتي وجهتهن لأن "يقرن في بيوتهن" وهو الأمر الذي يقتضـية وضـعهن الممتـاز والخـاص؛ إذ لا يعقل أن تسعى نساء النبي في الأسواق.. وإنما يسـعى إليهن في بيوتهن، بل وحتى هؤلاء، لم يكن وضعهن الممتاز ليعزلهن عن مجتمع الرجال. فلم تكد أم المـؤمنين الحكيمـة الرصينة "أم سلمة" تسمع – وهي فـي غرفتهـا وماشـطتها تمشط شعرها – رسـول ا وهـو يقـول علـى المنبـر "أيها الناس.." حتى قالت لماشطتها "لفي شعري" فردت هـذه "رحمك ا .. إنما يقـول أيهـا النـاس" فقالـت أم سـلمة "أو لسنا من الناس؟" وكما هو معروف – فإن النساء في عهد النبي ﷺ كن يسهمن في الحياة العامة ويشتركن في الغزوات. مشاركة تطبيب وعلاج ومشاركة قتال ودفـاع، وأعطـاهن

النبي من الغنيمة، وعندما تحدث النبي عن غـزاة يركبـون البحر سألتة أم سليم أن يدعو ا أن تكون فيهم فلم يـرفض وإنما دعا ا واسـتجاب ا الـدعاء وانضـمت أم سـليم إلى الأسطول الإسلامي وخاضـت البحـار.. حتـى لقيـت مصرعها عند غزو قبرص – وهي حالة يمكـن أن تكـون فردية، حتى بالنسبة للأسطول البريطاني العتيد الذي لا يذكر عنه مثل ذلك. وفي أكثـر مـن مناسـبة أجـارت سـيدات شخصيات كانت معادية للإسلام وأقر النبي جوارهن. وهـو عمل في صميم المجال السياسي.

وهناك أحاديث تتناول تفاصيل الزي والزينة وصـوت المرأة ومصافحتها وخروجها أو الخلـوة بهـا، ولا ريـب في أن مضمون هذه الأحاديث صحيح، ونحن لا نعدم مثيلات لها في كتب علم النفس الفرويدي او في روائع الأدب العالمي شعرا ونثرا، تكون محل إعجاب الناس لصدقها ودقتها ولأنها تلمس جانبا عميقًا وخافيا من النفس والمجتمع، ولكـن هـذه الصحة لا تقتضي تعميم الأحكام، وشـأنها شـأن الحـديث عن حوادث الطرق والسكك الحديـد والطيـران أو عـدوى الميكروبات في الماء والهواء والخضر. فهذه الأحاديث رغم

صحتها لا تمنع أحدا من ركوب المواصلات على اختلافهـا رغم أن حوادث السيارات والطائرات والقطارات والبـواخر كثيرة، واحتمال إصابته ليست مستحيلة أو حتـى مسـتبعدة. فهذه الأحاديث صحيحة بهذا المعنى وهي للاحتيـاط أكثـر مما هي للاتباع، وعندما ينعكس الأمر فتصبح للاتباع أكثـر من الاحتياط – فإنها تصبح صورة من صـور "الوسوسـة" وعدم التلاؤم مع طبيعة الاشياء وتحمل النفس عنتًا لا طاقـة لها به.

وبصفة عامة، فإن هذه القضية – قضـية زي المـرأة واختلاطها- أخذت من الأهمية أكثر مما تستحقة وأصـبحت مجالاً للقيل والقال وأداة للاتهام وابتغاء الفتنة ومعولاً للهـدم والتشهير بكثير من الرجال والنساء. في حين أنهـا ليسـت من صمم العقيدة. وإنما هي من آداب الإسلام وليست النقطة الهامة فيها هي ستر الصدر والشعر.. وتطويل الثياب قـدر ما هي البعد عن الخلاعة التي تجني على إنسانية المرأة لأنها تعلي الجانب الجنسي على الأصل الإنساني – وتجعلهـا أداة للاستمتاع أو الاستغلال أو الإغواء وليست غاية في حد ذاتها وتجني على المجتمع؛ لأنها تكون وسيلة لإضرام الشـهوات.

والأمر في هذه القضية هو أمر الوازع النفسي أكثر مما هو سلطة الحكومة. والعرف والاجتهاد أكثر مما هو قانون العقوبات. ولئن كان كشف الشعر أو إبداء الزينة إلخ لا يتفق مع التوجهات السلفية، فمن الممكن التسامح فيه على أساس ما قرره الكتاب والسنة من ترخصات عند الضرورة. وأنه يكون من اللمم الذي استثناه القرآن أو السيئة التي تدرؤها الحسنة. دون أن يمس عدالة المرأة وتصونها، لأن ما يمس هذين هو ما يصل إلى حد الخلاعة والبهرجة، وهو حد يتوصل اليه كل جيل بمقتضى فهمه دون أن يختان قلبه وضميره.

***

قرأنا الكثير عن مخاطر الاختلاط ومفاسده ونحن نسلم بذلك إذا أريد به الاختلاط دون ضابط. ولكن الاختلاط المهذب بين مجموعات من الرجال والنساء للدراسة أو في المناسبات الاجتماعية يخلص من هذه المآخذ. وبعد فإننا لا نقرأ شيئًا عن مخاطر ومحاذير عدم الاختلاط، وآثاره السيئة التي تجعل الشباب يحترقون ويتمزقون ويتخبطون في غيابات الجهالة والسرية والحرمان والحيرة وما يؤدي

اليه هذا من شذوذ وانحراف وقلق واضطراب. كلها مخاطر جسيمة لا يمكن تجاهلها لانها تتفشى فـي مجتمعـات عـدم الاختلاط، ومن السهل أن نقول "التسامي" ولكن من الصعب أن نلزم الجميع به لأن الغريزة أغلب. كما لم يعـد ممكنًـا، أو مطلوبا، أن يتزوج الشاب بمجـرد البلـوغ لأن الـزواج مسئولية ثقيلة. ولا بد للمراهق من إتمام دراسة أو التـدريب على مهنة واكتساب دخل منتظم مما يجعل بين البلوغ وبـين ذلك عشرة أعوام تقريبا هي زهرة الشباب..

ولا يخالجنا شك في أن مجتمعا يفصل بـين الرجـال والنساء تماما هو مجتمع يخالف الفطـرة، وديـن الفطـرة الإسلام، وأنه ضرب من "الرهبانية" التي استبعدها الإسـلام، وأن التمسك بذلك لا يعود على الإسـلام قـدر مـا يعـود إلى التقاليد الاجتماعية الموروثة، وأن هذا ليس مـن الخيـر في شيء لأنه يوهن المجتمع ويخلخله، ويفرض إذلالاً نفسيا، ويتضمن اتهاما لضمائر الشباب ذكورا وإناثًا ويطبق علـيهم الجهالة والسرية والسوق السوداء في العواطف، وأن الصورة السليمة هي التسليم بالاختلاط المهذب بين مجموعات الرجال والنساء في العمل أو الدراسة أو المناشط الاجتماعية..

تعدد الزوجات والطلاق وجهات لضرورة واردة في حياة المجتمعات. ولو أريد تحريم التعدد على أساس تفاعل الآية **فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم** والآية **ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم** لما كان هناك مخالفة منطقية أو خروج على صريح النص – ولكن هذا لن يكون من المصلحة؛ لأن التعدد له مكان في المجتمع، ولو على أساس الضرورة الطارئة وليس الدأب المألوف، وعندما يغلق باب التعدد، مع وجود الضرورة، فسيوجد بجانب الحليلة خليلة، وتنشأ علاقات جنسية في الخفاء بدلاً من أن تكون في العلن وتصطحب بكل ما تصطحب به العلاقات غير المشروعة من مخاطر ومحاذير..

والطلاق أيضا ضرورة في بعض الحالات، ومع أنه أبغض الحلال.. إلا أنه في النهاية، وعند الضرورات، حلال ومن الخطأ تحريمه كلية.. لأنه وإن كان سيفًا مصلتًا على عنق المرأة فإنه يكون أداة عتق وتحرير المرأة من زوج غاشم والحكم عليها بأن تعايشه ألصق وأوثق معايشة وإلزامها بأن تكون أسيرة فرصة واحدة مدى الحياة،

حتى وأن أخطأها التوفيق فيها؛ لهذا كان الطلاق من مطالب المرأة الكاثوليكية بوجه أخص، وألف النساء في إيطاليا جمعية للمطالبة بالطلاق جعلت شعارها "الطلاق يساوي كرامة المرأة".

والطلاق الإسلامي بعد غير مفهوم لمعظم الازواج والزوجات المسلمين المعاصرين ومن باب أولى لغير المسلمين، الذين أخذوا اللفظة بمعناها، وجعلوها موضوعات للنقد والتنديد؛ ويعود ذلك الى عجز الشيوخ عن ترجمة الاصطلاحات الشرعية إلى لغة سهلة مفهومة. فالطلاق الإسلامي انفصال جسدي لمدة ثلاثة شهور تقريبا (مدة العدة) يمكن للزوج خلالها مراجعة زوجته، ولا يعد الطلاق تاما إلا بعد هذه المدة، ويمكن لهذا الإجراء أن يتكرر مدة أخرى عندما يعيد المطلق الزواج بمطلقته، ولا يعد الطلاق باتًا إلا في المرة الثالثة، وفي هذه الحالة أيضا، يجوز للمطلق أن يتزوج بمطلقته – ولكن بعد أن تتزوج بآخر وتطلق منه. والحكمة من هذه الإجراءات كلها واضحة وهي تتبع التطور الذي يمكن أن ينتاب عواطف الزوجين وتغري بالعودة. وحق الزوجة في الزواج من آخر يفسح لها المجال،

وقد يكون تجربة قاسية – ولكنها فرصة جديدة – فاذا رزقت السعادة كان بها، وإلا فإن هذه التجربة وحدها هي التي يمكن أن تقنعها بفضل زوجها الأول، بحيث إذا عادت اليه رزقا السعادة، وإذا كان قد تزوج غيرها، فلن تدفع أكثر من ثمن خطئها.

ومن ناحية اخرى فقد تبينت المحاكم أن اليمين المعلق لا يعتد به؛ لأنه وسيلة لإجبار الزوجة على شيء ما تحت تهديد الطلاق – وليس هذا من مبررات الطلاق.

وكل ما ألحق بتعدد الزوجات والطلاق من إساءات سواء في الفهم أو التطبيق لا يحتسب على الإسلام، وإنما على الذين عجزوا عن فهم الإسلام واستغلوه لمآربهم الخاصة وقد كتب بعض الفقهاء في ذلك أقوالاً تعد عارا عليهم وتوضح مدى ما يمكن أن يصل إليه سوء الفهم من شطط وسرف.

وإذا كان التعدد والطلاق حقًا – فإنهما ككل الحقوق محكومين بحسن استخدام هذا الحق. وحسن استخدام الحق والحيلولة دون إساءته قاعدة أصولية مغروسة في طبيعة الإسلام فضلاً عن نصوص عديدة توجبها. ومن حسن

استخدام هذا الحق تطبيق التحكيم الذي نص عليه القرآن قبل الحكم بالطلاق، وأن يتم هذا بحضور "المأذون" أو أي شخصية اخرى محايدة ليمكن إثبات وقوع هذه التحكيم ولضمان حسن إدارته وكذلك الأخذ بالشهود. وقد أوجب الإسلام الشهادة في العقود، والطلاق لا يقل في خطورته عن أي عقد، ومن وسائل الحيلولة دون إساءة استخدام هذا الحق تعويض المرأة عن الضرر الذي يقع عليها نتيجة تعدد أو طلاق لا ضرورة له أو دون مبرر وجيه، وأن يتلاءم هذا التعويض مع الضرر.

ومثل هذه الضمانات لا تعد افتياتا على الشريعة، وإنما هي تنظيم للحقوق – بل هي تنفيذ لمقاصد الشريعة وروحها وهي بعد لا تقرب شيئًا من أصول العقيدة التي لا يجوز المساس بها ولا يمكن أن تكون ثورة الثائرين عليها غضبا للشريعة وتمسكًا بها، إن الشريعة مظلومة معهم، ومجني عليها منهم، فليتقوا ا فيها وليحذروا أن يكون غضبهم لحقوقهم المظنونة أكبر من غضبهم لجادة العدالة وروح الإسلام.

ولا يجوز أن يتم الزواج إلا برضا الزوجة ورغبتها وعليها أن تباشر ذلك بنفسها. إن فكرة الوكالة عن الزوجة، وإن إذنها صماتها أريد به مجتمع يغلب الحياء فيه العذارى على أمرهن وهو أمر لم يعد له محل الآن، والأجدر تطبيق المبدأ الإسلامي "لإحياء في الحق" وأي حق أعظم وأخطر من الارتباط الزوجي، ويجب أن يتم الزواج على أساس التجاوب النفسي، والتقارب الذهني والرغبة المؤكدة من الطرفين، فهما أكثر من الأب والأم – صاحبا المصلحة الأولى في نجاح الزواج. وهذا هو حكم الإسلام، وتمسك الفقهاء والرسميين بغير ذلك في الزواج أو في الطلاق هو إيثار المقلدين لمذاهبهم على صريح القرآن والسنة وما يقتضية روح الإسلام وحكمة التشريع.

إن بيوت المسلمين قد تكون أتعس البيوت، وأبعدها عما أراده الإسلام للزواج أن يكون سكنًا وأمنًا وحبا وفهما، ولو نطقت الجدران لروت المآسي من الشقاق والتناكر والخلاف والتعاسة. وهو الجزاء الوفاق لجهل المسلمين بروح دينهم ورفضهم توجيهاته.. وتشبثهم بتقاليد الآباء **قَالُوا حسبنَا ما وجدنَا عليهِ آباءنَا**

والحق أن مقارنة نصوص القرآن بالممارسات التي مارسها المسلمون، حتى في الأيام الأولى للإسلام توضح أن كثيرا من المسلمين لم يستطيعوا أن يتقبلوا "تقدمية" الإسلام في مجال المرأة، فمع أن الأحاديث صريحة في عدم منع النساء من الذهاب الى المساجد، إذا أردن ذلك، فقد وجد في بيت أحد الصحابة، ومن بين أبنائه من يقول عقب سماعه الحديث القاضي بذلك "بلى وا لنمنعهن!!".

وهذه الواقعة، وما يثيره الفقهاء من الحجاج حول هذه النقطة دليل على أن الأمر في المرأة هو أمر نزعة الرجال أكثر ما هو توجيه الإسلام؛ ولعل هذا المعنى كان في نفس الرسول عندما كانت آخر وصاته.. "النساء.. وما ملكت أيمانكم" وهي توصية أهملها المسلمون.. وتبنتها، ورفعتها عاليا دعوات ليست لها نقاء وإخلاص الإسلام.

وبعد هذا كله يمكن تلخيص الموقف في الآتي:

أ- الإسلام يسوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات ولا يجعل للرجل حقًا خاصا إلا بحكم قوامه – أي إنفاقه وحمايته وتحمله المسئولية. وهذا

الحق الخاص هو ما يعطي مثل هذا الرجل "درجة" من الأفضلية.

ب- الإسلام ينشد المجتمع الأمثل، وينهى عن التبذل الفاضح والخلاعة وإشاعة الفحشاء وإثارة الشهوات، ووسيلته لذلك هي بناء الضمير، ووضع الغرائز موضعها السليم الذي يبعد عنها الحرمان، وتركيز الحديث على الزي والتبرج والاختلاط هو عناية بشكليات القضية، وليس بجوهرها. وكل تجاوز للحد ينقلب الى الضد بما في ذلك التحجب والتعري.

ج- التعليم فرض على المرأة، كما هو فرض على الرجل، ولعله أهم لها، على عكس ما يتصور البعض؛ لأنه حماية لها وعصمة من الانزلاق ووسيلة لتنمية شخصيتها وتهذيب سلوكها.. وصحة حكمها على الأشياء وتقييمها للقرارات.

د- مع أن العمل الأعظم والأسمى للمرأة هو تربية الجيل، وأن هذا العمل صعب وفني – قدر ما هو جليل ونبيل، فإن ممارسة العمل الاقتصادي يسهم بجزء كبير

في تحقيق ذلك؛ لأنه يصقل شخصية المرأة ويعمل على تصحيح مفاهيمها وتعريفها للحياة والأوضاع التي تحوطها وتتحكم فيها ويؤدي إلى لمسها الفعلي لهذا كله، ولا ريب أن ذلك يسهم في نجاح الحياة الزوجية، وتربية أبنائها تربية سليمة، فضلاً عن ضرورات الاقتصاد التي قد تضغط عليها، وتأمين مستقبلها، ومنحها حرية في اختيار زوجها، وهذه كلها حسنات لا شائبة فيها..

وبالإضافة فإن الاحتشام الإسلامي يوجب إيجابا اشتغال النساء بأنماط معينة من العمل لنفي الحرج عن بقية النساء، فيجب أن يوجد عدد كبير من الطبيبات، والمدرسات والممرضات والمشتغلات بالتفصيل والزينة وتصفيف الشعر إلخ.. حتى لا تضطر المرأة المسلمة لأن تكشف عن أخص خصوصيتها لرجال غرباء نزولاً على حكم الضرورة.. ولا ضرورة هناك إلا عزوف الشيوخ عن عمل المرأة ومقاومتهم ذلك ولهذا، فإن الخير أن تشتغل المرأة بنوع من النشاط الاقتصادي قبل أن تتزوج وتنجب، أما بعد ذلك فالأمر لها ولزوجها، وتربية الأبناء أعز على الأم وأجدى على الأمة من أي إنتاج اقتصادي آخر.

٥- كان الإسلام فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية أكثر صراحة وتحررا "وتقدمية" من "مرجريت ميد" أو القاضي "لنديس" أو "ليون بلوم" أو "ماري ستوبس"[(٦)] أو "روبرت أوين"[(٧)] فهو يثيب على العلاقة الجنسية الزوجية، ويعطي المرأة الحق في أن تكون لها العصمة، كما يعطيها الحق في طلب الطلاق لأسباب وجيهة، ويلزم الزوج الإنفاق عليها، ويحتفظ لها بأموالها وبحرية التصرف فيها ويبقي على شخصيتها المدنية القانونية المستقلة عن الزوج، وقد أباح في ملابسات معينة الزواج الموقوت الذي يطلق عليه "نكاح المتعة" ويمكن إعادة النظر في هذا الأمر مرة أخرى؛ لأن إباحة النبي  محل اتفاق ولكن تحريمه محل خلاف، ولم يحرم إلا في خلافة عمر. وبالطبع فإن مثل هذا الاجتهاد يوجب ملاحظة منتهى الدقة عند وضع الضمانات اللازمة، ولكنه قد يكون – في الملاذ الأخير – أفضل الحلول بالنسبة لعدد من الحالات والملابسات الخاصة.

---

(٦) هؤلاء الأربعة من دعاة نشر الثقافة الجنسية وبعضهم من دعاة «زواج التجربة» كما يسمونه.

(٧) كان روبرت أوين من دعاة الزواج المدني وإباحة الطلاق.